



11/17/10

٢٠٠٤١٢٨
٦, ١٥, ١٢
3004128

قانون التجارة

تأليف العقيد لؤي القديراية عبد الصفار خوجي
محرر الرسمية



(طبع)
بالمطبعة الميرية بيولا قمصر الحجة
سنة ١٣٠١
هجري

قانون التجارة
١٣٠١

امر عال

تحت مخدم مصر

بعد الاطلاع على امرنا الرقم ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيو سنة ١٨٨٣) الصادر بترتيب المحاكم الاهلية وعلى المادة الخامسة عشرة من امرنا الرقم ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٠٠ (٢٢ منقب سنة ١٨٨٣) الصادر بترتيب مجلس شورى حكومتنا وبناء على ما عرض علينا من ناظر حقانية حكومتنا موافقة رأى مجلس النظار

أمرنا بما هو آت

المادة الاولى

القانون التجارى المرفوق بامرنا هذا المشتغل على أربع مائة وتسع عشرة مادة المختوم عليه من ناظر حقانية حكومتنا يكون معمولاً به فى كل جهتين جهات القطر المصرى من بعد مضى ثلاثين يوماً من تاريخ افتتاح المحكمة الابتدائية الكائنة تلك الجهة فى دائرتها

المادة الثانية

على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ امرنا هذا

صدر بامرنا فى ١٣ محرم سنة ١٣٠١ (١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣)

(الامضا)

(محمود قنق)

بامر الخضر الخديوية

رئيس مجلس النظار

الامضا (شريف)

ناظر الحقانية

الامضا (نخري)

قانون التجارة

الباب الاول

فى القواعد العمومية

الفصل الاول

فى التجارى وفى الاعمال التجارية

المادة ١

كل من اشتغل بالمعاملات التجارية واتخذها مرفة معتادة له فهو تاجر

المادة ٢

يعتبر بحسب القانون عملاً تجارياً ما هو آت

كل شراء غلال أو غيره من أنواع المأكولات أو البضائع لاجل بيعها بعينها أو بعد تبديلها بغيره أخرى أو لاجل تأجيرها للاستعمال

وكل مقاول أو عمل متعلق بالمصنوعات أو التجارة بالعمولة أو النقل بر أو بحراً وكل تعهد بتوريد أشياء وكل ما يتعلق بالمخلات والمكاتب التجارية وغيرها من

المخلات المعدة للبيع بالمزايدة والملاعب العمومية

وكل عمل متعلق بالكمبيالات أو الصرافة أو البصرة

وجميع معاملات البنوك العمومية

وجميع الكمبيالات أيا كان أولو الشأن فيها

وجميع السندات التى تحت إذن سواء كان من أمضاها وختم عليها تاجراً أو غير تاجر انما يشترط فى الحالة الاخيرة ان يكون تعهداً متربطاً على معاملات

تجارية

وجميع المقاولات المتعلقة بانشاء مباني متى كان المقاول متعهداً بتوريد الادوات والاشياء اللازمة لذلك

وجميع العقود والتعهدات الحاسمة بين التجارى والمتسبين والسماسرة والسفار مالم تكن العقود والتعهدات المذكورة مدنية بحسب نوعها أو بناء

على نص العقد

وكل عمل متعلق بانشاء من أو شرائها أو بيعها السفر هذا داخل القطر أو خارجه

وجميع الرسائل البحرية المتعلقة بالتجارة

وكل بيع أو شراء منبهات أو أدوات أو ذخائر للسفن

وكل استئجار أو تأجير للسفن بالنولين وكل اقراض واستقراض بحري وكل عقد

تأمين من الاخطار وجميع العقود الاخر المتعلقة بالتجارة البحرية

وكل اتفاق أو مشاركة على ما هيئت الملاحة وأجرهم

واستخدام البحريين في السفن التجارية

المادة ٣

إذا باع أحد أصحاب الاراضي أو المزارعين المحصولات الناتجة من الاراضي

المملوكة له أو المزروعة بغيره فلا يعد هذا البيع عملاً تجارياً

المادة ٤

يسوغ لمن بلغ سنه احدى وعشرين سنة كاملة أن يشتغل بالتجارة وأما من بلغ

سنه ثمان عشرة سنة كاملة وكان قانون أحواله الشخصية يقضي بأنه قاصر فلا

يجوز له أن يتصرف إلا بحسب الشروط المقررة فيه وأما إذا كان القانون المذكور

يقضي برشده فلا يتصرف إلا بأذن من المحكمة الابتدائية

المادة ٥

وكذلك تكون أهلية النساء للتجارة على حسب قانون أحوالهن الشخصية

الفصل الثاني

(في لزوم اعلان الشروط المتفق عليها في عقد نكاح التجار)

المادة ٦

يجب على كل تاجر متزوج أو تاجرة متزوجة أخبار قلم كاتب المحكمة الابتدائية

في ظرف سنة من تاريخ نشر هذا القانون بالشروط التي حصل الاتفاق عليها في

عقد الزواج وعلى كاتب المحكمة التأشير في دفتر مخصوص

المادة ٧

وإذا كان بينهما سند مشاركة فيقدم لكاتب المحكمة ليجري مخلصاً منه ويقيد

هذا المخلص بالدفتر السابق ذكره

المادة ٨

كل من طلب الاطلاع على هذا الدفتر وبين اسم التاجر الذي يريد معرفة ما يختص

به يجب اطلبه في الحال انما لا يكون له الاطلاع الاعلى ما يختص بالتاجر المذكور

المادة ٩

يجب أيضاً على كل تاجر يتزوج وعلى كل شخص متزوج يتخذ التجارة حرفه له أن

يتبع ما هو مقرر في مادتي ٦ و ٧ في ظرف شهر من تاريخ تزواجه أو افتتاح تجارته

المادة ١٠

إذا لم يوف التاجر بالاجراءات المبينة في هذا الفصل ثم أقبلت بحكم عليه بصفة

مفلس مقصر إذا تبين أن عدم الاخبار منه على ما سبق ذكره أو وجب الغير أن يعتد به

اعتقاداً غير مستحق

الفصل الثالث

في دفاتر التجار

المادة ١١

يجب على كل تاجر أن يكون له دفتر يومية يشتمل على بيان ماله وما عليه من الديون

يوماً فيوماً وعلى بيان أعمال تجارته وبيان ما اشتراه أو باعه أو قبله أو أقاله من

الأوراق التجارية وعلى بيان جميع ما قبضه وما دفعه ويكون مشتملاً أيضاً على

المبالغ المنصرفة على منزله شهر أو شهرين الجال بغير بيان لمقر داتها

المادة ١٢

ويجب عليه أن يقيد في دفتر مخصوص صور ما يرسله من الخطابات المتعلقة

بالاشغال وأن يجمع ما يرسل اليه منها في كل شهر ويضعه في ملف على حدة

المادة ١٣

ويجب على كل تاجر أن يجرّد كل سنة أمواله المنقولة والثابتة ويحصّر ماله وما عليه

من الديون ويقيد صورة قائمة الجرد المذكور في دفتر يعد لذلك زيادة عن الدفترين

المذكورين في المادتين السابقتين

المادة ١٤

ويجب أن تكون هذه الدفاتر خالية من كل فراغ أو بياض أو كتابة في الحواشي

عدا ما يتلوه من البياض في الدفتر الذي يقيد فيه صور الخطابات بطريق الطبع

ويلزم قبل بدء الكتابة في اليومية ودفتر الجرد أن تهر كل صحيفة منها ووضع عليها

بدون مصاريف علامة المأمور الذي تعينه المحكمة الابتدائية لذلك وفي آخر كل سنة يضع هذا المأمور أيضا في الدفترين المذكورين وفي دفتر صور الخطابات التأشير اللازمة بحضور والتاجر الذي يقدمها بدون ان يجوز للمأمور المذكور بأي وسيلة كانت الاطلاع على مضمون الدفاتر المقدمة ولا يجوزها عنده

المادة ١٥

الدفاتر التي يجب على من يشتغل بالتجارة اتخاذها لا تكون بحجة امام المحاكم مالم تكن مستوفية للاجرائات السالفة ذكرها

المادة ١٦

لا يجوز للمحكمة في غير المنازعات التجارية ان تأمر بالاطلاع على الدفترين المتقدم ذكرهما ولا على دفتر الجرد الا في مواد الاموال المشاعة او مواد التركات وقسمة الشركات وفي حالة الافلاس وفي هذه الاحوال يجوز للمحكمة ان تأمر من تلقا نفسها بالاطلاع على تلك الدفاتر

المادة ١٧

يجوز للقضاة قبول الدفاتر التجارية لاجل الاثبات في دعاوى التجار المتعلقة بمواد تجارية اذا كانت تلك الدفاتر مستوفية للشروط المقررة قانونا

المادة ١٨

يجوز للمحكمة ان تأمر من تلقا نفسها في إنشاء الخصومة بتقديم الدفاتر لتستخرج منها ما يتعلق بهذه الخصومة

الباب الثاني

في أنواع العقود التجارية

الفصل الاول

في الشركات

المادة ١٩

الشركات التجارية المعبرة قانونا ثلاثة أنواع

النوع الاول شركة التضامن

النوع الثاني شركة التوصية

النوع الثالث شركة المساهمة

وتتبع في هذه الشركات الاصول العمومية المبينة في القانون المدني والشروط المتفق عليها بين الشركاء والقواعد الاتية

المادة ٢٠

شركة التضامن هي الشركة التي يعقدها اثنان أو أكثر بقصد الاتجار على وجه الشركة فيهم بعنوان مخصوص يكون اسمها

المادة ٢١

اسم واحد من الشركاء أو أكثر يكفي ان يكون عنوانا للشركة

المادة ٢٢

الشركاء في شركة التضامن متضامنون لجميع تعهداتها ولو لم يحصل وضع الامضاء عليها الا من أحدهم انما يشترط ان يكون هذا الامضاء بعنوان الشركة

المادة ٢٣

شركة التوصية هي الشركة التي تعقد بين شريك واحد أو أكثر مسئولين ومتضامين وبين شريك واحد أو أكثر يكونون أصحاب أموال فيها وخارجين عن الادارة ويسمون موصين

المادة ٢٤

تكون ادارة هذه الشركة بعنوان ويلزم أن يكون هذا العنوان اسم واحد أو أكثر من الشركاء المسئولين المتضامين

المادة ٢٥

واذا وجدت عدة شركاء متضامين ودخلت أسماءهم في عنوان الشركة سواء كانوا كلهم مديريين لها معا أو كان المدير لها واحدا منهم أو أكثر على ذمة الجميع فالشركة تكون شركة تضامن بالنسبة لهم وشركة توصية بالنسبة لارباب المال الخارجين عن ادارتها

المادة ٢٦

لا يجوز ان يدخل في عنوان الشركة اسم واحد من الشركاء الموصين أي ارباب المال الخارجين عن الادارة

المادة ٢٧

الشركاء الموصون لا يلزمهم من الخسارة التي تحصل الا بقدر المال الذي دفعوه

أو الذي كان يلزمهم دفعه إلى الشركة

المادة ٢٨

ولا يجوز لهم أن يعملوا عملاً متعلقاً بإدارة الشركة ولو بناءً على توكيل

المادة ٢٩

إذا أذن أحد الشركاء الموصين بدخول اسمه في عنوان الشركة خلافًا لما هو منصوص في المادة ٢٦ فيكون ملزومًا على وجه التضامن بجميع ديون وتعهدات الشركة

المادة ٣٠

وكذلك إذا عمل أي واحد من الشركاء الموصين عملاً متعلقاً بإدارة الشركة يكون ملزومًا على وجه التضامن بديون الشركة وتعهداتها التي تنتج من العمل الذي أجراه

ويجوز أن يلزم الشريك المذكور على وجه التضامن بجميع تعهدات الشركة أو بعضها على حسب عدد وحسامة أعماله وعلى حسب انتمائه الفعلي بسبب تلك الأعمال

المادة ٣١

إذا أبدى أحد الشركاء الموصين نصائح أو أجرى تفتيشاً وملاحظة فلا يترتب على ذلك الزامه بشئ

المادة ٣٢

شركة المساهمة لا تعنون باسم الشركة ولا باسم أحدهم

المادة ٣٣

وإنما يطلق عليها الغرض المقصود منها كعنوان لها

المادة ٣٤

تتأط إدارة هذه الشركة بوكلاء إلى أجل معلوم سواء كانوا من الشركاء أو من غيرهم وبأجرة أو لا ويجوز عزلهم ولو كان تعيينهم مصرحاً به في نظامنامه الشركة أو وحيث شرط يقضى بعدم عزلهم

المادة ٣٥

هؤلاء الوكلاء المديرون ليسوا مسئولين إلا عن وفاء العمل الذي أحييل على

عهدتهم أي لا يترتب على مايجزونه من الإدارة الزامهم بشئ ما فيما يخص بتعهدات الشركة الزاماً خاصاً بانضمامهم أو على وجه التضامن

المادة ٣٦

الشركاء في هذه الشركة لا يلزمهم من الخسارة إلا بقدر سهامهم فيها

المادة ٣٧

رأس مال شركة المساهمة يتجزأ إلى أسهم متساوية القيمة وكذلك إلى أجزاء أسهم متساوية

المادة ٣٨

يجوز أن يكون سند الأسهم في صورة سند لحامله وفي هذه الحالة فيحصل السائل عن السند تسليمه من يد إلى أخرى

المادة ٣٩

وتثبت ملكية الأسهم بقيد هاتفي دفتر الشركة ويكون السائل عن هذه الأسهم بكتابة في الدفاتر المذكورة يوضع عليها امضاء كل من السائل والمتسائل له أو امضاء وكيلهم ما وعلى مدير الشركة أن يذكر ذلك في هامش السند الأصلي أو على ظهره إذا لم يعط سنداً آخر جديداً

المادة ٤٠

لا يجوز إيجاد شركة المساهمة إلا بأمر يصدر من الجناح الخديوي بالتصديق على الشروط المدرجة في عقد الشركة وبالترخيص بتشكيلها

المادة ٤١

جميع شركات المساهمة التي تؤسس بالقطر المصري يجب أن تكون مصرية وأن يكون مركزها الأصلي بالقطر المذكور

المادة ٤٢

ويجوز أيضاً أن يكون رأس مال شركات التوصية متجزئاً إلى أسهم بدون اختلال بالقواعد المقررة لنوع هذه الشركة

المادة ٤٣

لا يجوز لأي شركة أن تجزئ رأس مالها إلى أسهم وأجزاء أسهم قيمة كل واحد منها أقل من أربعة جنيهات مصرية إذا كان رأس المال المذكور لا يزيد على خمائسة

آلاف جنيه مصري وأما إذا زاد على ذلك فلا يجوز أن تكون قيمة السهم أو جزؤه أقل من عشرين جنيهًا مصريًا

المادة ٤٤

تكون سندات الأسهم في شركات التوصية بأسماء أو بأبواب حتى يدفع نصف قيمتها ويكون المساهمون والانتخاب المتنازل لهم باسمائهم مسئولين إلى تمام الوفاء بهذا النصف

المادة ٤٥

يعين في الأمر المرخص بإيجاد شركة المساهمة قدر المبلغ اللازم دفعه من كل سهم ليكون السهم بعد ذلك حامل سند ويجوز لطرف المساهم أو المتنازل إليه الذي كان السند باسمه

المادة ٤٦

ويكون عقد شركات التضامن وشركات التوصية بالكتابة ويجوز أن تكون مشاركة كل منهما رجعية أو غير رجعية

المادة ٤٧

ويكون الاجراء كذلك في المشاركة التي يلتزم بها المتعاقدون السعي بشروط معينة في الحصول على الرخصة اللازمة لإيجاد شركة المساهمة

المادة ٤٨

ويسلم لمخض مشاركة شركة التضامن أو شركة التوصية إلى قلم كتاب كل من الحاكم الابتدائية التي يوجد في دائرتها مركز الشركة أو فرع من فروعها ليسجل في السجل المعد لذلك ويعلن بلصقة مدة ثلاثة أشهر في اللوحة المعدة في المحكمة للإعلانات القضائية

المادة ٤٩

ويلزم أيضا درجته في إحدى الصحف التي تطبع في مركز الشركة المذكورة وتكون معدة لنشر الإعلانات القضائية أو في جيفتين تطبعان في مدينة أخرى ويجوز لكل من المتعاقدين استيفاء هذه الاجراءات

المادة ٥٠

ويشغل هذا المخض على أسماء الشركات والقابهم وصفاتهم ومساكنهم ماعدا

الشركات

الشركات وأرباب الأسهم الغير مسئولين في شركة المساهمة أو الشركات أصحاب الاموال الخارجيين عن الادارة في شركة التوصية وعلى عنوان الشركة وعلى بيان أسماء الشركات المأذونين بالادارة ووضع الامضاء على دعة الشركة وعلى مقدار المبالغ التي حصلت أو يلزم تحصيلها بالأسهم أو بصفتها رأس مال الشركة التوصية وعلى بيان وقت ابتداء الشركة ووقت انتهائها

المادة ٥١

يجب استيفاء هذه الاجراءات في مدة خمسة عشر يوما من تاريخ وضع الامضاء على المشاركة والا كانت الشركة لاغية

المادة ٥٢

ومع ذلك يزول هذا البطلان إذا أعلن المخض المتقدم ذكره قبل طلب الحكم بذلك البطلان

المادة ٥٣

لا يجوز للشركة ان يحتجوا بهذا البطلان على غيرهم وانما لهم الاحتجاج به على بعضهم بعضا

المادة ٥٤

إذا حكم بالبطلان تباع في نسوية حقوق الشركة في الاعمال التي حصلت قبل طلبه نص المشاركة التي حكم ببطلانها

المادة ٥٥

لا يترتب على الغاء الشركة اعتبارا لشركة أصحاب الاموال في شركة التوصية وأرباب الأسهم في شركة المساهمة انهم ملزمون بشئ مما على وجه التضامن

المادة ٥٦

إذا كانت مشاركات الشركة رجعية يضيع المأمور الذي تجرت على يده اضاءه على المخضها وأما إذا كانت غير رجعية فيكون الامضاء على المخضها من الشركاء الذي يعلنه

المادة ٥٧

يلزم اعلان المشاركة الابتدائية لشركة المساهمة ونظامها بما والا امر المرخص

بإيجاده أو يكون إعلان ذلك بتعليقه في المحكمة الابتدائية مدة الوقت المعين
آتفاؤه في إحدى الجرائد وأن لم يحصل ذلك ألزم مدير الشركة بدونها على
وجه التضامن ووجبت عليهم التعويضات أيضا

المادة ٥٨

إذا قصد الاستمرار على الشركة بعد انقضاء مدتها يجب إثبات ذلك بإقرار من
الشركة بالكتابة ويجب استيفاء الأجر آت المقرر بمواد السابقة في هذا الإقرار
وفي كل اتفاق ترضي فسخ الشركة قبل انقضاء مدتها المعينة في المشاركة المؤسسة
لها وفي كل تبديل في الشركة المتضامنين أو خروج أحدهم منها وفي جميع
الشروط والاتفاقات الجديدة التي يكون للغير فيها شأن وفي كل تغيير في عنوان
الشركة وإن لم تستوف تلك الأجر آت في أمر من هذه الأمور فيكون لاغيا
بالشروط السابقة ذكرها

المادة ٥٩

وزيادة على أنواع الشركات الثلاثة السالفة ذكرها تعتبر أيضا بحسب القانون
الشركات التجارية التي ليس لها رأس مال شركة ولا عنوان شركة وهي المسماة
بشركات المحاصة

المادة ٦٠

تختص هذه الشركات بعمل واحد أو أكثر من الأعمال التجارية وتراعى في ذلك
العمل وفي الأجر آت المتعلقة به وفي الحصص التي تكون لكل واحد من الشركاء
في الأرباح الشروط التي يتفقون عليها

المادة ٦١

من عقد من المحاصنين عقد مع الغير يكون مسئولاً له دون غيره

المادة ٦٢

الحقوق والواجبات التي لبعض الشركاء على بعض في هذه الشركات تكون
قاصرة على خمسة الأرباح بينهم أو الخسارة التي تنشأ عن أعمال الشركة سواء
حصلت منهم منفردين أو مجتمعين على حسب شروطهم

المادة ٦٣

يجوز إثبات وجود شركات المحاصة بأبراز الدفاتر والخطابات

المادة ٦٤

لا يلزم في شركات المحاصة التجارية اتباع الأجر آت المقررة للشركات الأخرى

المادة ٦٥

كل ما تشاغل أعمال الشركة من الدعاوى على الشركة الغير مأمورين بتصفية
الشركة أو على القاطنين مقامهم يسقط الحق في إقامته بمضي خمس سنين من
تاريخ انتهاء مدة الشركة إذا كانت المشاركة المبنية فيها مدتها أعلنت بالكتابة
المقررة قانوناً أو من تاريخ إعلان الاتفاق المتضمن فسخ الشركة
وتتبع في ذلك القواعد العمومية المقررة لسقوط الحق بمضي المدد مع مراعاة
القواعد المقررة لانقطاعها

الفصل الثاني

في السمسرة

المادة ٦٦

السمسرة حرفة مباحة

المادة ٦٧

يتبع فيما للسمسرة من الحقوق وفيما عليهم من الواجبات وفيما يعطى لهم من
الأجرة العرف التجاري والقواعد المقررة للتوكيل

المادة ٦٨

يجب على السمسرة عقب انعام كل عمل أن يكتبوه في محافظتهم ثم يقيده يوم
فيوما في دفاترهم اليومية بدون تحاليل يابض ولا حصول شطب ولا وضع كلمة فوق
أخرى ولا كتابة بين السطور ولا تخريج مع بيان اسم المشتري واسم البائع وتاريخ
العمل ووقت تسليم البضاعة ومقدارها وجنسها ومقدار ثمنها وجميع شروط
العمل بياناً صحيحاً

المادة ٦٩

إذا لم يجسد التعاقدان نفس العمل ولا توسط السمسرة فيه فقد أقره المكتوبة
على الوجه السابق بيانه يجوز تقديمها المحكمة لتكون مستنداً لإثبات الشروط
التي حصل بموجبها العمل المذكور

المادة ٧٠

إذا طلب أحد المتعاقدين من السمسرة كشفاً مستخراً من دفاترهم بيان ما يخص العمل الذي أجروه على فصة المتعاقدين المذكورين وجب عليهم إعطاء ذلك الكشف بمجرد طلبه في أي وقت كان

المادة ٧١

ويجب عليهم أيضاً بناء على طلب المحكمة أن يقدموا لها دفاترهم ويبدوا لها ما يلزم من الإيضاحات

المادة ٧٢

فإذا امتنع السمسرة عن إعطاء أو تقديم شيء مما ذكر في المادتين السابقتين يلزمون بتعويض السمسرة الناشئة عن امتناعهم

المادة ٧٣

إذا بيعت بضاعة على يد السمسرة على حسب عينة معلومة وجب عليه حفظها إلى يوم تسليم البضاعة مع التأشير عليها بما يلزم لغيرها بدون اشتباه وذلك ما لم يصح له من المتعاقدين بعدم حفظها

المادة ٧٤

إذا بيعت على يد سمسار ورقمن الأوراق المتداول بيعها يكون مسئولاً عن صحة امضاء البائع الموضوعة عليها

المادة ٧٥

إذا لم يذكر السمسار في وقت البيع اسم البائع أو في وقت الشراء اسم المشتري يكون مسئولاً عن الوفاء بذلك العمل ويعتبر وكيله بالعمولة

الفصل الثالث

في الرهن

المادة ٧٦

إذا رهن تاجر أو غيره شيئاً تأمينا على غسل من الأعمال التجارية فيثبت الرهن بالنسبة للمتعاقدين وغيرهم بالطرق المقررة في القانون المدني والأوراق المتداول بيعها يثبت رهنها أيضاً بقصورها نحو بلا مستوفى للشرائط

المقررة

المقررة قانوناً ومذكوراً فيه أن تلك الأوراق حلت بصفة رهن أما سندات الشركات التجارية أو المدنية التي يصح التنازل عنها بكتابة في دفاتر الشركة سواء كانت بسهم أو بمخصص في الأرباح أو من السندات المحررة بأسماء أربابها فيثبت رهنها أيضاً بالتنازل عنها بصفة تأمين ويذكر ذلك التنازل في دفاتر الشركة

وأما رهن الديون المذكورة في المادة ٥٤ من القانون المدني فيثبت بالنسبة لغير المتعاقدين بالطرق المقررة في المادة المذكورة

المادة ٧٧

لا يكون للدائن المرتهن في جميع الأحوال حق الاستيلاء في الشيء المرهون إلا إذا سلم ذلك الشيء إليه أو إلى شخص آخر عينه المتعاقدان وبقي في حيازته من استلمه منهما ويعتبر الدائن حائزاً للبضائع متى كانت تحت تصرفه في مخازنه أو سفنه أو في الكمرات أو مودعة في مخزن عمومي أو متى سلمت له قبل وصولها تذكرة شحنها أو نقلها

المادة ٧٨

إذا حل ميعاد دفع الدين ولم يوفه المدين جاز للدائن بعد ثلاثة أيام من تاريخ التنبيه على مدينه بالوفاء خلاف مواعيد المسافة أن يقدم عريضة للقاضي المعين للامور الوقفية في المحكمة الكائن محلها في دائرتها ليحصل منه على الأذن ببيع جميع الاشياء المرهونة أو بعضها بالمزايدة العمومية على يد سمسار يعين لذلك في الأذن المذكور

ويكون البيع في المحل والساعة اللذين يعينهما القاضي المذكور وله أن يامر بملق اعلانات ودرجها في الجرائد إذا اقتضى الحال ذلك

المادة ٧٩

كل شرط يرخص فيه للدائن أن يملك الشيء المرهون أو يتصرف فيه من غير مراعاة لأجرا آن المقررة آنفاً يعتبر لاغياً

المادة ٨٠

تحصل قيمة الأوراق التجارية المرهونة بكون بمعرفة الدائن المرتهن لها

الفصل الرابع

في الوكلاء بالعمولة على وجه العموم

المادة ٨١

الوكيل بالعمولة هو الذي يعمل عملاً باسم نفسه أو باسم شركة باسم الموكل وعلى نفسه في مقابل أجر أو عمولة

المادة ٨٢

وهو المأزوم دون غيره بملوكاه ولن تعامل مع عمولة الرجوع على كل واحد منهما بما يخصه من غير أن يكون لأحد منهما طلب على الآخر

المادة ٨٣

وإذا ادعى الوكيل بالعمولة عقد باسم موكله بناء على إذن من نفسه بذلك فلن يملك من الموكل والمعتقود ما فاداة الطلب على الآخر وترأى فيما للوكيل المذكور من استحقاق وما عليه من الواجبات القواعد المقررة للوكيل فقط

المادة ٨٤

إذا عمل الوكيل بالعمولة عملاً باسم الموكل بغير إذن منه في الظاهر أجمعه فترأى في ذلك القواعد المقررة في شأن من يدبر أو يعمل عملاً لا أثر بغير إذنه

المادة ٨٥

للكيل بالعمولة حق الامتياز على البضائع المرسله أو المسجلة إليه أو المودعة عنده بمجرد الإرسال أو الإيداع أو التسليم وله أيضاً حق حبسها فيقدم على غيره في استيفاء المدفع التي أقرضها أو دفعها سواء كان قبل إرسال البضائع أو استلامها أو في أثناء وجودها في حياته ولا يكون هذا الامتياز إلا بالتسوية المقررة في المادة ٧٧

وتدعى في ديون الوكيل الممتازة الشوائب والعمولة والمصاريف فضلاً عن الأصل

المادة ٨٦

والوكيل المذكور أيضاً حق الامتياز على الأوراق التجارية المخصصة له بدائش ما دامت تحت يده وله أيضاً حق حبسها

المادة ٨٧

المادة ٨٧

امتياز الوكيل بالعمولة مقدم على جميع الامتيازات الأخرى

المادة ٨٨

إذا بيعت البضائع وسمت على ذمة الموكل فلو وكيل بالعمولة أن يأخذ من ثمنها قيمة ذمة الأولوية والنقد على مداين الموكل المذكور

المادة ٨٩

يجوز للوكيل بالعمولة أن يتحصل من الفائض على الأذن ببيع البضائع الموجودة تحت يده لحصوله على ثمنه إن لم يأت له موكله بذلك فيجب عليه مراعاة الأجرآت المقررة في المادة ٧٨

الفصل الخامس

في الوكلاء بالعمولة للنقل وفي أمثاله النقل والمرابطة ونحوهم

المادة ٩٠

يجب على الوكيل بالعمولة الذي يتعهد بنقل بضاعة لنفسه أو بواسطة غيره براً أو بحراً أن يقيد في يوميته بيان جنس البضائع وقيمتها وكذا الثمن المقدّر لها إذا طلب منه ذلك

المادة ٩١

وهو ضامن لسرعة إرسال البضائع والأعيان على قدر الامكان ولوصولها إلى الميعاد المعين في تذكرة النقل إلا في حالة القوة القاهرة الناشئة قانوناً

المادة ٩٢

وهو ضامن للبضائع والأعيان إذا حصل فيها تلف أو عدمت مالم يوجد شرط بخلاف ذلك في تذكرة النقل أو قوة القاهرة أو عيب ناشئ عن نفس الشيء أو مالم يقع خطأ أو إهمال من المرسل أمثاله الرجوع على أمين النقل إذا كان له وجه

المادة ٩٣

ويكون الوكيل الأصلي بالعمولة ضامناً لأفعال الوكيل بالعمولة الذي وسطه وأرسل له البضائع إذا لم يعين التاجر في خطاب الإرسالية المتوسط المذكور فإن عيّن فيه فلا يكون الأصلي ضامناً لأفعاله

المادة ٩٤

البضائع التي تفحص من مخزن البائع أو المرسل يكون خطرها في الطريق على من

عليها مالم يوجد شرط بخلاف ذلك انما يكون له الرجوع على الوكيل بالعمولة
وأمين النقل المتعهد بنقل

المادة ٩٥

تذكر التقل هي عبارة عن مشاركة بين المرسل وأمين النقل أو بين المرسل
والوكيل بالعمولة وبين أمين النقل

المادة ٩٦

تذكر التقل يجب أن تكون مؤرخة وأن يبين فيها جنس ووزن أو حجم الأشياء
المراد نقلها فضلا عن الشروط المتفق عليها بين الطرفين فيما يتعلق بالميعاد المعين
للتقل والتعويضات التي تستحق في حالة التأخير

وان يبين فيها اسم ومكان الوكيل بالعمولة الذي يحصل النقل بواسطة واسم من
هي مرسله اليه واسم أمين النقل وصقته ومحلها وان يبين فيها أجرة النقل وان
يوضح عليها المضاء أو ختم المرسل أو الوكيل بالعمولة وان يكون على هامشها
تأشير غير الأشياء المراد نقلها ويجوز كتابة التذكرة كورقة تحت اذن شخص
سمي أو تحت اذن حاملها أو باسم شخص معين ويجب على الوكيل بالعمولة
أن يشيد بها في دفتره بالتام بدون تحفظ يباين بين الكتابة

المادة ٩٧

أمين النقل ضامن للأشياء المراد نقلها اذا اتمت أو عذمت الا اذا حصل ذلك
بسبب عيب ناتج عن نفس الأشياء المذكرة أو بسبب قوة قاهرة أو خطأ
أو إهمال من مرسلها

المادة ٩٨

اذا لم يحصل النقل في الميعاد المتفق عليه بسبب قوة قاهرة فلا يترتب على التأخير
الزام أمين النقل بتعويضات

المادة ٩٩

استلام الأشياء المنقولة ودفع أجرة النقل لمطالان لكل دعوى على أمين النقل
وعلى الوكيل في ذلك بالعمولة اذا كان العيب الذي حصل فيها ظاهرا من خارجها
وأما اذا كان غير ظاهري فيجوز إثباته بعرفة محض أو شيخ البلد ولكن لا تقبل
الدعوى بالعيب المذکور الا اذا حصل الاخبار بها في ظرف ثمان وأربعين ساعة

من وقت الاستلام وعدم الطلب للحكمة في ظرف ثلاثين يوما يضاف الى هذين
الميعادين ميعاد مسافة الطريق

المادة ١٠٠

اذا حصل الامتناع عن استلام الاشياء المنقولة أو وقع نزاع فيه يصير تحقيق
حالتها وإثباتها بعرفة أهل خبرة تعينهم بحكمة المواد الجزئية ويجوز لهذه
الحكمة أن تأمر بإيداع تلك الأشياء أو حجزها ثم نقلها الى محل موثق كخزن
الكحول وان تأمر أيضا ببيع جزء منها بقدر أجرة النقل

المادة ١٠١

الاحكام التي اشقل عليها هذا الفصل تسرى على ثياب السفن والعربات
العمومية ومسالح السكاك الحديدية ونحوهم عن نقلهم الاموال

المادة ١٠٢

اذا ضاعت البضائع المنقولة ولم يسبق بيان قيمتها فقدرة هذه البضائع بعرفة الحكمة
على حسب البيانات المذكرة كورقة في تذكرة النقل وأما اذا كانت قيمتها معينة فتقبل
كافة الأدلة ويجوز للحكمة أن تعتمد على قول المرسل المؤيد باليمين

المادة ١٠٣

اذا وجدت البضائع الضائعة بعد صدور حكم ولو انتمائها وصارت اثبات قيمتها
الحقيقية فيجوز الزام الخصم الذي تحصل على تعويض أريد منها بان يدفع مع
وجود ذلك الحكم ضعف الفرق الزائد المعطى له بناء على الحكم المذکور وتضمن
الى ذلك المصاريف المنصرفة

المادة ١٠٤

كل دعوى على الوكيل بالعمولة وعلى أمين النقل بسبب الاختراق في نقل البضائع
أو بسبب ضياعها أو تلفها تقطع بمضي مائة وخمسين يوما من تاريخ اتمام
التي تحصل في داخل النظر المصري وبعضى سنة واحدة فيما يخص بالارسلات
التي تحصل بالبلاد الأجنبية ويشتد الميعاد المذکور في حالة التأخير أو الضياع
من اليوم الذي وجب فيه نقل البضائع وفي حالة التأخير من يوم تسليمها وذلك مع
عدم صرف النظر عما يوجد من الغش والخيانة

الفصل السادس

في الكيبيالات

الفرع الاول

في صور الكيبيالات

المادة ١٠٥

تسحب الكيبيالات من بلد الى بلد آخر أو الى نفس البلد المحررة فيه
ويعين فيها اليوم والشهر والسنة اللائق بمرور وقت قبضها والمبلغ المراد دفعه واسم من
يلزمه الدفع والمعاذ والمحل للذات يجب الدفع فيها
ويذكر فيها أن القيمة وصات

وتكون لحاملها أو تحت اذن شخص ثالث أو اذن نفس صاحبها
ويوضع عليها امضاء صاحب أو ختمه

وأذا كتب من الكيبيالة عدة نسخ أي نسخة أولى وثانية وثالثة ورابعة وهكذا
يذكر في كل واحدة منها عددها وفي هذه الحالة تقوم النسخة الواحدة مقام الجميع
كما أن الجميع يقوم مقام نسخة واحدة

المادة ١٠٦

لا يذكر في الكيبيالة التي تحت اذن صاحبها وصول القيمة الا في أول تحويل

المادة ١٠٧

يجوز أن تسحب كيبيالة على شخص ويشترط فيها الدفع في محل شخص آخر
ويجوز سحبها أيضا بأمر شخص على ذمته

المادة ١٠٨

الأوراق الموصوفة بوصف كيبيالة لم تكن مستوفية للشروط السالف ذكرها
والكيبيالات التي ذكر فيها على غير الحقيقة اسم أو وصفة تعتبر سندات عادية إذا
كانت مستوفية للشروط اللازمة لهذه السندات ومع ذلك يجوز نقلها من يد
الى يد بما يرق التحويل وتعتبر مثل الأوراق التجارية إذا كتبت بين تجار ولا أعمال
تجارية

ولا يجوز لمن علم بذكر شيء من ذلك على غير الحقيقة أن يحتج به على الغير الذي لم

يجب

المادة ١٠٩

إذا حصل من النساء أو البنات اللاتي لسن تجارات سحب كيبيالة أو نحو يلها
أو قبولها باسمهن خاصة ووضعن عليها امضاءهن فلا يعتبر ذلك عملاً تجارياً
بالنسبة لهن

المادة ١١٠

الكيبيالات المسحوبة من القصر الذين ليسوا تجاراً أو من عديمي الأهلية
والتي حاول القبول المعصاة منهم تكون باطلة بالنسبة لهم فقط

الفرع الثاني

في مقابل الوفاء

المادة ١١١

بعد مقابل الوفاء موجود اذا حل ميعاد دفع الكيبيالة وكان المسحوب عليه
مدناً للساحب أو للمسحوب على فتمت بمبلغ سحق الطلب مساوياً بالقل لمبلغ
الكيبيالة

المادة ١١٢

قبول الكيبيالة يؤخذ منه وجود مقابل وفاؤها عند القابل وعلى الساحب دون
غيره ان يثبت في حالة الانكار سواء حصل قبول الكيبيالة أم لا ان المسحوب
عليه كان عند مقابلة الوفاء في ميعاد استحقاق دفع قيمته ان لم يثبت ذلك فيكون
ضامناً للوفاء ولو في حالة عمل البروتستو بعد المواعيد المحددة وانما إذا أثبت
الساحب في الحالة المذكورة ان مقابل الوفاء كان موجوداً في ميعاد استحقاق
الدفع واستمر الى الميعاد الذي كان يجب فيه عمل البروتستو فتمت ذمته بقدر مبلغ
مقابل الوفاء ما لم يكن قد استعمل في منفعة

المادة ١١٣

يجب على الساحب ولو عمل البروتستو بعد الميعاد المحدد له ان يعطى لحامل
الكيبيالة السندات اللازمة لاستحقاقه على مقابل الوفاء وتكون مصاريق
ذلك على الحامل المذكور وأما إذا أقبل الساحب في سحب على وكلاءه فله
اعطاء تلك السندات

المادة ١١٤

مقابل الوفاء الموجود يصح بالمحسوب عليه سواء وجد عند دفع وقت تحرير الكميالة أو في وقت انتقال ملكيتها الشخص آخر أو بعد ذلك يكون ملكا لحاملها ولو لم يحصل تعيينه لدفع قيمة تلك الكميالة أو لم يحصل الشبول من المحسوب عليه

المادة ١١٥

إذا أقلس الساحب ولو قبل حلول ميعاد دفع قيمة الكميالة يكون لحاملها دون غيره من مدائي الساحب المذكور الحق في الاستيلاء على مقابل الوفاء المعطى للمحسوب عليه بالطرق المقررة فإن أقلس المحسوب عليه وكان مقابل الوفاء ديناً في ماله قد دخل مقابل الوفاء المذكور في روكية تنليته وأما إذا كان بضائع أو أعياناً أو أوراقاً فاندوات قيمة أو مبالغ ويجوز استردادها مقتضى المادة ٢٧٦ والمواد التالية لها فيسوغ لحامل الكميالة أن يسترد ما يكون من هذا القبيل

المادة ١١٦

إذا وجدت عدة كيالات وكان مقابل الوفاء واحداً فيراعى ترتيب تاريخ بعضها فيما يتعلق بمشوق ككل من حاملها في استيفاء مطلوبه من مبلغ مقابل الوفاء المذكور ويكون حامل الكميالة السابق تاريخها على تاريخ الكميالات الأخر مقدماً على غيره

الفرع الثالث

في قبول الكميالات

المادة ١١٧

ساحب الكميالة والمخيلون المتناقلون لها يكونون مسئولين على وجه التضامن عن القبول والدفع في ميعاد الاستحقاق

المادة ١١٨

الامتناع عن قبول الكميالة بعصيرائياته بوقته رسمية تسمى بروتيست وعدم القبول

المادة ١١٩

من أعلن بروتيست عدم القبول اعلاناً رسمياً وجب على المخيلين المتناقلين

والساحب

والساحب على وجه التعاقب أن يقدموا كفيلاً ضماناً لدفع قيمة الكميالة في الميعاد المستحق فيه الدفع أو يدفعوا قيمتها مع مصاريف البروتست ومصاريف الرجوع ولا يكون الكفيل متضامناً لاعم من كفله سواء كان الساحب أو المخيل

المادة ١٢٠

من قبل كميالة صار ملزوماً بوقتها لا يجوز رجوعه عن القبول ولو أقلس الساحب بغير علمه قبل قبوله

المادة ١٢١

يلزم أن يوضع على صيغة قبول الكميالة امضاء القابل أو ختمه وتؤدي هذه الصيغة بلفظ مقبول وتكون مؤرخة إذا كانت الكميالة بميعاد يوم أو أكثر أو شهر أو أكثر من وقت اطلاع القابل عليها وإن لم تدرج في هذه الحالة فتصير قيمة الكميالة مستحقة الطاب في الميعاد المذكور فيها محسوبة من يوم تاريخها

المادة ١٢٢

بين في صيغة قبول الكميالة المستحقة الدفع في محل غير محل إقامة حاملها المحل الذي تدفع فيه قيمتها أو يحصل فيه المطالبة بها أو ما يشأ عنها

المادة ١٢٣

لا يجوز تقييم قبول الكميالة بشرط ما ولكن يجوز أن يكون قاصر أعلى قدر أقل من مبلغها وفي هذه الحالة يجب على حاملها أن يعمل البروتست عن الباقي الزائد عن القدر المقبول

المادة ١٢٤

يلزم قبول الكميالة في وقت نقدتها أو في مدة لا تتجاوز أربعاً وعشرين ساعة من وقت التقديم أو لم ترد لحاملها بعد الأربع والعشرين ساعة مقبولة أو غير مقبولة كان من حجزها ملزوماً بما يترتب عن ذلك من النعوب بضات لحاملها

الفرع الرابع

في قبول الكميالة بالواسطة

المادة ١٢٥

في وقت عمل البروتست على كميالة لعدم قبولها يجوز قبولها من إنسان آخر

يتوسط عن صاحبها أو عن أحد الخيلين ويكتب هذا التوسط على الكمبيالة ويذكر في ورقة البروتستو ويضع عليه التوسط امضاء أو ختمه ويجب على المتوسط المذكور أن يعلن ذلك فوراً لمن توسط عنه ولا فيكون ملزوماً بالمصاريف والتعويضات إذا اقتضاهما الحال

المادة ١٤٦

لا تزال حقوق حامل الكمبيالة محفوظة على صاحبها والخيلين بسبب عدم قبول المسحوب عليه ولو حصل قبولها من توسط ولا يجب على المتوسط للذكور أن يدفع المبلغ في ميعاد استحقاق الدفع إلا بعد عمل بروتستو وعدم الدفع في الميعاد المحدد

فإن دفع قبل عمل البروتستو ضاعت حقوقه على من كانت له منفعة في عمله على المسحوب عليه في الأصل

الفرع الخامس

في ميعاد استحقاق دفع قيمة الكمبيالة

المادة ١٤٧

يجوز سحب الكمبيالة للدفع قيمتها بمجرد الاطلاع عليها أو بعد يوم أو أكثر أو شهر أو أكثر من وقت الاطلاع أو بعد يوم أو أكثر أو شهر أو أكثر من يوم تاريخها أو في يوم مشهور أو عين كيوم عيد أو يوم سوق موسم

المادة ١٤٨

الكمبيالة المسحوبة بالدفع قيمتها عند الاطلاع عليها تكون واجبة الدفع بمجرد تقديمها

المادة ١٤٩

يكون إنشاء ميعاد دفع قيمة الكمبيالة المسحوبة بالدفعها بعد يوم أو أكثر أو شهر أو أكثر من وقت الاطلاع عليها معتبراً من تاريخ قبولها أو من تاريخ عمل بروتستو عدم القبول

المادة ١٥٠

تعد أيام الشهر على حسب التقويم الموافق للتاريخ المين في الكمبيالة

وإذا

وإذا كانت الكمبيالة واجبة الدفع بعد شهر أو أكثر من وقت الاطلاع عليها وكان القبول مؤرخاً فأيام الشهر تعد على حسب التقويم الموافق للتاريخ المين في صيغة القبول

المادة ١٥١

والكمبيالة المستحقة الدفع في سوق موسم يستحق دفعها في اليوم السابق على اليوم المعين لانتهاء الموسم أو في نفس يوم الموسم إذا كان لا يسفر إلا يوماً واحداً

المادة ١٥٢

إذا وافق حلول ميعاد دفع قيمة الكمبيالة يوم عيد لم يحسب في دفعها يكون مستحقاً في اليوم الذي قبله

الفرع السادس

في تحويل الكمبيالة

المادة ١٥٣

الكمبيالة الحرة وطعامها تنقل ملكيتها بمجرد تسليمها أمام ملكية الكمبيالة التي يكون دفعها تحت الأذن فتنتقل بالتحويل

المادة ١٥٤

يؤرخ تحويل الكمبيالة ويذكر فيه أن قيمتها وصلت وبين فيه اسم من انتقلت الكمبيالة تحت أذنه ويوضع عليه امضاء الخيل أو ختمه

المادة ١٥٥

إذا لم يكن التحويل مطاباً لالتقرير بالمادة السابقة فلا يجب انتقال ملكية الكمبيالة لمن تحول له بل يعتبر ذلك توكيداً له فقط في قبض قيمتها ونقل ملكيتها لشخص آخر وانما عليه أن يبين ما أجماعاً يتعلق بهذا التوكيد وإن انتقل ملكيتها لآخر في هذه الحالة يكون مسئولاً بصفة محيل

وصيغة التحويل المتروكة على يابض وقت التحويل يجوز أن تكتب فيها بعدد وأما يلزم أن يكون ما كتب مطاباً للعمل حصل حقيقة في التاريخ الموضوع في التحويل

المادة ١٣٦

تقديم التواريخ في التناوب ممنوع وان حصل بعد تزويرا

الفرع السابع

في ملزومية صاحب الكمبالة وقابلها ومجملها على وجه
التضامن وفي الضمان الاحتياطي

المادة ١٣٧

صاحب الكمبالة وقابلها ومجملها ملزمون لحاملها بالوفاء على وجه التضامن

المادة ١٣٨

دفع قيمة الكمبالة فضلا عن كونه مضمونا بقبولها ومجملها يجوز ضمانه من
شخص آخر ضمانا احتياطيا ويكون ذلك بكتابة على ذات الكمبالة أو في ورقة
مستقلة أو بخطابة

المادة ١٣٩

الضمان الاحتياطي يكون عن الساحب أو المحيل ويلزم التضامن احتياطا بالوفاء
على وجه التضامن بالأوجه التي يلزم المضمون على حسب ما لم توجد شروط
بخلاف ذلك بين المتعاقدين

المادة ١٤٠

لا يجوز لضمان صاحب الكمبالة ضمانا احتياطيا ان يحتج بعدم عمل البروتستو
الافى الحالة التي يسوغ فيه الساحب الاحتجاج به

المادة ١٤١

يلزم اعلان البروتستو الى ضمان محيل الكمبالة ضمانا احتياطيا كما يلزم
اعلانه لنفس المحيل المذكور وان لم يحصل ذلك سقط حق الرجوع على الضامن

الفرع الثامن

في دفع قيمة الكمبالة

المادة ١٤٢

يلزم دفع قيمة الكمبالة من صنف النقود الممنونة فيها

المادة ١٤٣

من يدفع قيمة الكمبالة قبل ميعاد استحقاق الدفع يكون مسؤولا عن قيمة الدفع

المادة ١٤٤

من يدفع قيمة الكمبالة في ميعاد استحقاق دفعها بدون معارضة من أحد في ذلك
يعتبر دفعه صحيحا

المادة ١٤٥

لا يجبر حامل الكمبالة على استلام قيمتها قبل الاستحقاق

المادة ١٤٦

اذا دفعت قيمة الكمبالة بناء على نسخة الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا
يكون الدفع صحيحا اذا كانت هذه النسخة مذكورا فيها ان الدفع بناء عليها يبطل
ماعداهامن النسخ

المادة ١٤٧

من يدفع قيمة كمبالة بناء على نسخة الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا بغير
استرجاع النسخة التي عليها صيغة قبوله لا يعد دفعه صحيحا بالنسبة لحامل النسخة
التي عليها هذه الصيغة

المادة ١٤٨

لا تقبل المعارضة في دفع قيمة كمبالة الا في حالة ضياعها أو تلفها

المادة ١٤٩

اذا ضاعت كمبالة ليس عليها صيغة القبول جاز لمستحق قيمتها ان يطلب بوفائها بناء
على نسخة الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا

المادة ١٥٠

اذا كانت الكمبالة الضائعة عليها صيغة القبول فلا تجوز المطالبة بقيمتها بناء
على نسخة الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا الا بأمر من القاضي المعين للامور
الوقفية بشرط أدائه كفيل

المادة ١٥١

من ضاعت عنه كمبالة سواء كان عليها صيغة القبول أم لا ولم يتمكن ان يقدم نسختها
الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا يجوز له ان يطلب دفع قيمة الكمبالة الضائعة
وان يحصل على ذلك بأمر القاضي بعد ان ثبت ملكيته لها بما ذكره مع أدائه
كفيل

المادة ١٥٢

وفي حالة الامتناع عن الدفع بعد المطالبة التي حصلت بقتضى ماذ كرى المادتين الساجتين يجب على صاحب الكمبيالة الضائعة ان يحفظ جميع حقوقه بعمل البروتستو ويلزم ان يكون عمله في اليوم التالى ليوم حلول ميعاد دفع قيمة تلك الكمبيالة ويجب ان يعلن البروتستو الى الساحب والمخيلين اعلا نارهيا بالاوجه والمراعي المقرر في ماساى لاعلانه ويجب عليه عمل في الميعاد المذكور ولو لم يكنه مطلب صدورا من القانو اعدم كفاية الوقت الذى مضى من عهد ضياع الكمبيالة

المادة ١٥٣

يجب على مالك الكمبيالة الضائعة ان يطلب من محيلها الاخير استقصاه على نسخة ثابتة منها وعلى المحيل المذكور ان يساعده بأذن له باستعمال اسمه في اجراء اللازم عند محيله الذى انتقلت اليه الخوالة منه وهكذا من محيل الى محيل الى صاحب الكمبيالة وفي هذه الحالة تكون كافة المصاريف على مالك الكمبيالة التى ضاعت منه

المادة ١٥٤

تعهد الكفيل المذكور في مادتي ١٥٠ و ١٥١ يعطل بعدمضى ثلاث سنين اذ لم تحصل في اثبات المطالبة ولا دعوى باسم المحاكم

المادة ١٥٥

اذا عرض على حامل الكمبيالة في ميعاد الاستحقاق دفع جزء من قيمتها فلا يجوز له الامتناع عن استلام ذلك الجزء ولو كان القبول شاملا لمبلغ الكمبيالة بتمامه وكل ما يدفع من اصل قيمة الكمبيالة تبرأ منه ممتسحبا ومحيلها وعلى حاملها ان يعمل البروتستو على ما بقى منها

المادة ١٥٦

لا يجوز للقضاة ان يعطوا سهلة لدفع قيمة كمبيالة

الفرع التاسع

في دفع قيمة الكمبيالة بالواسطة

المادة ١٥٧

الكمبيالة المعمول عنها البروتستو يجوز دفع قيمتها من أى شخص متوسط عن صاحبها أو عن أحد محيلها وبصيراثبات التوسط والدفع في ورقة البروتستو أو في ذيلها

المادة ١٥٨

من دفع قيمة كمبيالة بطريق التوسط محل محل حاملها فيجوز له من الحقوق ويلزم بماعليه من الواجبات فيما يتعلق بالاجراءات اللازم استيفاءها فاذا حصل هذا الدفع عن الساحب تبرأ منه جميع المخيلين أما اذا كان عن أحدهم فببرأئته من بعدهم

المادة ١٥٩

اذا تراحم عدة أشخاص على دفع قيمة الكمبيالة بطريق التوسط يقدم منهم من يترتب على المدفع منه برائة المستولين أكثر من غيره واذا تقدم المدفعها من كانت مسحوبة عليه في الاصل وعمل عليه البروتستو ولم يقبله يكون مقدما على غيره

الفرع العاشر

فيما لحامل الكمبيالة من الحقوق وما عليه من الواجبات

المادة ١٦٠

حامل كمبيالة مسحوبة من الارض القاهرة أو من البلاد التي على سواحل البحر المتوسط أو من عمالة الدولة العلية ومستقيمة الدفع في القطر المصري سواء كان مجرد الاطلاع عليها أو بعده يوم أو أكثر أو بشهر أو أكثر يجب عليه ان يطلب دفع قيمتها أو قبولها في ظرف سنة أشهر من تاريخها والاسقط حقه في الرجوع على المخيلين وكذلك على الساحب اذا كان قد أوفى بمقابل الوفاء عند المسحوب عليه أما اذا كانت الكمبيالة مسحوبة من بلاد أوروبا الاخر فيكون الميعاد ثمانية أشهر وان كانت مسحوبة من أى بلد أبعد من تلك البلاد فيكون الميعاد سنة كاملة

وكذلك يسقط حق حامل الكمبيالة في الرجوع المذكور اذا كانت مسحوبة من البلاد المصرية أو وجهاتها التجارية لاجل دفعها في البلاد الاجنبية بمجرد

الاطلاع عليها وبعد يوم أو أكثر أو شهر أو أكثر ولم يطلب دفع قيمتها أو قبولها في المواعيد المذكورة لكل مسافة من المسافات المتقدمة وفي حالة حصول حرب بحرية يزداد على هذه المواعيد مقدارها ومع ذلك لا تخضع الأحكام المتقدم ذكرها بالشرط التي تحصل بخلاف ذلك بين أخذ الكمبيالة وساحبها والخيلين أيضا

المادة ١٦١

يجب على كل حامل كميالة أن يطلب دفع قيمتها في يوم حلول الميعاد

المادة ١٦٢

الامتناع عن الدفع يلزم إثباته بعمل البر ويستوعب عدم الدفع في اليوم التالي لحلول معه والاضيق وتزداد عليه مدة المسافة التي بين محل اللازم عمل البر ويستوعب فيه ومركز المحاسبة فإذا كان اليوم التالي لحلول الميعاد يوافق يوم عيد رسمي فيعمل البر ويستوفي اليوم الذي بعده

المادة ١٦٣

عمل البر ويستوعب عدم القبول أو موت المصوب عليه أو نفد ماله أو تغيبه أو تغيب عليه معاقبة حامل الكمبيالة من عمل البر ويستوعب عدم الدفع وإذا أقبل قاييل الكمبيالة قبل حلول ميعاد استحقاق دفعها جاز لها مطالبتها أن يعمل فور البر ويستوعب ويرجع بمقتضى ذلك على من له الرجوع عليه

وإذا كتب الساحب على الكمبيالة أن رجوعها يكون بدون مصاريف أغنى ذلك عن عمل البر ويستوعب من إساءة المواقف المقررة للمطالبة والجزاءات المتعلقة بها وأما إذا كتب أحد الخيلين هذا الشرط فلا يعاقب حامل الكمبيالة من عمل البر ويستوعب ولا من الإجزاء التي الملازم استيفائها لحفظ حقه في الرجوع على الخيلين السابقين على من كتب الشرط المذكور

المادة ١٦٤

يجوز لحامل الكمبيالة المعمول عنها بر ويستوعب عدم الدفع أن يطلب الساحب وكل واحد من الخيلين بالانفراد أو جميعهم معا ويجوز أيضا لكل واحد من الخيلين مطالبة الساحب والخيلين السابقين عليه على الوجه المذكور ومطالبة الساحب فقط تبرئ الخيلين ومطالبة أحدهم تبرئ الخيلين بعده الذين لم

تحصل

تحصل مطالبته

المادة ١٦٥

إذا طالب حامل الكمبيالة من حولها اليه وكانت مطالبته بالانفراد وجب عليه أن يعلن اليه البر ويستوعب المعمول وأن لم يوف به شيعة الكمبيالة يكلفه في طرف الجهة عشر يوما التالية لتاريخ البر ويستوعب المذكور بالحضور أمام المحكمة وإذا دعي هذا الميعاد مدة المسافة التي بين محل المصوب عليه ومحل الخيل المذكور

المادة ١٦٦

بعد عمل البر ويستوعب الكمبيالات المصوبة من القطر المصري المستقيمة الدفع في الخارج تحصل مطالبة الساحبين والخيلين المقيمين بالقطر المذكور في المواعيد الآتية بيانها ثلاثة أشهر لبلاد الدولة العلية المستقيمة بقسم أوروبا والقار وبلاد فرنسا وأريطاليا وأستراليا

وأربعة أشهر لبلاد أفريقية من البلاد التي في ساحل البحر المتوسط وبلاد أوروبا وسنة لجميع البلاد الأخرى ويزداد على هذه المواعيد قدرها في حالة حصول حرب بحرية

المادة ١٦٧

إذا طالب حامل الكمبيالة جميع الخيلين والساحب معا كان له بالنسبة لكل واحد منهم الميعاد المبين في المواد السابقة

المادة ١٦٨

لكل واحد من الخيلين حق مطالبة من له الرجوع عليه بالانفراد والاجتماع في عين المواعيد المذكورة وتبني هذه المواعيد بالنسبة له من اليوم التالي لتاريخ تكميلها بحضور أمام المحكمة

المادة ١٦٩

يسقط ما لحامل الكمبيالة من الحقوق على الخيلين بعض المواعيد السالف ذكرها المقررة لتقديم الكمبيالات المستقيمة الدفع بمجرد الاطلاع عليها أو بعده يوم أو أكثر أو شهر أو أكثر ولم يعمل بر ويستوعب عدم الدفع والمطالبة الضمان على

وجه الرجوع

المادة ١٧٠

يسقط حق المخلين أيضا في مطالبة المتنازلين لهم مطالبة على وجه الرجوع متى
الواعيد السابقة كرهاكل واحد منهم فيما يتعلق به

المادة ١٧١

وكذلك يسقط حق حامل الكميالة ومخازنها فيما يتعلق بالساحب إذا أثبت
الساحب المذكور وجوده مقابل الوفاة عند السحب عليه في وقت استحقاق
الدفع وفي هذه الحالة لا يكون لحامل الكميالة حق المطالبة الأعلى المسحوب
عليه

المادة ١٧٢

يزول سقوط الحق المقرر في المواد الثلاثة السابقة ويعود لحامل الكميالة الحق
في مطالبة الساحب أو الخيل إذا وصلت لاحدهما بعد مضي المواعيد المقررة
لعمل البروتست أو لإعلانه أو لتكليفه بالحضور أمام المحكمة المبالغ التي كانت
معينة لوفاء قيمة الكميالة سواء كان وصولها إلى الساحب أو الخيل المذكور
بواسطة حساب أو بطريق المقاصة أو بوجه آخر

المادة ١٧٣

يجوز لحامل الكميالة المعول عنها بروتست وعدم الدفع زيادة على ماله من حق
المطالبة على وجه الرجوع أن يجبر متقولات الساحب أو الخيل أو الخيل مجزا
تحتفظا بشرط مراعاة الاجراءات المقررة لذلك في قانون المرافعات

الفرع الحادي عشر

في البروتستو

المادة ١٧٤

يعمل كل من بروتستو عدم القبول وبروتستو عدم الدفع على حسب
الاصول المقررة فيما يتعلق بأوراق المخضرين وانما لا يعمل البروتستو الا بعد
الامتناع عن القبول أو الدفع ويصير اثبات الامتناع المذكور في محل من كان
عليه دفع قيمة الكميالة ومن تعذر دفع قيمته عند الاقتضاء أو محل من قبل
الكميالة بطريق التوسط ويجوز اثبات جميع ذلك في ورقة واحدة

المادة ١٧٥

المادة ١٧٥

تشكل ورقة البروتستو على صورة الكميالة حرقا وصورة صيغة القبول وصورة
جمع التعاويل وكافة ما يوجد من الكتابة وعلى التنبية الرضخى بدفع قيمة
الكميالة ويذكر أيضا في تلك الورقة حضورا وغيابا من عليه الدفع واسباب
الامتناع عن الدفع والعجز عن وضع الامتضاء أو الامتناع عنه والبروتستو
الحاصل من المخضر

ويذكر الاعتراف بالدين في تلك الورقة لا يكون حجة الا اذا كان مخضر او مخضوما من
المعترف

المادة ١٧٦

لا تقوم أي ورقة مخضر من تجارا وغيرهم بصورة شهادة مقام ورقة البروتستو
المراعى فيها الاجراءات المقررة الا في حالة ضياع الكميالة المتنبه عليها فيها
سبق

المادة ١٧٧

يجب على المخضرين أو الانضاض المعينين لعمل البروتستات ان يقر كوالمن
عملت عليه صورة صحيحة منها وان يقيسوها بما فيها يوما فيوما مع مراعاة ترتيب
التواريخ في دفتر مخصوص من الصفات وموضوع عليها العلامة اللازمة
ويكون القيد في الدفتر المذكور على حسب المقرر فيما يتعلق بدفاتر الدفترست
وان لم يفعلوا ذلك فيعاقبوا بالعزل ويحكم عليهم بدفع المصاريف والتعويضات
للانضاض

الفرع الثاني عشر

في الرجوع

المادة ١٧٨

يكون الرجوع بسحب كميالة تبديلية على من يرجع عليه حامل الكميالة
الاصيلة

المادة ١٧٩

ولا يغني تحرير الكميالة الجديدة عن استيفاء الاجراءات المتعلقة بالبروتستو
والمطالبة

المادة ١٨٠

وكيالة الرجوع المذكورة هي كيالة جديدة يصحبها حامل الكيالة الاصلية على صاحبها واحد اغيلين ليحصل بها على قيمة تلك الكيالة الاصلية المعمول عنها البروتستو وعلى المصاريف التي صرفها والفرق الذي دفعه

المادة ١٨١

اذا كانت الكيالة الاصلية مسحوبة من بلد الى بلد آخر فالفرق الذي يطالب به في حالة الرجوع يكون تقديره بالنسبة لساحبها على حسب فرق السعر بين الجهة التي كانت الكيالة المذكورة مستحقة الدفع فيها وبين الجهة التي حبت منها ما بالنسبة لمن يصحب عليه حامل الكيالة الاصلية كيالة جديدة من الخيلين فيكون تقدير الفرق على حسب فرق السعر بين الجهة التي كانت الكيالة الاصلية مستحقة الدفع فيها وبين الجهة التي حصل فيها التحويل

المادة ١٨٢

ترفق الكيالة الجديدة بقائمة حساب الرجوع

المادة ١٨٣

تسجل تلك القائمة على أصل قيمة الكيالة المعمول عنها البروتستو وعلى مصاريف البروتستو وغيرها من المصاريف القانونية كعمولة البنك وعوائد التفتة وأجرة الخطابات وبين فيها اسم من حبت عليه الكيالة الجديدة والسعر الذي بيعت به وتوضع عليها شهادة اثنين من التجار وترفق بها الكيالة المعمول عنها البروتستو ونفس ورقة البروتستو ونسخة منها وفي حالة ما اذا كانت كيالة الرجوع مسحوبة على أحد اغيلين ترفق القائمة بزيادة على ما ذكر بشهادة منبذبة لفرق السعر بين الجهة التي كانت الكيالة الاصلية واجبة الدفع فيها والجهة التي حبت منها

المادة ١٨٤

لا يجوز عمل قوائم متعددة لحساب رجوع كيالة واحدة ويدفع هذا الحساب من محبل الى محبل بالنسبة الى ان يدفع أخيراً من الساحب انما لا يجوز في أي حال من الاحوال ان يدفع الساحب فرقا أكثر من فرق السعر المقرر في العبارة الاولى من المادة ١٨١

المادة ١٨٥

المادة ١٨٥

كل واحد من الخيلين يلتزم بفرق السعر الذي يترتب على كيالة الرجوع التي تصحب منه ويكون تقدير ذلك الفرق على حسب فرق السعر بين الجهة التي حصل فيها منه تحويل الكيالة الاصلية وبين الجهة التي يصحب عليها الكيالة الجديدة

المادة ١٨٦

لا يجوز جمع فرق الاسعار بان يضم فرق سعر الى آخر بل يلتزم كل واحد من الخيلين بفرق واحد فقط وكذا الساحب

المادة ١٨٧

فائدة أصل قيمة الكيالة المعمول عنها بروتستو وعدم الدفع بحسب من يوم البروتستو

المادة ١٨٨

أما فوائد مصاريف البروتستو وفرق السعر في الرجوع وغير ذلك من المصاريف المقبولة قانونا فلا تحسب الا من يوم تقديم الطلب امام المحكمة طابا رسميا

الفصل السابع

في السندات التي تحت اذن وفي السندات التي لحاملها وغيرها من

الاوراق التجارية

المادة ١٨٩

كافة القواعد المتعلقة بالكيالات فيما يختص بحملها وعاد دفعها وتداولها وضمانها بطريق التضامن أو على وجه الاحتياط ودفع قيمتها من متوسط وعلى البروتستو وكذلك فيما يختص بحملها الكيالة من الحقوق وما عدا ذلك من الواجبات ويزنق السعر في حالة الرجوع والقوائد تتبع في السندات التي تحت الاذن متى كانت معتبرة جملة تجاريا تنفي المادة ٢ من هذا القانون

المادة ١٩٠

يبين في السند الذي تحت اذن تاريخ اليوم والشهر والسنة المحرر فيها والمبلغ

الواجب دفعه واسم من تحررت اذنه والميعاد الواجب الدفع فيه وبذكريه ان القيمة وصلت ووضع عليه امضاء او ختم من حرره
وأما السند الذي لحاقه فيشقل على البيانات المذكورة الاسم من يدفع اليه المبلغ وتنتقل الملكية فيه بدون كتابة التحويل

المادة ١٩١

أوراق الحوالات الواجبة الدفع بمجرد الاطلاع عليها والاوراق المتضمنة أمرا بالدفع يجب تقديمها في ظرف خمسة أيام محسوبا من اليوم المؤرخ فيه اذا كانت مسحوبة من البلدة التي يكون الدفع فيها أو اذا كانت مسحوبة من بلدة أخرى فيجب تقديمها في ظرف عمانية أيام محسوبا من اليوم المؤرخ فيه بخلاف مدة المسافة

المادة ١٩٢

يجوز اثبات الرجوع الذي يحصل من مستحق تلك الاوراق بجميع الادلة الجائز قبولها في المواد التجارية اذا حصل منه ذلك في المواعيد المذكورة

المادة ١٩٣

اذا أثبت من حرر الحوالة الواجبة الدفع بمجرد الاطلاع عليها أو من حرر الورقة المتضمنة أمرا بالدفع ان مقابله وفاتها كان موجودا ولم يستعمل في منفعة لحاملها الذي تاجر في تقديمها تضيع حقوقه التي على محررها المذكور

الفصل الثامن

في سقوط الحق في الدعوى في مواد الاوراق التجارية ببعض الزمن

المادة ١٩٤

كل دعوى متعلقة بالكمبيالات أو بالسندات التي تحت اذنه وتعتبر عملا تجاريا أو بالسندات التي لحاقها أو بالاوراق المتضمنة أمرا بالدفع أو بالحوالات الواجبة الدفع بمجرد الاطلاع عليها وغيرهما من الاوراق المحررة لأعمال تجارية يسقط الحق في إقامتها بعض خمس سنين اعتبارا من اليوم التالي ليوم حلول ميعاد الدفع أو من يوم عمل البروتستو أو من يوم آخر من ائحة المحكمة ان لم يكن صدر حكم أو لم يحصل اعتراف بالدين بسند مفقود وانما على المدعي عليهم تأييد برأه ذمتهم بحلفهم المبين على انه لم يكن في ذمتهم شيء من الدين اذا دعوا السلف

وعلى

وعلى من يقوم مقامهم أو ورثتهم ان يحلفوا ويمينا على انهم معتقدون حقيقة انه لم يبق شيء مستحق من الدين

الباب الثالث

في الافلاس

الفصل الاول

في اشهار الافلاس

المادة ١٩٥

كل تاجر وقف عن دفع ديونه يعتبر في حالة الافلاس ويلزم اشهار افلاسه بحكم يصدر بذلك

المادة ١٩٦

الحكم بإشهار الافلاس يجوز ان يصدر بناء على طلب نفس المدين المفلس أو طلب مدعيه أو الوكيل عن الحضرة التدبيرية أو تصفده المحكمة من تلقاء نفسها

المادة ١٩٧

الحكم بإشهار الافلاس بناء على طلب المدين المفلس يكون بمجرد تقديمه تقرير الى قلم كتاب المحكمة الكائن بمحله في دائرة اختصاصها بانه وقف عن دفع ديونه

المادة ١٩٨

يجب على كل من أقبل ان يقدم تقريره المذكور في ظرف ثلاثة أيام من يوم وقوفه عن دفع ديونه ويكون هذا اليوم محسوبا من ضمن الأيام الثلاثة المذكورة وفي حالة افلاس أحدى شركات التضامن أو التوصية بنقل التقرير المذكور على اسم كل واحد من الشركاء المتضامين وبيان محله

المادة ١٩٩

وعلى المفلس ان يرفق بتقريره المذكور الميزانية اللازمة أو يذكريه الاسباب التي منعت عن تقديمها

المادة ٢٠٠

ويلزم ان تشقل هذه الميزانية على بيان جميع أموال المدين منقولة كانت أو ثابتة وعلى تقويمها على بيان ماله وما عليه من الديون وبيان الارباح والخسائر

و بيان المساريف وتكون عليهم اشهاد معتبه بصحتها وتكون مؤرخة وبضع عليها
امضاء او ختمه

المادة ٢٠١

فاذا اطلب المدعيون الحكم باشهار الافلاس يقدمون عريضة بذلك الى المحكمة
الابتدائية وتسلم الى قلم كاتبها او يفيد فيه مخلصها فوراً

المادة ٢٠٢

يلزم ان تشمل تلك العريضة على التبعات او بيان الاحوال التي يظهر منها وقوف
المدين حقيقة عن دفع دينه

المادة ٢٠٣

يعين رئيس المحكمة متى قدم اليه كاتبها العريضة المذكورة اقرب جلسة للحكم
فيها ويطلب حضور المدين في الجلسة المذكورة بخطاب من كاتب المحكمة يسلم
الى محل تجارته

المادة ٢٠٤

يجوز لرئيس المحكمة في الاحوال التي تستلزم الاستعجال ان يامر بوضع الاختتام
على أموال المدين او بعمل أي طريقة أخرى من الطرق التحفظية

المادة ٢٠٥

اذا كان طلب الحكم باشهار الافلاس صادراً من وكيل الحضرة الخديوية يعلن
المدين يوم الجلسة الذي عينه رئيس المحكمة للحكم في ذلك ويكون اعلانه باليوم
المذكور بخطاب من كاتبها

المادة ٢٠٦

يجوز للمحكمة ولو وكيل الحضرة الخديوية ان يسمع اقوال المدين قبل انعقاد
الجلسة واذا اطلب المدين ذلك سمعها او يجب عليها استماعه

المادة ٢٠٧

يجوز ان يكون اعلان المدين يوم الجلسة بعباد أربع وعشرين ساعة وفي حالة
شدة الاستعجال يجوز ان يكون الاعلان بعباد أقل من ذلك ولو بعباد ساعة
واحدة

المادة ٢٠٨

تحكم المحكمة باشهار الافلاس بناء على طلب الوكيل عن الحضرة الخديوية
أو من تلقاها نفسها من غير اعلان ولا تحديد بميعاد اذا فر المدين أو أخفى حاله بالشغل
أو كان آخذاً في اختلاسه

المادة ٢٠٩

يجوز اشهار افلاس تاجر بعد موته اذا مات في حالة وقوفه عن دفع دينه انما
لا يصح للمحكمة ان تشهر افلاس هذا التاجر من تلقاها نفسها ولا الوكيل الحضرة
الخديوية أو المدعين ان يطلبوا الحكم بالافلاس الا في ظرف السنة التالية
للوفاة

المادة ٢١٠

وفي هذه الحالة اذا اطلب وكيل الحضرة الخديوية أو المدعيون اشهار الافلاس يسلم
خطاب الاعلان أو طلب الحضور امام المحكمة الى آخر محل كان مقيم فيه المتوفى
بدون احتياج الى تعيين الورثة

المادة ٢١١

الحكم الصادر باشهار افلاس تاجر يكون واجب التنفيذ تنفيذاً امراً

المادة ٢١٢

يعلن في الحكم الصادر باشهار الافلاس الوقت الذي وقف فيه المدين عن دفع
دينه وان لم يبين فيه الوقت المذكور بياناً مخصوصاً يعتبر وقوف المدين عن دفع
دينه من تاريخ صدور الحكم باشهار الافلاس وان صدر ذلك الحكم بعد موت
الحكوم بالفلاس فيعتبر وقوفه عن الدفع من تاريخ الوفاة

المادة ٢١٣

ينشر مخلص الحكم الصادر باشهار الافلاس بمعرفة وكلاء المدعين في جريدتين
تعيّن ذلك في نفس الحكم بشرط أن تكونا من الجرائد المعيّنة للاعلانات
القضائية يقر بصدق أيضاً المخلص المذکور في اللوحة المعدّة لذلك في المحكمة
الكلية في الجهة التي صار اشهار الافلاس فيها وفي محكمة كل جهة يكون فيها
للمدين مفلس محل تجارة

المادة ٢١٤

يجوز تعيين وقت الوقوف عن دفع الدين في حكم آخر يصدر بعد الحكم الصادر

باشهار الافلاس وفي هذه الحالة يطلب حضور جميع الخصام ذوي الحقوق
بأعلان نشر قبل صدور الحكم بتعين ذلك الوقت بمغاية أيام في الجريدتين
المعتنيتين بمقتضى المادة السابقة و يلاحظ أيضا الاعلان المذكور في اللوحة
المعدة للإعلانات المحكمة

ثم ينشر ويلاحظ ملخص الحكم المتقدم ذكره بمعرفة وكلاء المدائنين في الجرائد
واللوحات التي نشر ولاحظ فيها ملخص الحكم الصادر باشهار الافلاس

المادة ٢١٥

يجوز للمحكمة الاستدائية حال نظرها في قضية معينة وللجعاكم التأديبية حال
نظرها في دعوى بخصصة او بحماية أن تتطرق أيضا بطريق فرعي في حالة الافلاس
وفي وقت وقوف المدين عن دفع ديونهم اذا لم يسبق صدور حكم باشهار الافلاس
أو سبق صدوره ولم تعين المحكمة بحكم آخر وقت الوقوف عن دفع الديون

المادة ٢١٦

الحكم باشهار الافلاس يوجب بغير دصدد و رفع يد المفلس من تاريخ هذا
الحكم عن ادارة جميع أمواله وعن ادارة الاموال التي تول البسه الملكية فيها
وهو في حالة الافلاس ويوجب أيضا قرض روكية مداين التركة الآيلة للمدين عن
روكية مداين تقليبه

المادة ٢١٧

ولا يجوز من تاريخ الحكم المذكور رفع دعوى بخصوص منقولات المفلس
أو عقاره ولا اغنام الابراآت المتعلقة بدعوى من هذا القبيل مرفوعة من قبل
ذلك ولا اجراء الطريق التنفيذية على المنقولات أو العقار الا في وجه وكلاء
المدائنين ومع ذلك اذا سبق صدور حكم بترج عقار من يد المفلس المذكور ويوجه
فيحصل البيع باذن مأمور التنفيذ على ذمة روكية المدائنين مع عدم الاخلال
بمقتضى الامتيازات والرهن واختصاص المدائنين بالعقار المملوك لديه لوفاة
دينه

المادة ٢١٨

اذا اقيمت دعوى على التفليس جاز للمحكمة ان تقبل دخول المفلس فيها بصفة
خصم

المادة ٢١٩

المادة ٢١٩

الدعوى المتعلقة بنفس المفلس يجوز اقامتها منه أو عليه

المادة ٢٢٠

لا يجوز للمدائنين ان يقيموا دعوى باسم المفلس الا بصار يف من طرفهم ويكون
الخطر عليهم ويشترط ان يكون ذلك في حضور وكلاء المدائنين ويصدر الحكم
لهم اذا اقتضاء الحال

المادة ٢٢١

يترتب على الحكم باشهار الافلاس ان يصير ما على المفلس من الديون التي لم يجعل
أجل دفعها مستحق الطلب حالا اذا أفلس من وضع امضاه على سند تحت
الاذن أو من قبل كميالة أو بحسب كميالة لم تقبل فيجب على من عدها عن يكون
ملازم بالدين ان يؤدي كفيلا يقوم بالدفع عند حلول الميعاد ان لم يحضر الدفع
حالا

المادة ٢٢٢

أجرة الاماكن التي تستحق الى انقضاء مدة الاجار لا تصير مستحقة الطلب حالا
بناء على صدور حكم باشهار الافلاس متى كان من خصائص المفلس ان يجر من ياطنه
أو ان تنازل عن اجاره لنفسه فان لم يكن للمفلس حق الاجار من المياطين ولا حق
التنازل عن الاجار للغير بحكم المحكمة بفسخ الاجار وتعين الوقت الذي يتبدى
فيه الفسخ المذكور وتقدر التعويض أيضا وتكون المقر وشأت ونحوها
الموجودة بالاماكن المستاجر ضامنة للاجر فوات التعويض

المادة ٢٢٣

اذا كان على المفلس دين مؤجل لميعادا أكثر من سنة فالمحكمة ان تعين القدر
الواجب قبوله من هذا الدين

المادة ٢٢٤

ويكون الاجراء كذلك فيما يتعلق بالايادات المقررة مدة الحياة والايادات المؤبدة
وجميع الديون الواجبة الدفع تقاسم بمعية عوا عيدين تجاوزا حتى عاق آخر ميعاد
منها سنة واحدة من يوم اشهار الافلاس

المادة ٢٢٥

حصصة الدين المعلق وجوبه على شرط تدفع مع أخذ كفيلا أو بصير ايداعها

بالكيفية التي يعينها ما مورا التفليسة

المادة ٢٢٦

الحكم بإشهار الأقاليم بوقف بالنسبة لركبة المدينين فقط تشغيل القوائد لكل دين غير مضمون بأمنياز أو برهن منقولات أو عقارات أو بتسجيل حق المدين في اختصاصه بعقار مدينه لخصوله على دينه ما مورا المدين المضمونة بمعاذ كرفلا يجوز طلب فوائدها إلا من المبالغ المخصصة من الأموال المخصصة للتأمين

المادة ٢٢٧

إذا حصل من المدين بعد الوقت الذي عينته المحكمة أنه وقت وقوفه عن دفع الديون أو في ظرف الأيام العشرة التي قبله عقد تبرع بخل ملكية منقول أو عقار أو إذا وفي دينه لم يحصل أجله بنقود أو بحواله أو بيع أو بتخصيص مقابل للوفاء أو بمقتضاة أو بغير ذلك فيكون جميع ما أبراه من هذا التسجيل لاغيا ولا يعتد به بالنسبة لركبة المدينين وكذلك كل دين حل مبادمه ودفعه بغير نقود ولا أوراق تجارية

ويكون أيضا لاغيا ولا يعتد به كل رهن عقار من عقارات المدين أو منقول من منقولاته وكل ما يتحصل عليه المدين من الاختصاص بأمواله مدينه لوفاء دينه إذا حصل ذلك في المواعيد المذكورة أثناء الوفاة ديون استدانها المدين قبل إشهار إفلاسه

المادة ٢٢٨

وكل ما أبراه المدين غير ما تقدم ذكره من وفاء ديون حل أجلها أو عقد عقود معاوضة بعد وقوفه عن دفع ديونه وقبل صدور الحكم عليه بإشهار إفلاسه يجوز الحكم بطلانه إذا ثبت أن الذي حصل على وفاء دينه أو عقد معه ذلك العقد كان عالما باختلال أشغال المدين المذكور

وفي كل الأحوال يجب أن يحكم بطلان تلك العقود إذا كان القصد منها اختفاء حصة أو حصول منفعة زائفة عن المعتاد من عقد مع المدين المذكور

المادة ٢٢٩

ويحكم بطلان كل عقد بخل الملكية على وجه التبرع في أي وقت حصل إذا كان المدين عالما في ذلك الوقت بقرب وقوع أشغاله في سوء الحال ولو كان الذي

حصل له التبرع لم يعلم ذلك إلا إذا كان التبرع هبة زواج لامبالغة فيها

المادة ٢٣٠

وكذلك يصير الغنا جميع الأعمال والمشاركات أي كانت وفي أي وقت وقعت إذا ثبت أنها حصلت من الطرفين مع سوء القصد أو شرارا بالمدينين ووجود الضرر بالتسجل

المادة ٢٣١

حقوق الامتياز والرهن العقاري المكتسبة من المناس على الوجه المسمى قانونا يجوز تسجيلها في يوم صدور الحكم بإشهار إفلاسه ومع ذلك يجوز الحكم بطلان ما يحصل من التسجيلات بعد وقت وقوفه عن دفع ديونه أو في الأيام العشرة التي قبل هذا الوقت إذا مضت مدة تزيد من خمسة عشر يوما بين تاريخ عقد الرهن العقاري أو الامتياز وتاريخ التسجيل ويزاد على المدة المذكورة المعاد المحدد في القانون لمساقة الطريق بين الجهة التي اكتسب فيها ذلك الحق والجهة التي حصل فيها التسجيل

المادة ٢٣٢

إذا دفعت قيمة كميته بعد الوقت الذي عين أنه وقت وقوف المناس عن دفع ديونه وقبل صدور الحكم بإشهار إفلاسه فلا يجوز إقامة الدعوى لأجل استرداد المدفوع الأهل من مصت الكميته على ذمته وإذا كان ما دفعت قيمته مستندا تحت إذن فتكون إقامة الدعوى على المحيل الأول ويلزم في هاتين الحالتين اثبات أن من طلب منه المدفوع كان عالما بوقوف المناس عن دفع ديونه في وقت تحرير الكميته أو السند

المادة ٢٣٣

جميع الطرق التنفيذية الحاصلة على منقولات المناس المعدة لإدارة تجارته لأجل الحصول على أبر الأماكن المؤجرة إليه يصير توقيفها ثلاثين يوما من تاريخ الحكم بإشهار إفلاسه مع عدم الإخلال بجميع الطرق التنفيذية وبالحق الذي يستحقه المالك وضع يده على أملاكه المستأجرة وفي هذه الحالة الأخيرة يزول التوقيف المذكور من غير احتياج لصدور حكم بإزالته

الفصل الثاني

في تعيين ما مورا التفليسة

المادة ٢٣٤

تعين المحكمة في الحكم بإشهار الافلاس أحد قضائهم مأمور التفليسة ليلاحظ اجراءات أعمال التفليس

المادة ٢٣٥

ويطابق بهذا المأمور تعيين اشغال التفليسة وملاحظة ادارتها ويقدم للمحكمة التقارير بالمنازعات التي تنشأ عن التفليس

المادة ٢٣٦

لا يقبل التظلم من الاوامر التي تصدر من مأمور التفليسة الا في الاحوال المبينة في القانون ويرفع التظلم في الاحوال المذكورة الى المحكمة الابتدائية

المادة ٢٣٧

يصير تقرير تقرير في كل شهر بالتفليس المقسومة وتقدم الى المحكمة في اربعة مشورتها

المادة ٢٣٨

يجوز للمحكمة ان تسجل مأمور التفليسة بغيره من القضاة

الفصل الثالث

في وضع الاختتام وفي الاحكام الاولى المتعلقة بشخص المفلس

المادة ٢٣٩

تأمر المحكمة في الحكم الصادر بإشهار الافلاس بوضع الاختتام وتأمر عند الاقتضاء في هذا الحكم أو في أي حكم آخر صادر منه على تقرير من مأمور التفليس بجس المفلس أو بالحفاظ عليه بمعرفة ضابط من الضبطية أو بمعرفة أحد مأموري المحكمة

المادة ٢٤٠

إذا وفي المفلس بمائص عليه في مادي ١٩٨ و ١٩٩ ولم يكن مجبوراً بسبب آخر وقت إشهار افلاسه فلا تأمر المحكمة بالحفاظ عليه على شخصه في الحكم الصادر بإشهار الافلاس ويجوز للمحكمة في جميع الاحوال ان ترفع موقفاً أو كلاً من الأجرآت المتعلقة التي أمرت بها سواء كان مع أخذ كفيل من المفلس بضمن حضوره متى طلبه وكفيل المدائين أو مع عدم أخذ كفيل

المادة ٢٤١

يضع مأمور التفليسة الاختتام فوراً على مخازن المفلس ومكاتبه ومصاريفه ودفائره وأوراقه وأمتعته وموجوداته وتوضع الاختتام على جميع ذلك بمن يعينه المأمور المذكور غرضاً للاقتضاء من مأموري الحكومة أو مستخدميه ما لم يمكن جرد مادة كرفي يوم واحد فإذا أمكن الجرد في يوم واحد فيصير الشروع فيه واستيفاءه بدون انقطاع وفي حالة تفليس شركة التضامن أو التوصية بوضع الاختتام على مركز الشركة الأصلي وعلى الحل المنفصل عنه لكل واحد من الشركاء المتضامين

المادة ٢٤٢

يرسل كاتب المحكمة في ظرف أربع وعشرين ساعة الى الوكيل عن الحضرة الخديوية ملخصاً من الحكم الصادر بإشهار الافلاس مشقلاً على المهتم من البيانات والاحكام التي في ذلك الحكم وعلى الكاتب المذكور أيضاً أن يرسل ملخصاً من كل حكم آخر يصدر بعد الحكم بإشهار الافلاس سواء كان بجس المفلس أو بالتفليس عليه أو برفع الاجراءات المتعلقة موقفاً أو كلاً

المادة ٢٤٣

الاحكام التي تشق على الامر بجس المفلس أو بالتفليس عليه يصير تنفيذها بناء على طلب الوكيل عن الحضرة الخديوية أو وكلاء المدائين

المادة ٢٤٤

إذا كانت نفود المفلس الموجودة لاق بمصاريف الحكم ومصاريف الصق الاعلانات ونشرها في الجرائد ووضع الاختتام وجس المفلس فالمصاريف التي تخص مأموري المحكمة تدفع منهم على الحساب والمصاريف الاخر تدفع من المأمور بتفليس المصاريف القضائية بعد صدور أمر بذلك من مأمور التفليس ويكون وقفاً مادفع من كل منهم بالامبار من أول مبلغ يحصل من أموال المفلس

الفصل الرابع

في تعيين وكلاء المدائين واستبدالهم

المادة ٢٤٥

تعين المحكمة في حكمها بإشهار الافلاس وكلاً أو أكثر من المدائين وكلاً

موقفا

المادة ٢٤٦

على مأمور التفليسة ان يدع فوراً بموجب خطابات واعلانات تدرج في الجرائد جميع المداينين المذكورة أسماءهم في الميزانية والمظنون أنهم مدينون لاجتماعهم في يوم معين تحت رئاسته بمعاذ لا يتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ الحكم بانتهار الإفلاس

المادة ٢٤٧

ويكتب محضر باقوال ومحفوظات المداينين ويقدم الى المحكمة وهي تقي الوكلاء الاول في وظائفهم بناء على تقرير من مأمور التفليسة أو تعين وكلاء آخر يدهم

المادة ٢٤٨

الوكلاء المعنونون عن المداينين على هذا الوجه يكونون وكلاء قطعيين ولكن يجوز للمحكمة ان تستبدلهم في الاحوال وبالكيفيات الاتية سالماً فيما بعد

المادة ٢٤٩

يجوز في كل وقت ابلاغ عدد وكلاء المداينين الى ثلاثة ويصح انتخابهم من الابواب عن الروكية ويجوز لهم اياً كانت صفتهم ان يأخذوا بعداً ذات حساب ادارتهم تعويضاً تعينه المحكمة لهم بناء على تقرير من مأمور التفليسة ويجوز المعارضة في تقدير التعويض المذكور من أي شخص ذي شأن في ذلك اذا حصلت في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ التقدير

المادة ٢٥٠

لا يجوز ان يعين وكيل عن المداينين من كلن قريبا أو سهر للمنفلس الى الدرجة السادسة بدخول الغاية

المادة ٢٥١

اذا اقتضى الحال استبدال واحد أو أكثر من الوكلاء أو ضم وكيل أو أكثر لهم يعرض ذلك مأمور التفليسة الى المحكمة وهي تعين من يلزم تعيينه بدون احتياج لجمع المداينين ثانياً

المادة ٢٥٢

المادة ٢٥٢

اذا تعينت عدة وكلاء لا يجوز انهم اجراء أي عمل الا باجتماعهم معاً عند الحالة التي يأذن فيها مأمور التفليسة لواحد منهم ان يعمل تحت مسؤولية شخصه بعلام معينة أو عدة أعمال معينة فينفرد حينئذ في اير ذلك

المادة ٢٥٣

يجوز لو كلاً المداينين ان يوكلا بعضهم بعضاً في العمل

المادة ٢٥٤

وهم متضامنون فيما يتعلق باجر آت ادارتهم

المادة ٢٥٥

اذا حصل التشكي في أي عمل من أعمال الوكلاء يحكم فيه مأمور التفليسة في مدة ثلاثة أيام ويجوز التظلم من الحكم المذكور امام المحكمة الابتدائية

المادة ٢٥٦

يجوز لمأمور التفليسة ان يطلب من المحكمة بناء على التشكي الواقع من المنفلس أو من بعض المداينين عزل واحد من الوكلاء أو أكثر

المادة ٢٥٧

اذا لم يحصل من مأمور التفليسة في ظرف ثمانية أيام ما يلزم في شأن التشكي المقدم له بقصد عزل الوكلاء أو حصل منه رفضه يجوز رفع هذا التشكي الى المحكمة وهي تسمع في أودع مشورتها تقرير مأمور التفليسة وأقوال الوكلاء وتحكم بعد ذلك بالتفليسة في طلب العزل

المادة ٢٥٨

يجوز للمحكمة اذا لم تجسد خطاً من الوكلاء ان تأمر باستبدالهم فقط اذا رأت في ذلك نفعاً للمداينين

الفصل الخامس

في وظائف وكلاء المداينين

الفرع الاول

في القواعد العمومية

المادة ٢٥٩

إذا لم توضع الاختتام قبل تعيين وكلاء المداينين قالو كلاء المذكورون يطلبون من مأمور التفليس وضعها

المادة ٢٦٠

يجوز أيضا مأمور التفليس بناء على طلب وكلاء المداينين وعلى حسب مقتضيات الأحوال أن يعاقبهم من وضع الاختتام على الأشياء الآتية يانها أو يأذن لهم برفع الاختتام عنها
أولا ملابس المفلس ومنقولاته والأشياء الضرورية له ولعائلته ويسلم جميع ذلك إليه بموجب فائمة يجزرها وكلاء المداينين ويصدق عليها مأمور التفليس

ثانيا الأشياء القابلة لتلف قريباً ونقص في القيمة قريب الحصول
ثالثاً الأشياء اللازمة لتشغيل محال التجارة متى كان انقطاع تشغيل تلك المحال متساعده خسارة على المداينين

وفي الحالة الثانية والثالثة يصير مرد الأشياء المذكورة وتنفقها بمعرفة وكلاء المداينين بحضور مأمور التفليس أو من ينشده لذلك وتوضع امضاء من يحضر منها على فائمة الجرد

المادة ٢٦١

يبيع الأشياء القابلة لتلف قريباً ونقص في القيمة قريب الوقوع والأشياء التي يستلزم حفظها امصاريف يكون باعها مأمور التفليس بناء على طلب وكلاء المداينين

المادة ٢٦٢

يجوز لوكلاء المداينين الاستمرار على تشغيل محال التجارة بأنفسهم أو بواسطة شخص آخر قبله مأمور التفليس ويكون التشغيل تحت ملاحظته

المادة ٢٦٣

لا توضع الاختتام على الأشياء الآتية أو ترفع عنها التسل إلى وكلاء المداينين بعد تحرير فائمة جردها أو اوصافها وتبقى تلك الفائمة تحت يد مأمور التفليس
أولا الدفاتر التي يقبل عليها مأمور التفليس

ثانيا

ثانيا الأوراق التجارية والسندات التي يكون معاد استحقاقها قريب الحصول أو التي تحتاج للتسليم وتسلم إلى الوكلاء ليطالبوا بحصولها أو يسعوا إلى اللجوء في شأنها

المادة ٢٦٤

الخطابات والتفراغات الواردة باسم المفلس تسل إلى الوكلاء وهم يتصرفونها ويجوز للمفلس أن يحضر نفسه أن كان حاضراً وقت ذلك

المادة ٢٦٥

يجوز للمفلس أن يتحصل من أموال تفليسه على ما يقوم بمعيشته مع عائلته ويصير تقدير ذلك بمعرفة مأمور التفليس بعد سماع أقوال الوكلاء ويجوز للنظام من هذا التقدير إلى المحكمة عن أي إنسان له شأن في ذلك

المادة ٢٦٦

على الوكلاء أن يطلبوا المفلس عندهم لتقطع حساب الدفاتر وتقبلها بحضوره أو أولاده ما يلزم من الأيضاحات وإن لم يحضر بعد الطلب بنه عليه تنبيهاً رسمياً بالحضور في ظرف مدة لا تزيد عن ثمان وأربعين ساعة وانما إذا كانت له اعداد ثمانية مقبولة عنده مأمور التفليس فيجوز له أن يقيم وكيلاً ينوب عنه في الحضور ويجوز للمحكمة أن تأمر بحجبه في حالة امتناعه عن الحضور بعد التنبيه عليه بذلك تنبيهاً رسمياً

المادة ٢٦٧

إذا لم يقدم المفلس ميزانية حسابيه وجب على الوكلاء أن يجزروها فوراً بواسطة دفاتره وأوراقه والأيضاحات التي يتصلون عليها ثم يقدموا تلك الميزانية للمحكمة

المادة ٢٦٨

مأمور التفليس مأفون بسماع أقوال المفلس وكتبته ومستخدميه وأي إنسان غيرهم فيما يتعلق بعمل الميزانية وفي أسباب وأحوال التفليس

المادة ٢٦٩

إذا حكم بإشهار إفلاس تاجر بعد موته أو مات بعد الحكم بذلك جاز لا ولاده أو أولادته ولا رملته أن يحضروا بأنفسهم أو بوكلاء من نوب عنهم فيما يتعلق

بعمل الميزانية وبجميع أعمال التفليس

الفرع الثاني

في رفع الاختتام وفي الجرد

المادة ٢٧٠

تحرر قائمة الجرد فسخين بحضور كاتب المحكمة وهو يضع امضاء على كل جرد يحصل عقب رفع الاختتام وتسلم احدى النسختين الى المحكمة في ظرف أربع وعشر يوما وبنى النسخة الاخرى تحتيد الوكلاء ويجوز لهم ان يستعينوا بمن يختارونه في تحرير القائمة المذكورة وتفوز الاشياء وبذلك في تلك القائمة الاشياء التي لم يوضع عليها الاختتام أو رفعت عنها

المادة ٢٧١

اذا حكم باشهار افلاس تاجر بعدموته ولم تعمل قائمة الجرد قبل الحكم المذكور أو مات المفلس قبل افتتاح الجرد يصير التاجر في عمل القائمة المذكورة فورا على حسب الاصول المقررة في المواد السابقة ويكون ذلك بحضور الورثة أو بعد طلب حضورهم طلبا راجعا

المادة ٢٧٢

يجب على وكلاء المدينين في جميع التفليس ان يسلموا الى مأمور التفليس في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ الحكم باشهار الافلاس ملخصا وحسابا اجماليا متخلا على بيان ما هو ظاهر لهم مما للنفيسة أو عليها وعلى بيان الاحباب المهمة التي نشأتها التفليس وعلى بيان احواله وتبعاته الظاهر لهم

المادة ٢٧٣

واذا ظهر لهم أي امر مهم يخص تلك الاحوال يلزمهم أيضا ان يقدموا للمأمور المذكور ملخصا جديدا به

المادة ٢٧٤

على مأمور التفليس ان يرسل فورا تلك الملخصات مع ملحوظاته الى الوكيل عن الحضرة الخديوية فان لم تسلم له من وكلاء المدينين في المواعيد المقررة وجب عليه ان يجبر ذلك الوكيل عن الحضرة الخديوية بتوقيع له أسباب التأخير

المادة ٢٧٥

المادة ٢٧٥

يجوز للوكلاء عن الحضرة الخديوية ان توجهوا الى محل المفلس ويحضروا في عمل قائمة الجرد ولهم في كل وقت ان يطلبوا ايضا حات عن حالة التفليس وكيفية ادارة وكلاء المدينين وان يطلعوا على جميع الاوراق والدفاتر والسندات المتعلقة بالتفليس

الفرع الثالث

في بيع بضائع المفلس واستمده وتحصيل الديون المطلوبة له

المادة ٢٧٦

بعد غام الجرد تسلم بضائع المفلس وتفوز وسندات مطلوباته ودفاتره وأوراقه وأمتعه ومنقولاته الى وكلاء المدينين ويكتبون التعهد بها في ذيل قائمة الجرد

المادة ٢٧٧

ويستمر الوكلاء على تحصيل مطلوبات المفلس علا حظه مأمور التفليس

المادة ٢٧٨

يجوز لمأمور التفليس ان يأذن للوكلاء ببيع منقولات المفلس وبضائعه ومحل تجارته وعمله أن يأمر بأن البيع يكون بالتراضي أو بالمزايدة العمومية على يد السماسرة أو على يد واحد من آرياب الوظائف العمومية أو بالاوجه المينة في قانون المرافعات فيما يختص ببيع الاشياء الواقعة عليها الجرز

المادة ٢٧٩

يجوز لوكلاء المدينين بعد طلب حضور المفلس طلبا راجعا ان ينهوا بطريق الصلح جميع المنازعات التي يكون للوكلاء شأن فيها ولو كانت تلك المنازعات متعلقة بالحقوق أو الدعاوى المختصة بعقارات وإذا كانت قيمة ما حصل فيه الصلح غير معينة أو كانت أزيد من ألف قرش فلا يكون الصلح نافذا الا بعد التصديق عليه من المحكمة

المادة ٢٨٠

يكلف المفلس بالحضور امام المحكمة موقوف التصديق على الصلح فاذا حصلت منه معارضة كان ذلك كافيا لتعما اذا كان متعلقا بالعقار

المادة ٢٨١

ويجب على وكلاء المداينين ان يودعوا في صندوق المحكمة النقود المتحصلة من اشغال التفليسة بعد استئصال المبلغ المخصص من مأمور التفليسة للمصاريف المعتادة ولا يجوز اخذ تلك النقود من الصندوق الا بأمر المأمور المذكور

المادة ٢٨٢

ويجب عليهم ان يثبتوا مأمور التفليسة ايداع النقود المذكورة في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ تفصيلها وان تأخر او عن ذلك الزموا بضوائد المبالغ التي لم يودعوها

المادة ٢٨٣

يجوز للمأمور التفليسة في أي وقت كان أن يأمر بالتوزيع على أرباب الديون التي صار تحقيقها أو يكون التوزيع عوجب قائمة تخصيص بحرها وكلاء المداينين ويصدر عليها أمر المأمور المذكور بالتوزيع وانما عليه أن يقي مبلغا كافيا للديون المتأخر فيها

المادة ٢٨٤

يجوز لكل ذي حق أن يطلب هذا التوزيع ولا يصح الامتناع عن ابرائه متى كان المبلغ المتحصل الخالي عن العوائق يوفي بقيناه في المائة من الديون

المادة ٢٨٥

إذا كان المقتلس مطلقا لا يميل يجوز للوكلاء أن يستقدموا تسهيل عمل ادارتهم وارشادهم وعلى مأمور التفليسة أن يعين شروط استقدامه في ذلك

الفرع الرابع

في الاعمال القضائية

المادة ٢٨٦

يجب على وكلاء المداينين من وقت توظيفهم ابراء جميع ما يلزم لحفظ حقوق المقتلس التي على مدينه

المادة ٢٨٧

ويجب عليهم أيضا ابراء مقيد المحكم الصادر بالافلاس في قلم كتاب المحكمة الابتدائية لكافة في دائرتها عقارات المقتلس ويلزم ان يكون ذلك في ظرف

ظرف

ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ توظيفهم

الفرع الخامس

في تحقيق الديون التي على المقتلس

المادة ٢٨٨

يجب على المداينين ولو كانوا كفوا ان يدينوا أو أصحاب رهون على عقار أو منقول أو مخصصين على الاختصاص بعقارات المقتلس لو فاء ديونهم ان يسلموا من تاريخ الحكم بإشهار الافلاس سنداتهم الى المحكمة مع كشف بيان ما يطلبونه من المبالغ وعلى كاتب المحكمة أن يحرر بذلك قائمة ويعطيهم وصولات بالاستلام ولا يكون مسئول عن السندات الا في مدة خمس سنين من يوم البدء في عمل محضر تحقيق الديون

المادة ٢٨٩

إذا لم يسلم المداينون سنداتهم في وقت ابقاء الوكلاء في وظائفهم أو استبدلهم بغيرهم بالتطبيق على ما هو مقر في المادة ٢٤٧ يصير اخبارهم بواسطة اعلانات تنشر في إحدى الجرائد وتعلق في اللوحة المعدة للاعلانات القضائية ويخطبات يحررها كاتب المحكمة اليهم اذا كانوا معروفين بانهم يجب عليهم أن يحضروا بأنفسهم عند وكلاء المداينين أو يرسلوا وكلاء عنهم في سبعة عشر يوما من تاريخ النشر والتعليق والخطابات ويسلموا الوكلاء المداينين سنداتهم مع كشف بيان المبالغ المتأخرين بها ان لم يختاروا تسليم سنداتهم لقلم كاتب المحكمة ويعطى لهم وصولات بالاستلام واذا كان محل بعض المداينين خارجا عن الجهة التي يكون فيها النظر والحكم في اشغال التفليس فتزاد على ذلك الميعاد مدة المسافة التي بين مركز المحكمة والمحل المذكور

المادة ٢٩٠

يبدأ في تحقيق الديون في ظرف الثلاثة أيام التالية لمنحى المواعيد المقررة في المادة السابقة ويبدأ الاقرار فيه بدون انقطاع في المحل واليوم والساعة اللذان يعينها مأمور التفليسة ويلزم أن يشتمل الاخبار الذي يحصل للمداينين بمقتضى المادة السابقة على بيان المحل واليوم والساعة المذكورة ومع ذلك يطلب حضور المداينين لتحقيق طلباتنا بخطابات يحررها كاتب المحكمة وباعلامات تعلق

في المارحة المفصلة للاعلانات القضائية وتنشر في الجرائد

المادة ٢٩١

تحقيق الديون المطلوبة لو كلاء المدائنين يكون معرقها مأمور التفليسة أما تحقيق الديون الأخر فيحصل بمواجهة المدائنين أو وكيلهم مع وكلاء المدائنين بحضور المأمور المذكور وهو الذي يقرر محضر التحقيق

المادة ٢٩٢

يجب أن يكون التحقيق في يوم واحد إن أمكن ذلك ولا يؤخر استيفاءه إلا في حالة عدم كتابة الوقت تصديق سندات المدائنين الذين حضروا في أول جمعية

المادة ٢٩٣

يكتب في محضر التحقيق الوقت الذي يكون فيه العود إلى انعقاد الجمعية ويستغنى بذلك عن تكرار طلب الحضور

المادة ٢٩٤

يجب على المدائنين الذين لم يكن لهم محل في البلدة التي فيها المحكمة أن يعينوا لهم محلا فيها والأقرب إلى الإعلانات أو الخطابات المختصة بهم يكون إعلانها لهم صحيفا توصيلها إلى قلم كاتب المحكمة

المادة ٢٩٥

يجوز لكل مدائن تحقيق دينه أو أندر في الميزانية أن يحضر تحقيق الديون وإن تناقص في التحقيقات التي حصلت أو تحصل ولا تقبل أيضا الحق في ذلك

المادة ٢٩٦

يبنى في محضر التحقيق محل كل من المدائنين ووكلائهم وأوصاف السندات بالاختصار والايجاز ويذكر فيه ما يوجد بالسندات من الشطب ووضع كلمة فوق أخرى أو زيادة بين السطور ويبنى أيضا في ذلك المحضرات الذين متبول أو منازع فيه

المادة ٢٩٧

إذا قبل الدين تكتب على كل سند هذه العبارة

قبل في ديون تفليسة فلان مبلغ كذا في التاريخ التالي

ويضع عليها وكلاء المدائنين امضاءهم ومأمور التفليسة علامته ويكلف المفلس

يوضع

يوضع امضاءه عليها إن كان حاضرا

المادة ٢٩٨

يجب على كل مدائن في نفس الجلسة التي تحقق فيها دينه أو في ظرف ثمانية أيام بالأكثر بعد تحقيق مطلوبة أن يؤيد أمام مأمور التفليسة أن دينه المذكور حق وصحيح والأفلا يكون له نصيب في التوزيع حتى يحصل هذا التأييد ويجوز إجراؤه بواسطة وكيل عنه

المادة ٢٩٩

إذا حصلت منازعة في الدين يحيل مأمور التفليسة النظر فيها على المحكمة ويعين في محضر التحقيق يومالرويهما بدون احتياج إلى التكليف على محضر الحضور أمام المحكمة وهي تحكم بناء على تقرير مأمور التفليسة ويجوز للمحكمة أن تأمر بتحقيق الوقائع المنازع فيها أمام مأمور التفليسة وتكلف الأشخاص الذين يمكنهم إبداء الأيضاحات اللازمة بالحضور أمامه لذلك

المادة ٣٠٠

تحكم المحكمة في جميع هذه المنازعات بصفة قضائية مستقلة ويكون ذلك بحكم واحد إن أمكن

المادة ٣٠١

يجوز للمحكمة في جميع الأحوال أن تأمر ولومن تلقا نفسها بتقديم دفاتر المدائنين إليها أو باستخراج كشف عنها بمعرفة قاضي المواد الجزئية في الجهة الكائن فيها محل المدائن المذكور

المادة ٣٠٢

يحكم في المنازعات الحاصلة في وقت الاجتماع السابق ذكره بصير على الصلح وانتوزيعات الأريسة إذا اقتضاها الحال بدون انتظار إلى المواعيد المعطاة للعدائنين المعروفين القاطنين بالبلاد الأجنبية

المادة ٣٠٣

ومع ذلك لا يجوز على الصلح أو التوزيع إلا بعد خمسين يوما الأقل من يوم نشر الحكم الصادر بإشهار الإفلاس بشرط عدم الإخلال بما سيذكر فيما بعد بشأن

التوزيعات المختصة بالمداينين القاطنين بالبلاد الأجنبية

المادة ٣٠٤

إذا رفعت إلى المحكمة المنازعة التي حصلت في الدين وذكرت في محضر التصديق وكانت غير صالحة للحكم فيها حكماً انتهاً بما قبل انقضاء المواعيد المعطاة للمداينين المعروفين القاطنين بالقطر المصري أو قبل انقضاء الحين يوماً السابق ذكرها إذا كانت تلك المواعيد أقل منها تأمر المحكمة على حسب الأحوال إما بالانعقاد الجمعية لعمل الصلح أو بتأخر انعقادها

المادة ٣٠٥

فإذا أمرت المحكمة بالانعقاد الجمعية جاز لها أن تحكم بأن المداين المتنازع في دينه يقبل مؤقتاً في المداولات بطلع تقدره المحكمة في الحكم

المادة ٣٠٦

وفي حالة ما إذا أقيمت في شأن الدين دعوى مجتاهية أو جنسية وكان التصديق جاريها يجوز أيضاً للمحكمة أن تأمر بتأخير انعقاد جمعية الصلح فإن أمرت بالانعقادها لا يسوغ لها أن تحكم بأن يقبل فيها المداين المقامة تلك الدعوى بشأن دينه قبولا مؤقتاً ولا بدخول المداين المذكورين في أشغال التفتيش حتى يصدر بالحكم من المحاكم المختصة بالدعوى المتقدم ذكرها

المادة ٣٠٧

إذا كان لأحد المداين امتيازاً ورهن عنصري أو حق في الاختصاص بعقارات المفلس كلها أو بعضها الوفاة فيه وحصلت منازعة في ذلك الامتياز أو الرهن أو الحق فقط فيقبل المداين المذكورين في مداولات التفتيش بصفة مداين عادي

المادة ٣٠٨

المدايون الذين يقدمون طلباتهم في وقت عمل الصلح أو قبله يصير تحقيق ديونهم وتأجيلها في جمعية الصلح والمدايون الذين حضروا في المواعيد يجوز لهم دون غيرهم المنازعة في الديون السابقة فإذا نازعوا فيها أو حصلت منازعة في ديونهم فيصير تقدير الدين المتنازع فيه تقدير اموتاً بمعرفة مأمور التفتيش

المادة ٣٠٩

إذا حصلت منازعة في ديون المداين الذين لم يقدموا طلباتهم في المواعيد فلا

يشتركون

يشتركون في الصلح ولا في التوزيع حتى يصدر الحكم في المنازعة ويصير في قوة حكم انتهاً

المادة ٣١٠

إذا قدم بعد رفض الصلح المدايون القاطنون في البلاد الأجنبية طلباتهم في المواعيد المقررة بطاب مأمور التفتيش اجتماع المداين اجتماعاً جديداً لتحقيق تلك الطلبات ويكون الطلب بإعلاناً تنشر في الجرائد وتلصق وبخطابات والطلبات المتأخرة عن المواعيد يجوز قبولها في هذه الجمعية واختار في ذلك الشروط المذكورة في المادة السابقة

المادة ٣١١

لا يجوز تقديم طلبات جديدة في غير الأحوال السابقة ذكرها إلا بقرينة توقيع الجزئيات وكلاء المداين مع تكليفهم بالحضور أمام المحكمة جميعاً غداً أيام كاملة وتكون مصاريف توقيع الجزئيات من طرف أرباب تلك الطلبات ويجوز كاتب المحكمة بمصاريفهم أيضاً قبل يوم الجلسة بثلاثة أيام خطابات للإعلان يوم الجلسة إلى المداين الذين قبلت ديونهم ويجوز لهؤلاء المداين الدخول في هذه القضية مع عود خطر ذلك عليهم

المادة ٣١٢

توقيع الجزئيات من المداين المستجدين لا يوقف تنفيذ التوزيعات التي أمر بها مأمور التفتيش ولكن إذا شرع في توزيعات جديدة قبل الحكم في الجزئيات المذكورة يصير ذلك لهم فيها بالمبالغ التي تقدرها المحكمة تقدير اموتاً ويحفظ ما يخص تلك المبالغ حين صدور الحكم وإذا آتوا بعد ذلك ديونهم فلا يجوز لأهم طلب شيء مما من التوزيعات التي أمر بها مأمور التفتيش وأما يكون لهم الحق في أن يأخذوا من المبالغ الباقية بدون توزيع حصص ديونهم التي كانت تؤزل اليهم في التوزيعات السابقة

المادة ٣١٣

وقضاً عن المنازعات الجارية حصولها بالكيفيات المبينة ذكرها يجوز لكل مداين سواء كان دينه مقبولا أو متنازعا فيه أن ينازع ولو بعد منى المواعيد المقررة في دين صارت تدعيه أو قبله مالم يسبق صدور حكم بالقبول ومصاريف قوة

حكم انتهاء وتسكون المنازعة في الدين المذكور بدعوى رفعها ذلك المسددين الى المحكمة مباشرة ولكن لا يقرب عليها بوقف أعمال التفضيلة ويصير ادخال وكلاء المداينين والمفلس في الدعوى المذكورة

المادة ٣١٤

لا يقبل التظلم بأي وجه كان من الاحكام والاوامر التي تصدر بتأخير انعقاد جمعية الصلح بناء على حصول منازعات او تصدر بعدم التأخير او بتقدير الديون المنازع فيها تقدير اموتنا

الفصل السادس

في الصلح وفي اتحاد المداينين

المادة ٣١٥

في طلب حضور ارباب الديون واجتماعهم

المادة ٣١٥

يجب على مأمور التفضيلة في ظرف ثلاثة ايام التالية للخاصية أيام المقررة لتأييد ثبوت الديون وبعد اعلان الحكم بآشهار الافلاس تجتمعين يوميا لاقل ان يطلب حضور المداينين الذين تحققت ديونهم وتأيدت أو قبلت قبولاً مؤقتاً للمداولة في عمل الصلح ويكون هذا الطلب باعلانات تنشر في الجرائد وتلصق على باب مخزن المفلس ومكاتبه وفي المحل المعتاد لصق الاعلانات فيه بالمحكمة وعلى الاماكن الميمنة في لائحة ابرأت المحاكم وبين الغرض المقصود من الاجتماع في جميع هذه الاعلانات

المادة ٣١٦

تتعقد الجمعية تحت رئاسة مأمور التفضيلة في المحل واليوم والساعة اللذان يعينها ويحضر في هذه الجمعية المداينون الذين تحققت ديونهم وتأيدت أو قبلت قبولاً مؤقتاً أو من يولونه عنهم ويطلب حضور المفلس فيها وعليه ان يحضر بنفسه ولا يجوز له ان يرسل وكيلاً عنه فيها الا لاسباب مهيجة يصدق عليها مأمور التفضيلة ويقدم وكلاء المداينين الجمعية تقريراً مستقلاً على بيان حالة التفضيل وعلى بيان ما صار استيفاءه من الاجراآت وما حصل من الاعمال ويصير مباح أقوال المفلس ويسلم وكلاء المداينين تقريرهم المذكور بعض من منهم الى مأمور

التفضيلة

التفضيلة وهو يصير ومخضراً بما قيل في الجمعية وما قرع عليه الرأي

المادة ٣١٧

في الصلح

المادة ٣١٧

لا يجوز عقد الصلح بين المفلس والمداينين المتداولين فيه الا بعد استيفاء الاجراآت السابقة ذكرها ولا يصح الصلح الا باتحاد رأي أكثر المداينين بشرط ان يكونوا حاضرين ثلاثة ارباع الديون المحققة المؤبدة والمقبولة قبولاً مؤقتاً بالتطبيق على القواعد الميمنة فيما تقدم والا كان الصلح باطلاً

المادة ٣١٨

لا يكون لارباب الديون الحاضرين لرهن عقار أو الذين حصلوا على اختصاصهم بعقارات المفلس ككلها أو بعضها الوقتية ديونهم ولا لارباب الديون المتنازعة أو المضمونة برهن منقول رأي في الاعمال المتعلقة بالصلح بسبب ما لهم من الديون المذكورة ولا تقسب ديونهم في مجموع الديون التي تعتبر في صحة الصلح الا اذا تنازلوا عن ديونهم أو اختصاصهم بالعقارات أو امتيازهم واذا شاركوا المداينين الآخرين في الرأي في الصلح فجرد اعطاهم الرأي بعد تنازلا عن ذلك ولو لم يتم الصلح

المادة ٣١٩

يوضع الامضاء على سند الصلح في نفس جلسة انعقاده والا كان الصلح لاغياً واذا رضى بالصلح المداينون الحاضرون لثلاثة ارباع الديون فقط يصير تأخير المداولة في الصلح غشاً أيام لأمهلة بعدها ولا عبرة في هذه الحالة بما حصل في الجمعية الاولى في شأن الصلح من التصحيحات والقبول

المادة ٣٢٠

اذا حكم على المفلس انه تفلس بالتدليس فلا يجوز عمل الصلح واذا حصل اليأس في تحقيق التفاس بالتدليس يطلب حضور المداينين واجتماعهم لأخذ القول منهم عما اذا كانوا يريدون أو لا يريدون المداولة في الصلح في حالة الحكم ببراءة المفلس من التدليس وعما اذا كانوا يريدون أو لا يريدون تأخير المداولة فيه الى ان يحكم في دعوى التدليس وهذا التأخير لا يعتبر الا اذا كان برأي أكثر المداينين عدداً

وبمبلغا كالمقرر في المادة ٣١٧ فإذا كان للمدولة في الصلح وجه بعد انقضاء مدة التأخير تتبع فيها الأحكام المبينة في المادة السابقة

المادة ٣٢١

وإذا حكم على المفلس بالتفلس مقصر يجوز على الصلح انما اذا حصل البدء في الأبرأت المتعلقة بدعوى التقصير يسوغ للمداينين ان يؤخر والمداولة في الصلح الى أن يحكم فيها مع مراعاة ما تقرر بالمادة السابقة

المادة ٣٢٢

وتجوز المعارضة في الصلح للمداينين الذين لهم قبل حصوله الحق في الاشتراك في عمله أو ثبت لهم هذا الحق بعده ويلزم ان تبين في المعارضة الأسباب المبينة عليها وان تعلن لوكلاء المدائنين وللمفلس في ظرف الثمانية أيام التالية لعمل الصلح والا كانت لاغية ويلزم ان تقل على تكليفهم بالحضور امام المحكمة في أول جلسة

المادة ٣٢٣

إذا لم يعين الاوكيل واحد عن المدائنين وكان معارضا في الصلح وجب عليه ان يطلب تعيين وكيل جديد ويراعى في حقه الأبرأت المبينة في المادة السابقة

المادة ٣٢٤

إذا كان الحكم في المعارضة متوقفا على الحكم في مسائل خارجة عن خصائص المحكمة بسبب نوعها فتؤخر المحكمة المذكورة حكمها في المعارضة حتى يحكم في تلك المسائل وتعين ميعاد اقصر يجب فيه على المدائين المعارض أن يقدم تلك المسائل الى القضاة الذين من خصائصهم الحكم فيها ويثبت ذلك التقديم

المادة ٣٢٥

على من يريد التجهيل من الاخصام ان يطالب من المحكمة التصديق على الصلح بعرضه يقدمها اليها وهي تحكم في ذلك بصفة مادة مستجيبة وانما لا يجوز لها ان تحكم في الطلب المذكور قبل مضي الميعاد المبين في المادة ٣٢٢

المادة ٣٢٦

إذا تقدمت معارضات في أثناء الميعاد المذكور يجوز للمحكمة ان تحكم فيها وفي التصديق على الصلح بحكم واحد معا إذا قبلت المعارضة تحكم بإلغاء الصلح بالنسبة

لجميع ذوي الشأن فيه وفي جميع الأحوال يجب على مأمور التفليس ان يقدم الى المحكمة قبل صدور حكمها في التصديق بقرار امتناعه على بيان صفة التفليس وعلى جواز قبول الصلح أو عدمه

المادة ٣٢٧

يلزم ان تمتنع المحكمة عن التصديق على الصلح اذا لم تراع الاصول المقررة فيما سبق أو اذا ظهرت أسباب تستوجب عدم الصلح مراعاة للعصاة العمومية أو لمصلحة أرباب الديون

الفرع الثالث

فيما يتعلق بالصلح

المادة ٣٢٨

التصديق على الصلح يجعله نافذا في حق جميع المدائنين سواء كانوا مذكورين في الميزانية أم لا وسواء تحقق ديونهم أم لا وفي حق المدائنين القاطنين خارج القطر المصري والمدائنين الذين صار قبولهم في مداولات الصلح قبولا متوقفا على حب المضمون بالمواد السابقة أباحا كان المبلغ الذي يقتضيه من لهم فيما بعد بالحكم الانتهاء

ويجب على وكلاء المدائنين ان يسجلوا الحكم الصادر بالتصديق في قلم كتاب المحكمة باسم كل واحد من المدائنين مالم يوجد شرط بخلاف ذلك في نفس عقد الصلح

المادة ٣٢٩

تنتهي مأمورية وكلاء المدائنين متى صار الحكم الصادر بالتصديق على الصلح في قوة حكم نهائي ويسألون للمفلس حسابهم القطعي بحضور مأمور التفليس وهذا الحساب يصير بالاحتفاظ وقوله الا اذا وجد شرط بخلاف ذلك في نفس عقد الصلح ويدل الوكلاء للمفلس جميع أمواله ودفاته وأوراقه وسدانه ويعطيهم سنداً يخلو طرفهم ويحرم مأمور التفليس من حصر جميع ما ذكر وتنتهي بذلك مأموريته

وان حصل نزاع فأمور التفليس يحيله الى جلسة المحكمة بدون احتياج الى التكليف بالحضور وهي تحكم فيه بمجرد الاحالة

المادة ٢٣٠

إذا حصل عقد الصلح على ترك المقتس أمواله للمداينين فوكلواهم بتقديم الحساب في جمعية عومية ويكون الاجراء في الاموال المتروكة على الوجه الذي ستذكر في حالة اتحاد المداينين

الفرع الرابع

في ابطال الصلح أو فسخه

المادة ٢٣١

لا تقبل الدعوى بطلان التصديق على الصلح الا اذا كانت مبنية على غش ظهر بعده هذا التصديق وكان هذا الغش ناتجا عن اخفاء مال المقتس أو مبالغة في ديونه أو اذا كانت تلك الدعوى مبنية على الحكم عليه بانه تقالس بالتدليس ويجوز ابطال الصلح سواء كان بسبب الغش أو الحكم على المقتس بعد التصديق على الصلح بانه تقالس بالتدليس يعزى الكفلا فيه

المادة ٢٣٢

إذا لم يوف المقتس بشرط الصلح يجوز طلب فسخه امام المحكمة بحضور الكفلاء ان كانوا اوضح الصلح لا يرى الكفلاء الذين توسطوا فيه بعضها منهم تنقيده كله أو بعضه

المادة ٢٣٣

إذا أقيمت دعوى على المقتس بعد التصديق على الصلح بانه تقالس بالتدليس وصار حجة أو وضع تحت الحفظ فيجوز للمحكمة ان تأمر بما يلزم من الاجراءات التحفظية انما يجب حقا ابطال تلك الاجراءات من يوم صدور الامر بانه لا وجه للدعوى عليه بذلك ومن يوم صدور الحكم ببراءته وتعين المحكمة ما مور القليلة أو وكلا واحد أو أكثر عن المداينين بمجرد اطلاعها على الحكم الصادر بان المقتس تقالس بالتدليس أو يحصل ذلك التعيين في نفس الحكم الصادر منها بطلان الصلح أو فسخه ويجوز للوكلاء المذكورين ان يضعوا الاختتام على أما كن المقتس التي يلزم الختم عليها

وعليه ان يباشروا بدون تأخير بتحقيق جرد الاموال والسندات والاوراق مع

مراجعة

2

مراجعة قائمة الجرد القديمة ويكون ذلك بحضور ما مور القليلة أو من يعينه لنوب عنه وان جردوا قائمة جرد جديدة تكمل للقائمة السابقة تحريرها أو مبرانية تكمل للمبرانية القديمة اذا اقتضى الحال ذلك

وان ظهر مداينون مستجدون فيكتسوا بتقديم طلباتهم على الوجه المتصور عليه في الفرع الخامس من الفصل الخامس باعلانات تنشر في الجرائد وتلحق وبخطابات اليهم وتقل هذه الاعلانات والخطابات على منقص الحكم الذي صار تعيين الوكلاء عن المداينين فيه ويحصل الشروع بدون تأخير في تحقيق سندات الطلبات المقدمة تحتضى هذه المادة ولا يعاد تحقيق الديون السابقة قبولها وتأيدها ولكن مع عدم الاخلال برفض أو استئصال أو تنقيص الديون التي دفعت كلها أو بعضها

المادة ٢٣٤

وبعد انعام الاعمال المذكورة اذا لم يحصل صلح جديد يطلب حضور المداينين واجتماعهم لاجل ايداع رأيهم في ابقاء وكلاء المداينين أو استبدالهم ولا يصير الشروع في التوزيعات الا بعد انقضاء المواعيد المعطاة لمن كان مقبلا القطر المصري من المداينين المستجدين وفي طرف خمسين يوما بالاكثر من تاريخ نشر الحكم الذي صار تعيين الوكلاء فيه

المادة ٢٣٥

لا يصح ابطال المعاملات التي تصدر من المقتس بعد الحكم بالتصديق على الصلح وقبل فسخه أو ابطاله الا اذا حصلت منه تدليس أو اضرارا بحقوق المداينين

المادة ٢٣٦

المداينون السابقون على الصلح الذي صار فسخه أو ابطاله تعود لهم حقوقهم بشاهها بالنسبة للمقتس وأما بالنسبة لروية القليلة فلا يجوز لهم الدخول فيها الا بالحدود التي يحددها

إذا كانوا يشيخوا شيئا من القدر الذي تقرر لهم في الصلح فيدخلوا فيها بجميع ديونهم وأما اذا قبضوا شيئا من القدر المذكور فيدخلوا به من ديونهم الاصلية مقابل الجزء الباقي لهم من القدر المذكور وتتبع الاحكام المذكورة في هذه المادة اذا وقع تنقيص ثلث ديون سبق ابطال الصلح أو فسخه

الفرع الخامس

في قفل أعمال التقلية بسبب عدم كفاية مال المقتبس

المادة ٢٢٧

إذا وقفت أعمال التقلية لعدم وجود مال للمقتبس كلف لأعمالها سواء كان وقوفها قبل التصديق على الصلح أو قبل اتحاد المداينين يجوز للمحكمة بناء على تقرير أمورا التقلية أن تحكم ولو من تلقاء نفسها بقفل أعمال التقلية وبعود بهذا الحكم لكل واحد من المداينين حتى في أوامد عواء على نفس المقتبس ويوقف تنفيذ ذلك الحكم مدته من تاريخه

المادة ٢٢٨

يجوز للمقتبس أو لغريم من أرباب الحقوق أن يتصل من المحكمة في أي وقت على نقض الحكم المذكور في المادة السابقة إذا ثبت وجود مال كافي لمصاريف أعمال التقلية أو سلم إلى وكلاء المداينين المبلغ الكافي لها ويجب في جميع الأحوال قبل كل شيء وقام مصاريف الأبرار أن التي حصلت بمقتضى المادة السابقة

الفرع السادس

في اتحاد المداينين

المادة ٢٢٩

إذا لم يحصل الصلح بين المقتبس والمداينين يكون أرباب الديون مجبرين في حالة الاتحاد على مأمور التقلية حينئذ إن يشاء ورهم بدون تأخير فيما يتعلق بإدارة أشغالها وفي يوم إقامه وكلاء المداينين واستبدالهم ويدخل في هذه المشورة المداينون المختارون أو المختارون لمرهن عقار أو منقول أو الذين تحصلوا على اختصاصهم بمعارات المقتبس كلها أو بعض الوفاة ديونهم ويحضر بحضور المداينين ومطعوناتهم وبإطلاع المحكمة عليه تحكم في تلك الأقوال على وجه ما ذكر في المادة ٢٤٧ وعلى الوكلاء الذين يعزلون أن يقدموا إلى الوكلاء المعينين بدلا عنهم حساباتهم بحضور أمورا التقلية بعد أن يكلف المقتبس تكليفه بما يلزمه في وقت تقديم تلك الحسابات

المادة ٢٤٠

يستشار المداينون لمعرفة ما إذا كان تعيين إداة العقل من مال تقلبته ممكنا أم لا فإذا رضى بذلك أكثر المداينين الحاضرين يجوز تعيين مبلغ للمقتبس ويعرض وكلاء المداينين مقداره على مأمور التقلية وهو يقرر ما يصبو به أعماله وكلاء دون غيرهم أن يعارضوا اختياره عينه المأمور المذكور ويرفعوا الأمر في ذلك للمحكمة

المادة ٢٤١

إذا اعلنت شركة تجارية يجوز للمداينين أن لا يقبلوا الصلح إلا مع واحد من الشركاء أو أكثر وفي هذه الحالة يبقى جميع أموال الشركة تحت دائرة اتحاد المداينين وتخرج عنها الأموال الخاصة بمن حصل معه عقد الصلح ولا يجوز أن يشترط في العقد المذكور دفع شيء للامن الأموال الخارجة عن أموال الشركة والشريك الذي تحصل على صلح خاص به يبرأ من كل تضامن

المادة ٢٤٢

ينوب الوكلاء عن جميع المداينين في ركة التقلية ويأطوهم تصفية أموال التقلية ومع ذلك يجوز للمداينين أن يكون لهم استقرار تشغيل تلك الأموال وتعين مدة التشغيل وحدوده في القرار الذي يصدر من المداينين بأعطاء هذا التوكيل وتقديره المبالغ التي يجوز للوكلاء أن يسقوها تحت أيديهم لأجل وفاء المصاريف ولا يعتبر هذا القرار إلا إذا صدر بحضور أمورا التقلية وباستعداد رأي ثلاثة أرباع المداينين عددا ومبلغا وتشمل المعارضة في القرار المذكور من المقتبس والمداينين الخالفين لرأي الأكثرية إذا تقدمت في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره ذلك القرار أو الترتيب عليها أو يوقف تنفيذه

المادة ٢٤٣

إذا نشأت عن معاملة الوكلاء ديون زائدة على أموال التقلية التي هي تحت دائرة الاتحاد فالمداينون الذين آذوا بهذه المعاملات يكونون دون غيرهم ملزمين بالزائد على ما يخصهم في أموال التقلية احتمالا تخرج ملزمين بذلك عن الحدود المبينة في التوكيل الذي أعطوه ويخصص هذا الزائد عليهم كل واحد منهم بالنسبة لتدريته على التقلية

المادة ٢٤٤

وكلاء المداينين مكفولون بأجر أبيع عقار المفلس وبضائعته وامتعته وتصفيه الديون المطلوبة له أو منه ويكون جميع ذلك تحت ملاحظة مأمور التفليسة بدون احتياج لطلب حضور المفلس ويجوز لهم أيضا المصاحفة في جميع الحقوق التي تكون للمفلس ولو كانت متعلقة بالعقار بشرط مراعاة القواعد المقررة في مادتي ٢٧٩ و ٢٨٠ ولا ينعهم من ذلك أي معارضة تحصل من المفلس

المادة ٢٤٥

يطلب مأمور التفليسة حضور المداينين الذين هم في حالة الاتحاد ويجتمعهم ولو مرة واحدة في السنة الأولى وكذلك في السنين التي بعدها يجب اقتضاء الحال ويجب على وكلاء المداينين أن يقدموا أحاسيهم في هذه الجمعيات للمداينين ويثبت أمان بصير باقائهم في وظائفهم أو استبداهم على حسب ما هو مقرر في مادتي ٢٤٧ و ٢٢٩

المادة ٢٤٦

متى انتهت تصفية التفليسة بجميع مأمور التفليسة المداينين ويقدم الوكلاء أحاسيهم في هذا الاجتماع الأخير بحضور المفلس أو بعد تركيفها بالحضور تكليفا رسميا

ويحرر بذلك محضر ويجوز لكل واحد من المداينين أن يدورج فيه أقواله ومطوئاته وبعد انقضاء هذه الجمعية تنحل حالة الاتحاد حتى لو أذاعت متازعة في حساب الوكلاء بحيلها مأمور التفليسة على جلسة المحكمة بدون احتياج للتكليف بالحضور أمامها تكليفا رسميا

ويقدم مأمور التفليسة إلى المحكمة في جميع الأحوال تقريراً مفصلاً على بيان أحوال التفليسة ونوع التفليس

المادة ٢٤٧

إذا صدر أمر بجس المفلس وكان محبوباً بالتعليل بخلي مسيله متى ثبت في أي وقت أن الوكلاء وضعوا أيدهم على جميع أمواله ودقائره وتحصلوا منه على سائر البيانات والأبضاحات اللازمة يجوز للمداينين وللوكلاء الدخول في المرافعات التي تحصل لصدور الحكم بشأن إخلاء مسيله

الفصل السابع

الفصل السابع

في بيان أنواع المداينين وفي حقوقهم في حالة تفليس مدنيهم

الفرع الأول

في شركاء المفلس في الدين وفي السكفلاء

المادة ٢٤٨

إذا كانت بيد أحد المداينين مستندات دين مضمونة أو مضمونة أو مكفولة من المفلس وآخرين ملتزمين معه على وجه التضامن ومتكلسين أيضا بإزالة أن يدخل في التوزيعات التي تحصل في جميع روكات تفليسهم ويكون دخوله فيها يقدر أصل المبلغ المحرره السند وما يتبعه إلى تمام الوفاء

ولا حق لتفليسات المترمين بدين واحد في مطالبة بعضها بعضا بالخصص المدفوعة منها إلا في حالة ما إذا كان مجموع تلك الخصص المدفوعة من روكات هذه التفليسات يزيد على قدر أصل الدين وما هو تابع له ففي هذه الحالة تعود الزيادة قلن كان من المداينين المفلسين مكفولا من الآخرين على حسب ترتيب انقراضهم بالدين

المادة ٢٤٩

إذا استوفى المداين الحاصل لتدفع تضامن قبه المفلس وغيره بعضا من دينه قبل الحكم بأشهار الافلاس فلا يدخل في روكة التفليسة إلا الباقي بعد استوفائه واستوفاه ويبقى حقه في المطالبة بالباقي محفوظا له على الشريك أو الكفيل ويدخل الشريك أو الكفيل المدكور في روكة المفلس بشهر ما دفعه ووافاه عنه وللمداين مطالبة الشركاء في الدين بشهر دينه ولو حصل الصلح مع المفلس

الفرع الثاني

في المداينين المرتبطين لمقول وفي المداينين الذين لهم

الاستيلاء على المقتولات

المادة ٢٥٠

مدانيو المفلس الخائزون لرهن منقول حيازة معتبرة قانونا لا بد رجوع في روكة التفليسة إلى مجرد العلم بذلك

المادة ٣٥١

يجوز لوكلاء المداينين أن يستردوا على ذمة التفليسة في أي وقت باذن مأمور التفليسة المنشولات المرهونة بان يدفعوا الدين الذي عليها الى المرتهنين

المادة ٣٥٢

يجوز للمداين الحائز رهن منقول أن يبيعه في أي وقت مع مراعاة الاجراءات المبينة في القانون ويجوز لوكلاء المداينين ان يلزموه بالبيع في عايد يعينه مأمور التفليسة والا فلهم أخذ الشيء المرهون وبيعه مع عدم الاخلال بحارب الدين المرتهن من الحقوق في الثمن فاذا بيع الرهن بشئ زائد على الدين بأخذ الوكلاء هذه الزيادة وان كان الثمن أقل من الدين يدخل الدين بالباقي له في روكية التفليسة مع العزم بمصفاة مداين عادي

المادة ٣٥٣

الاجراء والمهام المستحقة في أثناء السنة أشهر السابقة على صدور الحكم بفتحها للافلاس لمن احتضنهم المفلس بنسبة من الشغالة والكتبة تكون من جملة الديون الممتازة وكذلك مهام الخدمة المستحقة في السنة السابقة على الحكم المذكور

المادة ٣٥٤

اذا بيعت منشولات لاجل ثمن أشهر افلاسه فلا يكون للبائع حق في الدعوى بفسخ البيع ولا تجوز له اقامة الدعوى بالاسترداد الا في الاحوال التي ستذكر بعد

المادة ٣٥٥

على وكلاء المداينين ان يقدموا المأمور التفليسة قائمة المداينين المدعين امتيازاً على المنشولات واذن المأمور المذكور عند الاقتضاء يدفع مطلوب هؤلاء المداينين من أول نفوذ تحصل واذا حصل منازعة في الامتياز تحكم فيها المحكمة

الفرع الثالث

في حقوق المداينين المرتهنين للعقار والمداينين الذين لهم حق الامتياز عليه أو الذين تحصلوا على اختصاصهم بعقارات المفلس كلها أو بعضها الوفاة ديونهم

المادة ٣٥٦

اذا حصل توزيع ثمن العقارات قبل توزيع ثمن المنشولات أو حصل لامعا

فالمداينون

فالمداينون الذين لهم الامتياز على العقارات أو المرتهنون لها أو الذين تحصلوا على اختصاصهم بها كلها أو بعضها الوفاة ديونهم ولم يستوفوا حقوقهم من ثمنها يدخلون في توزيع النفوذ التي لروكية الديون العادية بقدر الباقي لهم مع المداينين الحائزين الرهن والامتياز والاختصاص بشرط أن تكون ديونهم سبق تحقيقها أو تأيدها على حسب الأصول السابق ذكرها

المادة ٣٥٧

اذا حصل توزيع نفوذ مقصود من أثمان المنشولات توزيعاً واحداً أو أكثر قبل توزيع أثمان العقارات فالمداينون الذين لهم حق الامتياز عليها أو المرتهنون لها أو الذين تحصلوا على اختصاصهم بها كلها أو بعضها الوفاة ديونهم وتحقق ديونهم ونأيدت يدخلون في توزيع أثمان المنشولات ويجوز بيع ديونهم مع عدم الاخلال عند الاقتضاء بما يلزم ارجاعه كما سيذكر في المادة اللاحقة

المادة ٣٥٨

بعد بيع العقارات وقسوة ترتيب درجات المداينين الحائزين لرهنها والمداينين الذين لهم الامتياز عليها والذين تحصلوا على اختصاصهم بها كلها أو بعضها قسوة قطعية فمن يستحق منهم على حسب ذلك الترتيب أخذ جميع ديونهم من أثمانها لا يأخذها الا بعد استئصال المبالغ التي استهلكها من أموال روكية الديون العادية والمبالغ المستنزلة على الوجه المذكور لا يصير ابقاؤها في روكية المداينين المعتمدين بل يصير ارجاعها الى روكية الديون العادية وتوزيعها على أرباب هذه الديون

المادة ٣٥٩

أما المداينون الحائزون رهن العقارات والذين تحصلوا على اختصاصهم به كله أو بعضها الوفاة ديونهم ولم يستوفوا في توزيع ثمنه على حسب الترتيب السابق ذكره الاجراء من ديونهم فيكون العمل في حقهم على حسب ما هو آن وذلك أن حقوقهم في روكية الديون العادية يصير قسوة قطعية بقدر المبالغ التي تبقى لهم بعد أخذهم ما يخصهم في توزيع ثمن العقار وما أخذوا من النفوذ زائدة من هذا القدر في التوزيع السابق من أثمان المنشولات يستعمل بمخصصهم في ثمن العقار ويصير ارجاعه الى روكية الديون العادية

المادة ٣٦٠

والمداينون الحائزون لرهن العقار أو الذين تحصلوا على اختصاصهم به كله أو بعضه ولم يتحققوا شيئا أصلا في توزيع نفسه على حسب الترتيب السابق ذكره يعتبرون بنفسهم مداينين عادي

الفرع الرابع

في حقوق الزوجات

المادة ٣٦١

للزوجة أي كانت الشر بعة المتبعة فيها يتعلق بزواجها أن تأخذ في حالة إفلاس زوجها عين العقارات التي كانت مملوكة لها في وقت زواجها أو بقيت في ملكيتها وكذلك العقارات التي آلت لها بعد الزواج بالارث أو بالهبة من غير زوجها

المادة ٣٦٢

وكذلك لها أن تأخذ العقارات التي اشتريتها باسمها بالتقود الآتية لها بالارث أو الهبة المذكورين في المادة السابقة أو بالتقود المتحصلة من أموالها

المادة ٣٦٣

ولها أن تأخذ عين المنقولات التي أحضرتها إلى بيت زوجها في وقت الزواج أو اشتريتها من مالها أو آلت لها بالارث أو الهبة متى كانت المملوكة فيها باقية لها على حسب الشر بعة المتبعة في زواجها

المادة ٣٦٤

وإذا كان على عقار الزوج دين أو رهون صحبة سواء التزم بها باختيارها أو حكم عليها فليس لها أن تطلب أخذ تلك العقارات على حسب ما هو المذكور في مادتي ٣٦١ و ٣٦٢ إلا بشرط عدم الإخلال بما عليها من الديون والرهون

المادة ٣٦٥

إن كان الزوج تاجر في وقت عقد الزواج أو لم يكن له في هذا الوقت حرفة معلومة وصار تاجر في السنة التالية له فليس للزوجة أن تطالب بالتفليس بالترعات المدرجة في عقد زواجها كأنه لا يجوز في هذه الحالة للمداينين أن يشبهوا فيما تبرعت به الزوج في العقد المذكور

انضم

الفصل الثامن

في تصفية من المنقولات وفي التوزيع على المداينين

المادة ٣٦٦

تستزل من التقود المتصلة من أثمان المنقولات الرسوم ومصاريف إدارة التغطية ومن ضمنها أجرة وكالة المداينين والأعانة التي أعطيت للمفلس أو لعائلته وكذلك المبالغ المدفوعة للمداينين الممتازين ويوزع الباقي على جميع المداينين بنسبة مقادير ديونهم التي تحققت وقامت

المادة ٣٦٧

ولذلك يلم وكلاء المداينين في كل شهر إلى مأمور التغطية فائحة بيان الحالة التي عليها التغطية ببيان التقود المدفوعة في صندوق المحاكم مقبولة بمأمور المداينين المذكور عند الاقتضاء بجر التوزيع على المداينين وتعين مقدارها ويلاحظ وصول الخبر لهم بذلك جميعا

المادة ٣٦٨

لا يصير الشرع في أي توزيع على المداينين القاطنين بالقطر المصري إلا بعد حفظ الحصة المقابلة لديون المداينين الساكنين خارج القطر المذكور على حسب ما هو مبين في ميزانية المفلس وإذا تراسى أن الديون المذكورة ليست مندرجة في الميزانية على وجه الدقة يجوز لمأمور التغطية أن يأمر بالزيادة فيها بحفظ وأعماله وكلاء التظلم من ذلك ورفع الأمر إلى المحكمة الابتدائية

المادة ٣٦٩

تبقى هذه الحصة محفوظة في صندوق المحكمة إلى انقضاء الميعاد المقرر في القانون لتقديم الطلبات من المداينين القاطنين خارج القطر المصري فإذا لم يجز المداينون المذكورون تحقيق ديونهم على حسب المنصوص في هذا القانون يصير توزيع تلك الحصة على المداينين الذين تحققت ديونهم ويحجب أيضا أن تحفظ حصة في مقابلة الديون الخاصة فيها المنازعة ولم يصدر بضمها حكم قطعي

المادة ٣٧٠

لا يدفع وكلاء المداينين شيئا من الأتعاب أيا كان السند المثبت للدين ويكتسبون على السندات المبالغ التي دفعوها والتي أفن مأمور التغطية بدفعها ومع ذلك إذا لم

يمكن ابراز السند يجوز زمامور التفليس أنه ياذن بالدفع بناء على محضر تحقيق الدين بعد اطلاعه عليه وفي جميع الاحوال على الدائن ان يحرر سند الاستلام على هامش قائمة التوزيع

المادة ٣٧١

يجوز للمدائنين الذين في حالة الاتحاد ان يطلبوا بعد استقرار رأيهم بالاكثرية المقررة للصلح الاذن لهم بان يترأسوا مع أولى الثان فيسلم يحصلوا على استقلاله من حقوق المفلس ودعاويه كلها أو بعضها أو بان ينقلوها الى الغير بشرط طلب حضور المفلس امام المحكمة للمبارسة وفي هذه الحالة يجب على وكلاء المدائنين ابراج جميع ما يلزم لذلك ويجوز لكل مدائن والمفلس أيضا ان يطلب من مأمور التفليس اجتماع المدائنين المذكورين لاجل المدادولة واعطاء الرأي منهم في شأن طلب الاذن المذكور

الفصل التاسع

في بيع عقارات المفلس

المادة ٣٧٢

لا يمنع الافلاس من ابراج بيع عقارات المفلس ان صدر حكم قبل اشهر الافلاس بترجمها من يده ويبيعها

المادة ٣٧٣

لا يجوز نزع عقارات المفلس من يده ويبيعها بعد صدور الحكم بانتهار افلاسه الا بناء على طلب المدائنين المرتبطين لها أو الذين حصلوا على اختصاصهم بها كلها أو بعضهم الوفاة بوثقهم

المادة ٣٧٤

اذ لم يتدأ في الاجراءات المتعلقة بنزع عقارات المفلس من يده ويبيعها قبل الوقت الذي صار فيه المدائنين في حالة الاتحاد فلكلاء المدائنين فقط الحق في اجراء ما يلزم ليبيعها ويجب عليهم الشروع في ذلك في ظرف الثمانية ايام التالية للوقت المذكور ياذن مأمور التفليس مع مراعاة الاصول المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية

المادة ٣٧٥

اذا بيعت عقارات المفلس بالمزاد بناء على طلب وكلاء المدائنين فلا يجوز للمزايدة بعد ذلك على المزاد المذكور الا بالشرط والاوجه المبينة في قانون المرافعات

الفصل العاشر

في الاسترداد

المادة ٣٧٦

يجوز في حالة التفليس للمالك كميالات وغيرها من الاوراق التجارية أو السندات التي توجد بغيرها تحت يد المفلس وقت تفليس ولم تدفع مبالغها ان يستردها اذا كان تسليمها للمفلس بقصد تحصيل مبالغها بطريق التوكيل وحفظ تلك المبالغ تحت تصرف المالك المذكور وكان تسليمها له لوفاء ائتمانه فاذ ابيع تلك الكمبيالات والاوراق أو السندات قبل التفليس وكان غنما موجودا تحت يد المفلس بصفة ودیعة جاز أيضا استردادها

المادة ٣٧٧

يجوز ان يات تسليم الاوراق التجارية بقصد تحصيل مبالغها بطريق التوكيل ولو كان عليها تحويل مستوفى

المادة ٣٧٨

ومع ذلك لا يجوز الاسترداد اذ ادراج المبلغ في حساب جاري وقيل المسترد هذا الحساب

المادة ٣٧٩

ويجوز أيضا استرداد ما يكون موجودا بغيره من البضائع كلها أو بعضها تحت يد المفلس أو تحت يد غيره على ذمته اذا كان المالك سلمها للمفلس على ذمته الوديعة أو لاجل بيعها على ذمته الكفا ولو مع شرط ضمان الدرك فيا على المفلس

المادة ٣٨٠

ويجوز أيضا استرداد البضائع التي يكون المفلس اشتراها على ذمة المسترد

المادة ٣٨١

اذا باع المفلس البضائع المسئلة اليه من طرف المالك ولم يستوف من المشتري ثمنها كله أو بعضها بتقود أو بورقة تجاريه بغيره باسمه أو تحت اذنه أو عقاصه في

الحساب الجارى بينه وبين المتجرى يجوز استرداد كل الثمن أو بعضه على حسب ما ذكر

المادة ٣٨٢

يجب على المسترد أن يدفع ما يكون مستحقا للوكلاء بالعمولة ولن أقترض مبلغا على رهن البضائع له مع اعتقاد ملكيتها للمفلس

المادة ٣٨٣

يجوز استرداد البضائع المرسلة للمفلس المبيعة اليه مادامت لم تسلم إلى مخازنه ولا مخازن الوكيل بالعمولة للأمور ببيعها على ذمته إذا كان المفلس المذكور لم يدفع عنها كله ولو تحررت منه ورقة تجارية أو دخل في الحساب الجارى بينه وبين البائع له

المادة ٣٨٤

ومع ذلك لا يقبل طلب رد البضائع إذا كان المفلس يأخذها قبل وصولها وكان البيع بدون تدليس بناء على قايمة الدالة على ملكيتها لها وتذكر إرسالها أو بناء على القايمة المذكورة وتذكر النقل بشرط أن يكون موضوعا على كل منهما إعفاء المرسل

المادة ٣٨٥

ويكون الاجراء كذلك فيما يخص البضائع المرسلة من طالب الرد بناء على أمر المفلس إلى من اشتراها من المفلس المذكور

المادة ٣٨٦

ويجب على المسترد أن يؤدي ما قبضه على الحساب إلى وكية التفليس

المادة ٣٨٧

إذا كانت البضائع المبيعة للمفلس لم تسلم إليه ولم ترسله ولا لافسان آخر على ذمته يجوز للبائعها الامتناع عن تسليمها

المادة ٣٨٨

لو كلاً المدائين في الأحوال المبينة في المادة ٣٨٣ وما بعدها الخلق في أن يطلبوا بناء على أدن مأور التفليس تسليم البضائع اليهم بشرط أن يدفعوا البائعين عنها المتفق عليه منه وبين المفلس

المادة ٣٨٩

ويجوز لوكلاء المدائين إجابة طلب الرد بشرط التصديق عليه من مأمور التفليس وإذا حصلت منازعة في الطلب المذكور يحكم فيها المحكمة الابتدائية بعد سماع أقوال المأمور المذكور

الفصل الحادى عشر

في طرق التظلم من الاحكام الصادرة في مواد التفليس

المادة ٣٩٠

الحكم بإشهار الافلاس والحكم الذى يعين فيه لوقوف المفلس عن دفع ديونه وقت سابق على الحكم بإشهار الافلاس يجوز المعارضة فيه أمام المفلس في ظرف ثمانية أيام ومن كل ذى حتى غير في ظرف ثلاثين يوما ويكون ابتداء الميعاد من المذكر من اليوم الذى غلب فيه الاجراءات المتعلقة بملصق الاعلانات ونشرها المبينة في مادتي ٣١٣ و ٣١٤

المادة ٣٩١

يجوز للمفلس أن يستأنف في المواعيد المبينة فيما يأتى الحكم الصادر بإشهار افلاسه

المادة ٣٩٢

إذا كان المفلس عاجزا وأثبت أنه لم يمكنه العلم بالحكم الصادر بإشهار افلاسه جاز له بعد انقضاء ميعاد الثمانية أيام أن يعاقب من قيد الميعاد المذكور

المادة ٣٩٣

يجوز للمدائين أن يطلبوا تعين تاريخ لوقوف المفلس عن دفع ديونه في وقت غير الوقت الذى تعين في الحكم بإشهار الافلاس وفى حكم آخر صدر بعد مدامت المواعيد المقررة لتحقيق الديون وتأجيلها لم تنقض ومتى انقضت تلك المواعيد فوقت الوقوف عن دفع الديون يبقى بالنسبة للمدائين مقرر راعى ما هو عليه بدون إمكان تغييره

المادة ٣٩٤

ميعاد استئناف أى حكم صدر في الدعوى الناشئة عن نفس التفليس يكون خمسة عشر يوما فقط من يوم اعلانه ويزاد على هذا الميعاد مدة المسافة التي بين

محل المستأنف ومن كراهية المحكمة التي أصدرت الحكم المذكور

المادة ٣٩٥

لا تقبل المعارضة ولا الاستئناف في الأحكام المتعلقة بتعيين أو استبدال مأمور التفليسة أو وكلاء المداينين ولا في الأحكام الصادرة بالافراج عن المقلس أو بإعطاء أمانته أو لعائلته ولا في الأحكام التي سرح فيها بيع الامتعة أو البضائع التي للتفليسة ولا في الأحكام الصادرة بتأخير عمل الصلح أو بتقدير الديون المتنازع فيها تقدير اموتها ولا في الأحكام الصادرة في التظلم من الأوامر التي أصدرها مأمور التفليسة على حسب حدود وظيفته

الفصل الثاني

في التفليس بالتقصير والتدليس

المادة ٣٩٦

الأحوال المتعلقة بالتفليس بالتقصير والتفليس بالتدليس والعقوبات التي يحكم بها في كل حالة من تلك الأحوال تبين في قانون العقوبات وتكون المحاكم في الأحوال المذكورة بناء على طلب وكلاء المداينين أو أحد المداينين إذا كان أو بناء على طلب النائب العمومي عن الحضرة الخديوية أو أحد وكلائه

المادة ٣٩٧

إذا رفع النائب العمومي أو أحد وكلائه دعوى على المقلس بأنه أقلس بالتقصير أو تفالس بالتدليس فصار يف تلك الدعوى لا تكون في أي حالة من الأحوال من طرف روكية التفليسة

المادة ٣٩٨

أما مصادر الدعوى التي يرفعها ذلك وكلاء المداينين بالنسبة عن المداينين فتكون من طرف روكية التفليسة إذا حكم بإبراء المقلس وأما إذا أصدر الحكم عليه فتدفع المصاريف من صندوق المحكمة أغل الصندوق المذكور حق الرجوع عنهم ألجبا بعد على المقلس

المادة ٣٩٩

لا يجوز لو كلاً المداينين أن يشيروا دعوى على المقلس بأنه أقلس بالتقصير أو تفالس بالتدليس ولأن يدخلوا فيها بصفة مقدمين بحقوق مدنية إلا إذا أذن لهم

لهم بذلك بقرار يصدر من أكثر المداينين الحاضرين عددا

المادة ٤٠٠

إذا رفع أحد المداينين دعوى على المقلس بأنه أقلس بالتقصير أو تفالس بالتدليس فتدفع مصاريفها من صندوق المحكمة إذا أصدر الحكم على المقلس وأما إذا حكم بإبراءه فتكون تلك المصاريف من طرف المداين الذي أقام الدعوى

المادة ٤٠١

تبين في قانون العقوبات أحوال التي يجوز فيها الحكم على غير المقلس بالعقوبات المقررة للتفليس بالتدليس وكذلك الأحوال التي يسرق فيها زوج المقلس أو أصوله أو فروعه شيئا للتفليسة أو يختلسه أو يضيئه من غير مشاركة المقلس له في ذلك

المادة ٤٠٢

وفي الأحوال المذكورة تحكم المحكمة المنطوقة فيها الدعوى سواء كانت المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف بما يأتي ولو حكم بإبراء المدعى عليه أولا بان يرد روكية أرباب الديون كلها اختلاس بطريق التدليس من الحقوق والاموال والسندات وتحكم المحكمة في ذلك من تلقاء نفسها ثانيا بالتعويضات التي تطلب مع تعيين مصادرها في الحكم الذي يصدر بها سواء كان من المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف

المادة ٤٠٣

إذا اشترط المداين لنفسه مع المقلس أو مع غيره امتيازات خصوصية في مقابلة إعطائه رأيا في المداولات المتعلقة بالتفليسة أو بعدم مشارطة خصوصية يترتب عليها اتسعه من أموال المقلس فيحكم بطلان كل مشارطة أو اتفاق من هذا القبيل بالنسبة لأي شخص وبالنسبة للمقلس أيضا فضلا عن الحكم بالعقوبات المقررة في قانون العقوبات ويكون المداين المذكور ملزوما بأن يرد لمن يلزم البالغ أو الأوراق ذات القيمة التي أخذها بناء على المشاركة المأذنة

المادة ٤٠٤

إذا اتهمت دعوى على المقلس بأنه أقلس بالتقصير أو تفالس بالتدليس أو صدر عليه حكم بناء على ذلك فتكون الدعوى المدنية في جميع الأحوال قائمة بنفسها

ويصير استيفاء الاجراءات المتعلقة بالاموال كالمقر في حالة التقليل بدون جواز حاله على المحاكم الجنائية ولا يجوز طلب تلك المحاكم لها النظر فيها

المادة ١٠٥

ومع ذلك يجب على وكلاء المدعين ان يعطوا وكيل الحضرة الخديوية ما يطلبه منهم من الاوراق والسندات والايضاحات

المادة ١٠٦

الاوراق والسندات ونحوها المسلمة من وكلاء المدعين بصيرتها في ائتمنة التحقيق معدة للاطلاع عليها بواسطة قلم كاتب المحكمة ويحصل هذا الاطلاع بناء على طلب الوكلاء المذكورين ويجوز لهم ان يأخذوا منها ما هو راغب فيه من اجرة او يطلبوا صور راسية تعطى لهم من كاتب المحكمة والاوراق والسندات ونحوها التي صدر امر بايدها في المحكمة ترد الى الوكلاء بعد صدور الحكم ويؤخذ منهم سند بالاستلام

المادة ١٠٧

اما الاوراق والسندات ونحوها المودعة في المحكمة بغير امر صادر بذلك فتدفع للوكلاء مع اخذ سند منهم باستلامها

الفصل الثالث عشر

في اعادة اعتبار المقتلس اليه

المادة ١٠٨

يجوز للمقتلس الذي وفي جميع المبالغ المطلوبة منه سواء كانت أصلاً أو فوائد أو مصاريف ان يتحصل على اعادة اعتباره اليه واذا كان مكرماً مكافئاً في تجارة أقل من فلا يجوز ان يتحصل على اعادة اعتباره اليه الا بعد اثباته ان جميع ديون التركة صارت ايتاماً بالتمام من أصل وفوائد ومصاريف ولو سبق حصول صلح خاص به بينه وبين المدعين

المادة ١٠٩

كل عريضة بطلب اعادة الاعتبار تقدم الى المحكمة الاستئناف وعلى الطالب ان يرفقها بسندات الخاتمة وغيره من الاوراق المؤيدة لطلبه

المادة ١١٠

المادة ١١٠

وترسل نسخة من العريضة والاوراق المرفوقة بها من وكيل الحضرة الخديوية الى رئيس المحكمة الابتدائية التي حكمت بانتهار الاقلام

المادة ١١١

وعلى وكيل الحضرة الخديوية ورئيس المحكمة الابتدائية ان يستعلموا عن كل ما يمكن العلم به عملياً على صحة الوقائع التي أيدوا بها من طلب اعادة الاعتبار اليه

المادة ١١٢

تلقى صورة العريضة المذكورة بعد شهرين في اللوحة المعدة للاعلانات القضائية وفي جميع الاماكن الاخر المينة في لائحة اجراءات المحاكم ويشرط ملخص منها في الجرائد

المادة ١١٣

ويجوز لكل مدعين لم يدفع اليه المطلوبه بالتمام من أصل وفوائد ومصاريف وان كان خصم آخر ذي شأن ان يعارض في اعادة الاعتبار للمقتلس بان يقدم عريضة بذلك الى المحكمة الابتدائية ويرفقها بالاوراق المؤيدة لعارضته انما لا يجوز في أي حال من الاحوال للمدعين المعارض ان يكون خصماً في المرافعة التي تحصل في اعادة الاعتبار

المادة ١١٤

يرسل كل من وكيل الحضرة الخديوية ورئيس المحكمة الابتدائية الى المحكمة الاستئناف بعد انقضاء المهلة المذكورة للاعلامات التي صار الحصول عليها والمعارضات التي تقدمت ويحجب ذلك برأيه فيه

المادة ١١٥

وتصدر محكمة الاستئناف بناء على طلب وكيل الحضرة الخديوية بحكمها بقبول أو رفض طلب اعادة الاعتبار ويكون مبنياً فيه أسبابه فاذا حكم برفض الطلب المذكور لا يجوز تقديمه مرة ثانية الا بعد مضي سنة

المادة ١١٦

يرسل الحكم باعادة الاعتبار الى المحكمة الابتدائية وهي تنقله في الجلسة علانية

وتأمر بتسجيل صورته في دفاترها وفضلا عن ذلك يلحق بالحكم المذكور في
اللوحة المعدة للصق الاعلانات القضائية في المحكمة

المادة ٤١٧

لا يعاد الاعتبار لأصل المثلن تفالس بالتدليس وللمن حكم عليه بسبب سرقة أو نصب
أو خيانة ولا لمن باع عقار ليس له أو أمره هو ناعم أخفاء رهنه ولا لمن لم يقدم حسابه
ويوفي المتأخر عليه وليا كان أو وصيا أو مأمورا بإدارة أموال أو غيرهم ممن يكون
ملزوما بوفاء بحساب مأمور به ويجوز أن يعاد الاعتبار إلى المثلن المقصر الذي
استوفى العقاب المحكوم عليه به

المادة ٤١٨

يجوز إعادة الاعتبار إلى المثلن بعد موته

المادة ٤١٩

يجوز الحكم بإعادة الاعتبار في أثناء المرافعة العادية في الحالتين الآتيتين
أولا إذا وُفي المثلن ولو بمال غيره قبل مضي المواعيد المقررة لتحقيق الديون
وقد أيدع المظلوم منه بالتقام من أصل وفواته ومصاريفه بشرط أن لا يكون
هذا الغير حل بجميع ما وقاه أو ببعض محل المداينين الذين وقاهم بل يكون
متبرعا للمثلن بجميع ما أدام من ماله
ثانيا إذا كانت المبالغ المتصلة ببعض وكلاء المداينين كلفت لوفاء ديون المداينين
بالتقام

• (تم قانون التجارة و يليه قانون التجارة البحري) •

قانون التجارة
البحري

امر عال

فمن خديو مصر

بعد الاطلاع على امرنا الرقم ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيو سنة ١٨٨٣) الصادر بترتيب المحاكم الاهلية وعلى المادة الخامسة عشرة من امرنا الرقم ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٠٠ (٢٢ محرم سنة ١٨٨٣) الصادر بترتيب مجلس شورى حكومتنا

وبناء على ما عرض علينا من ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأى مجلس النظار
امرنا بالاعتمادات

المادة ١

قانون التجارة البحرى المرفوق بامرنا هذا المنفعل على ما تنبؤ خمسة وسبعين مادة المختوم عليه من ناظر حقانية حكومتنا يكون معمولاً به في كل جهة من جهات القطر المصرى من بعد مضى ثلاثين يوماً من تاريخ افتتاح المحكمة الابتدائية الكلاية تلك الجهة في دارتها

المادة ٢

على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ امرنا هذا

صدر بمرأى عابدين في ١٣ محرم سنة ١٣٠١ (١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣)

(الامضا)

محمد توفيق

بامر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

الامضا (شريف)

ناظر الحقانية

الامضا (نخري)

قانون التجارة البحرى

الفصل الاول

في السفن التجارية وغيرها من المراكب البحرية

المادة ١

لا يجوز ان يكون مالكها لجميع سفينة رافعة العلم العثمانى ولا لبعضها ولا ان يكون عضواً من أى شركة لتشغيل سفن رافعة العلم المذكور الا ان كان من رعايا الدولة العثمانية العلية

المادة ٢

يجوز لرعايا الدولة العثمانية العلية ان يملكوا سفناً اجنبية ويسمروها في البحر بالعلم العثمانى بغير الشروط المقررة فيما يخص السفن الرعية ولكن لا يجوز ان ينقل مسند التملك على أى شرط أو قيد بخلاف المادة السابقة لنفع اجنبى والا فيعاقب المالك بضبط السفينة بطاقب الحكومة

المادة ٣

يسع السفينة كلها أو بعضها بيعاً اختيارياً بالزم ان يكون بسند رسمى سواء حصل قبل السرق أو فى أثناءه والا كان البيع لاغياً ويحرم السند المذكور امام أحد المأمورين العموميين الذين من خصائصهم ذلك اذا كان البيع داخل بمالك الدولة العثمانية العلية وأما اذا كان البيع فى الممالك الاجنبية فيكون محرراً السند امام قنصل تلك الدولة فان لم يوجد فى الحالة الاولى فى محل البيع مأمور عمومى اتصرر السند الرسمى بالاتصرره امام جهة الادارة وان لم يوجد فى الحالة الثانية فنصل للدولة العلية فى البلد الاجنبية فيكون تصرره امام قاضى المحصل الذى من خصائصه ذلك بشرط الاخبار به الى أقرب قنصل للدولة العلية

المادة ٤

السفن التجارية وغيرها من المراكب البحرية وان كانت من المنقولات الا انه يبقى حق الدائن عليها مثل العقارات اذا انتقلت الى يد غير مالكها بمعنى انه اذا باعها لشخص ثالث مالكها المدين ديناً استأعنها يجوز لارباب الدين وضع الحجر عليها تحت يد المسترى وابرايعها لوفاء دينهم ولذلك تكون السفن التى من هذا

القبيل خامسة لوفاديين باتمها خصوصاً الديون المصرح في القانون بامتيازها على غيرها

المادة ٥

الديون الآتية يانها امتياز على حسب الترتيب الآتي

أولاً رسوم المحكمة وغيرها من المصاريف المنصرفة للحصول على البيع وتوزيع الأثمان

ثانياً عوائد رئيس البوغاز وعوائد حوالة السفينة أو المركب بحساب الطويل سلاطه وعوائد الدخول في المأمن وعوائد بطها في البر وعوائد

الهويس أو مقدم الهويس

ثالثاً أجرة التفتير ومصاريف التفتير على السفينة من ابتداء دخولها في الميناء إلى بيعها

رابعاً أجرة التخازن التي توضع فيها أدوات السفينة أو مهماتها

خامساً مصاريف إصلاح السفينة وإصلاح أدواتها ومهمات من وقت سفرها الأخير ودخولها في الميناء

سادساً ما حصة وأجرة القبولان وغيره من الملاحين المستخدمين في السفر الأخير

سابعاً المبالغ التي اقترضها القبولان للوائزم السفينة في مدة سفرها الأخير والمبالغ اللازمة لوفاء قيمة المضاع التي باعها للغرض المذكور

ثامناً ما هو مستحق لبايع السفينة من الثمن وتوابعه والمبالغ المستحقين أو رد المبيعات اللازمة لإنشاء السفينة والمشتقة للعمال الذين اشتغلوا في

إنشائها إذا لم يسبق لها سفر والمبالغ المستحقه لأرباب الذين في مقابلة المهمات التي أحضرها وفي مقابلة الأعمال وأجرة القلاطه والمؤونة

وتجهيز السفينة لسفر بواسطة احضار ما يلزم له ولها من الملاحين والأدوات والذئار وشحونها قبل سفرها إذا سبق لها سفر

تاسعاً المبالغ المقرضة قرضاً جبرياً على جسم السفينة أو على مهم قاعدتها أو على آلاتها وأدواتها لأجل قسطها أو ثمنها أو تجهيزها للسفر قبله

عاشراً ما هو مستحق لأجل السفر الأخير من مبالغ السكود تاد المعمولة على جسم السفينة أو على مهم قاعدتها أو على آلاتها وأدواتها أو جهازها

الحادي عشر التعويضات المستحقه لسائر السفينة لعدم تسليم البضائع التي تضمنوها بها أولاداً الخسار البحرية التي حصلت في تلك

البضائع بسبب تقصير القبولان أو الملاحين

وأرباب الديون المذكورين في كل وجع من الأوجه المتقدم ذكرها في هذه المادة يدخلون في التوزيع بدرجة متساوية بنسبة مقادير ديونهم إذا لم يكتب الثمن لوفادها بنسبها

المادة ٦

لا يجوز العمل عشوائي الامتياز المقرر للديون المينسقة في المادة السابقة إلا إذا ثبتت تلك الديون بالأوجه الآتية

أولاً ثبتت رسوم المحكمة بقوائم الرسوم التي قررتها المحاكم التي حكمت بتجهيز السفينة وتجهيزها ويكون الحكم من خصائصها

ثانياً ثبتت عوائد حوالة السفينة بحساب الطويل سلاطه وشحونها باستدات الخاصة الرسمية المحررة من محلها

ثالثاً ثبتت الديون المينسقة بالأوجه الثالث والرابع والخامس من المادة الخامسة بقوائم يقطع حسابها رئيس المحكمة الابتدائية

رابعاً ما غيات وأجر الملاحين ثبتت بقوائم تجهيز السفينة وتجهيزها المصدق عليها من قلم رئاسة الميناء

خامساً ثبتت المبالغ المقرضة وعن البضائع المبيعة للوائزم السفينة في مدة سفرها الأخير بقوائم مقطوع حسابها بعرفة القبولان ورؤساء ملاحي السفينة

منبته لضرورة الاتراض

سادساً ثبتت بيع السفينة كلياً أو بعضها بسند رسمي محرر بعقضى المادة الثالثة وثبت احضار الملاحات لإنشاء السفينة وتجهيزها والمؤونة

بحواظ قوائم موضوع عليها علامة القبولان ومصدق عليها من المالك وتسلم نسخة منها إلى قلم كتاب المحكمة قبل مدة السفينة أو في ظرف عشرة

أيام بالأكثر بعد سفرها

سابعاً المدافع المقرضة قرضاً جبراً على جسم السفينة أو على سهم قاعدتها أو على أدواتها أو مهماتها أو على جهازها قبل سفرها ثبت بالسندات الرسمية أو الغير الرسمية التي تسلّم صورها في نصّتين إلى قلم كاتب المحكمة في ظرف عشرة أيام من تاريخها

ثامناً ثبتت مبالغ السكوروات ببولصة السكوروات أو بكتاب مقترح من دفاتر شركة السكوروات أو من دفاتر شركة الأصول المقررة

تاسعاً ثبتت التعويضات المستحقّة لتاجر السفينة بالأحكام الصادرة فيها من محكمة أو من محكمين مختارين

المادة ٧

امتيازات المداينين فضلاً عن زوالها بالاسباب العامة لا تفضى التعهدات تزول إذا بيعت السفينة على يد المحكمة بالأوجه المينة في الفصل الآتي أو إذا بيعت بها اختياراً باسم سافرت باسم مستترجها بشرط أن يكون الخطر عليه ولم تحصل معارضة من مدائني البائع فإن حصلت معارضة من مدائني منهم بالأوجه المقررة لها فلا توجب نشعا إلا له

المادة ٨

وتعتبر السفينة بعد قيامها ثلاثين يوماً أنها سافرت إذا ثبت قيامها ووصولها في ميتين مختلفتين وتعتبر أيضاً أنها سافرت إذا مضت مدة ثلاثة عشر يوماً من قيامها من ميناء رجوعها إليها دون أن تصل إلى ميناء آخر أو إذا كانت السفينة التي قامت لسفر طويل مكثت أكثر من ميتين يوماً في سفرها بدون حصول شكوى من مدائني البائع

المادة ٩

يبيع سفينة في أثناء سفرها بيعاً اختيارياً لا يضر بحقوق مدائني بائعها وذلك لأزال السفينة أو قنارها للمداينين مع حصول البيع ويجوز لهم أيضاً الطعن في البيع بأنه حصل بالتدليس إذا امتنعوا ذلك

انتهى

الفصل الثاني

في حجز السفن وبيعها

المادة ١٠

كل مركب بحري يجوز حجزه وبيعه بأمر المحكمة وبزول امتياز المداينين بالأجر آن الآتية

المادة ١١

لا يجوز حجز المركب إلا بعد التتبع الرسمي بالدفع بأربع وعشرين ساعة بناءً على طلب المدائن الطالب لوضع الحجز

المادة ١٢

يجب إعلان التتبع إلى نفس المالك أو إلى محله إذا كان الدين من الديون العادية على شخص المالك المذكور وليس ممتازاً على السفينة فإن كان الدين ممتازاً عليها على حسب الخصوص بالمادة الخامسة جاز إعلان التتبع إلى قبو دان السفينة

المادة ١٣

على المحضر أن يتوجه إلى داخل السفينة ومعه شاهدان ويحضر محضر حجزها ويبين فيه اسم صاحب الدين اللازم وضع الحجز لأجله وصنعة ومحل والسند الذي شرع في إجراء ذلك بناءً عليه وبلغ الدين المطلوب تعصّله والمحل الذي اختاره المدائن في الجهة الكائن فيها مركز المحكمة الابتدائية التي يلزم إجراء بيع السفينة أمامها وفي الجهة التي حجزت فيها وربطت واسم مالكها وقبولاتها واسم السفينة ونوعها ومقدار جوارتها من الطونس لاطع وعلى المحضر أيضاً أن يبين قطارها وصنادلها وأدواتها وأحطتها ومهماتها ودفاتها مع ذكر صفات جميع ذلك وبعين حارس على السفينة

المادة ١٤

إذا كان مالك السفينة المبحورة ما كافي البلدة الكائنة فيها المحكمة الابتدائية التي في دائرتها الجهة التي حصل فيها الحجز وجب على المدائن الذي طلب وضع الحجز أن يعلن للمالك المذكور في ظرف ثلاثة أيام صورة محضر الحجز وبكيفية الحضور أمام المحكمة في البعد للمعاد الحضر بيع الأشياء المبحورة وإذا كان

المالك المذكور سكا في محل أبعد من ذلك البلدة فالإعلان وورقة طلب الحضور
يسلمان على ذمته إلى قبودان السفينة المحبوزة وإذا كان غائباً سلمان إلى من
كان قائماً مقامه أو مقام المالك وفي هذه الحالة زاد على الميعاد المعتاد الحضور
مدة مسافة الطريق التي بين المحكمة ومحل إذا كان مقيماً في البلاد القارئين
مما لا الدولة العلية وأما إذا كان المالك ساكناً خارج البلاد القارة المذكورة
أو في بلاد أجنبية فيكون ميعاد الحضور كالقصر في قانون المرافعات المدنية على
حسب الجهات

المادة ١٥

البيع الذي لا يصح إبرائه إلا بناء على سند واجب التنفيذ يكون أمام قاض
يعينه رئيس المحكمة الابتدائية من تلقاء نفسه ويحصل بطريق المزاينة
العمومية بعد المناقشة على السفينة بالبيع ونشر الاعلانات بالجراند وتعليقها في
اللوحة المعدة لذلك على الوجه الآتي

المادة ١٦

إذا كان الحجز واقعاً على سفينة حولتها أكثر من عشر طوئلاطات (أي أربعين
١٠٠٠٠ كيلو) ينشأ ثلاث مرات على الأشياء الواردة فيها وتعلن ثلاثة
اعلانات وتكون المناقشة والاعلانات متواليات في كل ثمانية أيام مرتين في كل
المتاوفي المبادىء العديدة الكبيرة التي في المحل الذي تكون السفينة موطنة
فيه وكذلك في جميع الأماكن التي تعين بأمر من المحكمة وينشر إعلان عن
ذلك في إحدى الجرائد التي تنشر في الجهة الكائن فيها مركز المحكمة التي طلب
منها وضع الحجز فإن لم يوجد فيها جرائد ينشر الإعلان في إحدى الجرائد التي تنشر
في أقرب محل

المادة ١٧

وفي اليومين التاليين لكل منادات أو إعلان تعلق إعلان على الصاري الكبير
بالسفينة المحبوزة وفي اللوحة المعدة للإعلانات بالمحكمة التي حصل الشروع
أمامها في استخدام الإجراء الآتية في المبادىء العمومية وفي مصيف الميناء التي
تكون السفينة موطنة فيها وكذلك في البورصة التجارية فإن لم توجد فعلى باب
دار الحكومة المحلية

المادة ١٨

يلزم أن تشمل المناقشة والاعلانات المنشورة والمعلقة على اسم المدين الذي طلب
الحجز والبيع وصنعت وعمل أقامته وبيان السندات المبينة عليها الإجراء
المتعلقة بذلك ومقدار مبلغ الدين المطلوب والمحل الذي استأجره المدين في الجهة
الكائن فيها مركز المحكمة وفي الجهة المربوطة فيها السفينة وبيان اسم مالك
السفينة المحبوزة ومحل واسم السفينة وبيان كونها مجهولة أو في حالة التجهيز
وبيان اسم قبودانها ومقدار حوئها بحساب الطوئلاطة وبيان المحل الذي
تكون السفينة قيداً كره أو عاقبة وبيان اسم القاضي المعين للبيع واسم المحضر
الذي وضع الحجز وبيان اتفق المقدار المزبلة عليه وبيان أيام الجلسة التي تقبل
فيها المزاينة

المادة ١٩

تقبل المزاينة في اليوم المعين لها في الاعلانات المعلق بعد المناقشة الأولى ويحضر
القاضي المعين للبيع على قبول المزاينات في اليوم المعين في أمره بعد كل مناقشة
تتصل في كل ثمانية أيام

المادة ٢٠

وبعد المناقشة الثالثة يقع البيع للمزايد الأخير الذي يكون عطاءه أو أكثر من غيره
عند انقضاء الشروع الموقوفة في إنشاء المزاينة حسب العادة ومع ذلك يجوز
للقاضي المعين للبيع أن يأذن بالتأخير ثمانية أيام مرة أو مرتين أملاً في حصول
مزايدة أكثر ويعلم ذلك بالجرائد وتعليق اعلانات فإن لم يتأخر عن التأخير
المرفوض به على هذا الوجه الحصول على مزايدة أكثر على السفينة بناء على
المزايدة الأخيرة

المادة ٢١

إذا كان الحجز واقعاً على قطار أو سفند أو مركبة أخرى من مسنن الميناء
وتكون حولتها عشر طوئلاطات فأقل يقع البيع في هذه الحالة في جلسة
الناشئة من غير احتياج لمراعاة كافة الإجراء السابقة ذكرها أعلاه ويكون ذلك
بعد الإعلان على مصيف الميناء مدة ثمانية أيام متوالية وتعلق الاعلانات على صاري
البيع مما ذكره فإن لم يكن له ما رفع في المحل المذكور منه وفي اللوحة المعدة

للإعلانات بالمحكمة ولم ينم ان يكون بين اعلان الجزو لبراء البيع ميعاد ثمانية أيام كاملة

المادة ٢٢

يترتب على بيع السفينة بالمزاد انتمها وطلقات القبول وان اتماله ان يطلب تعويضات من مالك السفينة وكفلائه وكل من التزم له بشي اذا كان هناك وجه لذلك

المادة ٢٣

يجب على الراعي عليه من اذ السفينة من أي حولة كانت ان يدفع في ظرف اربع وعشرين ساعة من وقت مرسى المزايدات التي الذي رضى به المزايد عليه أو يسله الى صندوق المحكمة ويؤدي كفيلاً معقداً بالتأمين يكون له محل بالنظر المصري ويضع امضاء مع المكفول على السند ويكونان مازومين على وجه التضامن يدفع الثلثين المذكورين في ميعاد احد عشر يوماً من يوم مرسى المزايد ولا تسلم السفينة للراعي عليه المزايد الا بعد دفع ثلث الثمن وأداء الكفيل بالباقي وأما صورة مختصر البيع فلا تسلم اليه الا بعد دفع الثلثين بالتقام في الميعاد المقرر

وفي حالة عدم دفع الثلث الاول أو الثلثين الباقيين أو عدم أداء الكفيل كما ذكر آنفاً تباع السفينة ثانية على قيمة المشتري وكفيلها بالمزايدة بعد نشر اعلان واحد جديد وتعليقه ثلاثاً أيام ويكون المشتري والكفيل المذكوران ملازمين على وجه التضامن بالنقصان اذا حصل بالتعويضات والقوائد والمصاريف اذا كان الثلث المدفوع أو لا غير كاف لذلك

المادة ٢٤

طلب استبعاد حصه من بيع السفينة أو الأشياء المجمورة وكل طلب غرضي يقدمان ويعلان الى قلم كتاب المحكمة قبل وقوع البيع فان تقدم طلب استبعاد الحصه بعد البيع فينقلب قانوناً الى معارضة في تسليم المبالغ المتحصل من البيع

المادة ٢٥

للطالب أو المعارض ميعاد ثلاثة أيام لتقديم أدلته وللمدعى عليه ايضاً ميعاد ثلاثة أيام للمناقضة وتقديم الدعوى الى الجلسة بناء على علم خبر بالحضور أمام

المحكمة

المادة ٢٦

تقبل المعارضات في تسليم الثمن في ظرف الثلاثة أيام التالية للبيع ومتى مضى هذا الميعاد لا يجوز قبولها الا اذا كانت في شأن مازاد على المبالغ المستحقة للمدعيين الذين حصل الجز من أجلهم

المادة ٢٧

يجب على المدعي المعارضين في تسليم الثمن ان يقدموا الى قلم كتاب المحكمة مستندات ديونهم في ظرف ثلاثة أيام بعد التسليم عليهم بذلك من المدعين الذي طلب اجراء البيع أو من مالك السفينة التي وضع الجز عليها أو من كان قائماً مقامه وان تأخر وأعن ذلك يصير الشرع في توزيع عن المبيع بدون ادخالهم فيه

المادة ٢٨

ترتيب درجات المدعين وتوزيع التقديرات يكون اجراً وفقاً فيما يختص بالمدعين المتساوين على حسب الترتيب المقرر بالمادة الخامسة وأما فيما يختص بالمدعين الآخرين فيكون التوزيع عليهم بنسبة ديونهم وكل مدعين مندرج في الدرجات المرتبة يدخل في الترتيب باصل دينه وقوائده والمصاريف

المادة ٢٩

لا يجوز وضع الجز على السفينة المتأهبة للقيام للسفر الا اذا كانت من أجل ديون مقرضة للسفر المتأهبة له انما التكفل تلك الديون في هذه الحالة يبيع الجز وتعتبر السفينة متأهبة للسفر اذا كان قبوداتها حاملاً لاوراق المرور للسفر

الفصل الثالث

في ملك السفينة

المادة ٣٠

كل مالك لسفينة مسئول مدنياً عن أعمال قبوداتها بمعنى انه ملازم بدفع الخسارة الناشئة عن أي عمل من أعمال القبودان وبوقاها التزم به القبودان المذكور فيما يختص بالسفينة وثغرها

ويجوز للمالك في جميع الأحوال ان يخلص من التزامات القبودان المذكورة بفرك السفينة والاجرة اذا كانت هذه الالتزامات لم تحصل بناء على اذن مخصوص

منه ومع ذلك لا يجوز التمسك به في آن واحد قبودا بالسفينة ومالكها
أو شريكها ملكيتها
فإذا كان القبودان شرى كان فقط في الملكية لا يكون مسئولا عما التزم به فيما
يختص بالسفينة وتسيرها الأعلى قدر حصته

المادة ٣١

ملاك السفن المهيأة للعرب بأذن من الحكومة لا يكونون مسئولين عن الخسائر
والاقتلافات التي تحصل في البحر من رجال الحرب الذين فيها أو من طواقمها
البحرية إلا بشروط المبالغ الذي أدوا الضمان فيه مالم يشاركوهم في ارتكابها
أو يعينوهم على فعلها
وتكون الضمانة المذكورة بمبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ قرش ديواني لكل سفينة يبلغ
عدد ملاحيها مائة وخمسين نفرا أقل وبحسب من هذا العدد رجال أركان الحرب
والعساكر المحاطون وتكون الضمانة بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ قرش ديواني للسفن
الأخرى

المادة ٣٢

يجوز ملك السفينة في كل الأحوال أن يعزل قبوداتها ولو شرط على نفسه عدم
جواز ذلك ولا حق للقبودان المعزول في استدعاء بعض من عزله إلا إذا وجد شرط
بالكتابة يقضي بما يخالف ذلك وانما على المالك دفع المصاريف اللازمة لرجوع
القبودان إذا عزله في بلد غير البلد الذي استخدمه فيه ويجوز للمالك في كل
الأحوال تحصيل التعويضات المشترطة بينهما بالكتابة إذا لم يكن لها سبب

المادة ٣٣

إذا كان القبودان المعزول شرى كان ملكية السفينة يجوز له أن يترك الشركة
فيها أو يطلب قيمة حصته ويكون تقدير هذه القيمة بحرية أهل خبرة يتفق عليهم
الاخصام أو يعينهم القاضي المعين للأموال الوقفية بالحكمة إذا لم يتفق الاخصام
على تعيينهم

المادة ٣٤

إذا كان للسفينة عدة ملاحين واقتضت مصطلحهم العمومية اجراء أمر ما ولم يتفقوا
في الرأي عليه فيتبع رأي الأكثر

ولا تكون هذه الاكثرية باعتبار عدد آراء بل باعتبار مقدار الملكية
الرائدة على النصف
والسفينة المملوكة لعدة أشخاص ملكا شائعا لا يجوز الترخيص في بيعها
بالزيادة لعدم امكان قسمتها الا على طلب من يكون لهم نصفها من الملاك مالم
يوجد شرط بالكتابة يخالف ذلك

الفصل الرابع

في قبودان السفينة

المادة ٣٥

على كل قبودان أو رئيس مأمور بإدارة سفينة أو مركب من المراكب البحرية
ضمان ما يحصل منه من التقصير في شأه تقاضيه وتليفه ولو كان بسيرا ويلزم
بأداء مقابل الخسارة الناشئة عنه

المادة ٣٦

وهو مسئول عن الامتعة والبضائع التي يستأجرها في عهده وعليه ان يعطى بها
سند اسمي سند الحوالة

المادة ٣٧

ويختص القبودان بتعيين من يلزم السفينة واقتاب ملاحيها وغيرهم من
البحريين واستجارهم انما يجب عليه اجراء ذلك باتحاد مع ملاكها إذا كان في
محل سكنهم

المادة ٣٨

يجب على القبودان أن يضمنوا قفرا يسمى يومية السفينة ويكون من المصروفات
وموضوعا عليه علامة أحقة قضاة المحكمة وإن لم يوجد فاض فتوضع عليه العلامة
من جهة الادارة ويكتب في دفتر المذكرات كورما هوأت

أولا حالة الزمن والرياح في كل يوم

ثانيا سير السفينة في كل يوم في حالتي السرعة والبطء

ثالثا درجة العرض أو الطول الجغرافي التي تكون فيها السفينة يوما بيوم

رابعا جميع الاقتلافات التي تحصل للسفينة والبضائع وأسيابها

خامسا بيان جميع ما يهلك بمصادفة وما ينقطع أو يترك ويكتب البيان المذكور

بقدر الامكان

سادسا الطريق الذي اختار السير فيه مع بيان اسباب الانحراف عنه سواء كان اختياريا أو جبريا
سابعا جميع ما يصح عليه القبولان في أثناء السفر عشائرة الضباط والرجال البحريين

ثامنا اجازات الانصراف الممنوعة للضباط والرجال البحر فيمع بيان أسبابها
ثامنا الاراد والمصرف المتعلقان بالسفينة والبضائع المشحونة وبالحملة بين في ذلك المقرر جميع ما يتعلق بالسفينة أو حمولتها وجميع ما يجوز طلب حياجه أو المطالبة به أو المعارضة فيه

المادة ٣٩

وقضلا عن اليومية المذكورة يجب على القبولان ان يتخذ في السفينة دفترا صغيرا مستوفيا للشرائط السالفة ذكرها يعنى بالخصوص لتبديد الاقتراضات البحرية فيقيم على وجه النظام

المادة ٤٠

يجب على القبولان قبل أخذ الحولة ان يحصل على الكشف على سفينة بمعرفة أهل خبرة بعينهم لذلك التقاضى المعين بالحكمة للامور الوقتية وان لم يوجد فاقض فتعينهم جهة الادارة لمعرفة ما اذا كانت السفينة مشغولة على جميع ما يلزم سيرها أم لا وصالحا للقيام لا ويسلم محضر الكشف عليها بقلم كاتب المحكمة أو لجهة الادارة تعطى صورة بحصة منه الى القبولان ولا يجوز للقبولان ان يأخذوا تذكرة السفر الا بعد تقديم محضر الكشف على السفينة ولو تبنى أرباب الحولة عن الكشف المذكور

المادة ٤١

ويجب أيضا على القبولان ان يكون عند في السفينة أولا حجة ملكية السفينة أو صورة منها مصدق عليها بالوجه القانوني ثانيا سند تسمية الدولة أو أسمى البراءة المثبتة أنه تحت علم الدولة العلية العثمانية

ثالثا دفتر ياماملاى السفينة

رابعا

رابعا سندات حولة السفينة ومشارطة الابرة

خامسا قائمة بيان الجولات

سادسا سندات دفع الجارمات وكفالاتها

سابعا تذكرة الرخصة في السفر أو الباسا بوريو البحرية

ثامنا تذكرة الصحة

ثامنا نسخة من قانون التجارة البحرية

المادة ٤٢

يجب على القبولان ان يكون في السفينة بنفسه من الوقت الذي ابتدأ فيه السفر الى وصوله للموعدة أو مبينا مأمونة واذا اقتضى الحال ان يرسل في ميناء يسيق انصرافها لاهو ولا غير من الملاحين ووجود فيها رئيس البوغاز العارف بدخل الميناء أو الجندول أو التهر وجب عليه ان يستعين بمحاسب أبحرته على مصاريف السفينة

المادة ٤٣

اذا وقعت من القبولان مخالفة للواجبات المفروضة عليه المبينة في الجنس مواد السابقة يكون مسئولون عن جميع الخواثرات لمن له ملك في السفينة أو في المحولات

المادة ٤٤

ويكون القبولان مسئولين أيضا عما يحصل من الاتلافات للبضائع التي حملها على سطح السفينة بدون رضا مالكها من صاحبها

المادة ٤٥

لا يسرى حكم المادة السابقة في حق السفن الصغيرة المعدة للسير بجانب الساحل

المادة ٤٦

لا يبرأ القبولان من المسئولية الا اذا أثبت حصول عوارض جبرية

المادة ٤٧

لا يجوز للقبولان في محل اقامته ملاك السفينة أو وكلائهم قلفهم بامون اذن مخصوص منهم ولا تشرائعات أو حبال أو غيرهما للسفينة ولا اقتراض مبالغ

لذلك على جميعها ولا تأجيرها

المادة ٤٨

إذا أبحرت السفينة برضا الملاك وامتنع بعضهم عن اداء ما يخصه في المصاريف اللازمة للسفرها يجوز للقبودان في هذه الحالة بعد أربع وعشرين ساعة من وقت التنبه على من امتنع منهم تنبيهارسميا باءاء ما يخصه ان يقتض على حصة الممتنع المذكور في ملكية السفينة قرضا بحرا على فتمت بانك من المحكمة وان لم توجد فباقن من جهة الادارة

المادة ٤٩

اذا دعت الضرورة في أثناء السفر الى قسطة أو شراء شرع أو حبال أو أدوات أو مؤونة أو غيرها من الاشياء التي اقتضها الضرورة وكانت الاحوال أو البعد عن محل اقامة ملاك السفينة أو المحمولات لا تمكن القبودان من استئذانهم في ذلك فيعد اثبات هذه الضرورة بمحض محض منه ومن عدم ملاحي السفينة وبعد استحصله على اذن من المحكمة وان لم توجد من جهة الادارة وان كان في بلد من البلاد الاجنبية فن فصل الدولة العلية وان لم يوجد حاكم هذا البلد يجوز له أن يستقرض قرضا بحرا على جسم السفينة ونوابها وعلى المنشقوات اذا اقتضى الحال ذلك وان لم تيسر استقراض المبلغ كله أو بعضه على هذا الوجه فلا أن يبرهن أو يبيع بالمسرايد بضائع بغير المبلغ الذي دعت اليه الضرورة التي نبت

وعلى ملاك السفينة أو القبودان التائب عنهم احتساب اثمان البضائع المبعة بالبحر الجاري للبضائع التي من جنسها ونوعها في محل ائراجها من السفينة في وقت وصولها اليه

ويجوز لتأجير السفينة اذا كان واحدا أو لثلاثين اذا كانوا متعددين في الرأي ان يتعوا بيع بضائعهم أو ورهنها بائراجها من السفينة ودفع الاجرة على قدر السر الذي حصل وفي حالة عدم رضا بعض الشاخصين بذلك فن أراد منهم ائراج بضائعهم من السفينة يكون ملزما بالاجرة الكاملة عليها

المادة ٥٠

يجب على القبودان قبل سفره من ميناء أجنبية أو من ميناء الدولة العثمانية

العلية

العلية السكائنة في خليج البصرة أو بسواحل العرب أو سواحل آسيا أو أوروبا للرجوع الى ميناء أخرى من ميناء الدولة العلية ان يرسل الى ملاك السفينة أو وكلائهم قائمة حساب بمقتضىه من قبله على بيان محمولات السفينة وبيان عن البضائع التي اشترها ونهضها على فمة المسالك والمبالغ التي اقترضها وأعماله المقرضين ومساكنهم

واذا حصل الشحن في الميناء المذكورة على فمة مستأجرى السفينة بر معرفة وكلائهم فلا يجب على القبودان في هذه الحالة ان يرسل الى ملاكها أو وكلائهم الاقامة بيان بمحمولاتها على حسب سندات الشحن التي حروها وبيان المبالغ التي اقترضها مع بيان أسماء المقرضين وأماكن سكاهم

المادة ٥١

اذا اقترض القبودان بلا ضرورة مبلغا على جسم السفينة أو ذخايرها أو أدواتها أو ورهن أو باع بضائع أو مؤونة أو درج في حساب خسارات ومصاريف غير حقيقية يكون مسئولا للملاك وملزم مادون غير باءاء المبلغ المقرض أو عن الاشياء المرهونة أو المبعة فضلا عن اقامة الدعوى الجنائية عليه ان كان لها وجه

المادة ٥٢

لا يجوز للقبودان ان يبيع السفينة بدون اذن مخصوص من ملاكها الا اذا كانت غير صالحة للسفر ونبت ذلك بالاوجه القانونية فان حصل البيع كان لاغيا وكان القبودان ملزوما بالتعويضات

ويكون اثبات عدم صلاحية السفينة للسفر بمحض بحرره أهل خبرة بالقانون الذين يعينهم رئيس المحكمة الابتدائية وان لم توجد بجهة الادارة وفي البلاد الاجنبية يعينهم قنصل الدولة العلية فان لم يوجد قنصل في البلد وهذا بدون اخلال بحق الاخصام في المناقضة بالطرق القانونية في عدم صلاحية السفينة للسفر وان لم ياذن الملاك بالبيع ولم تعط طعنات منهم يكون بيع السفينة بسبب عدم صلاحيتها للسفر النائب بالوجه المتقدم بالمراد العموي

المادة ٥٣

يجب على كل قبودان استخدم لسفر أن يتمه والا كان ملزما بجميع المصاريف والتعويضات للملاك السفينة ولمسأجرها

المادة ٥٤

إذا سافر القبطون بالمشاركة في ربح المحلات فلا يجوز له التعامل ولا الاتجار على نعمته خاصة ما لم يوجد شرط بخلاف ذلك

المادة ٥٥

فإذا انحصر القبطون بضائع على سفينة خاصة بخلاف ما هو مقرر بالمادة السابقة تضبط تلك البضائع لشركائه الآخرين بحكم من المحكمة بناء على طلبهم

المادة ٥٦

لا يجوز للقبطون أن يتركوا سفينة في أثناء السفر بسبب أي خطر كان بدون رأي ضباطها وعدم صلاحيتها فإذا أتركها برأيهم وجب عليه أن يخلص معه الأوراق المهمة مثل دفتر السفينة وسند الاتجار وحوائط جملتها وتذكرة السفر والتفويض ما يمكن أخذها من البضائع المشحونة التي يكون عنها أكثر من غيرها والا كان هو المسئول عن ذلك

وإذا هلكت الأشياء المخرجة من السفينة على هذا الوجه بسبب قهري يكون القبطون غير مسئول عنها

المادة ٥٧

يجب على القبطون في ظرف أربع وعشرين ساعة بعد وصوله إلى الميناء المقصود أن يستحصل على وضع علامة على دفتر اليومية من المحاكم المينائية في المادتين الاتيتين وأن يقدم لهم تقريراً يعطى له صورته مصدقاً عليها منهم وبين في ذلك التقرير مكان قيامه وتاريخه وحالة الوقت عند القيام والطريق الذي اختار السير فيه والاختار التي حصلت له وعدم الانتظام الذي حصل في السفينة وجميع الأحوال المهمة التي صادفته في السفر

المادة ٥٨

يقدم التقرير المذكور في ممالك الدولة العثمانية العليا إلى رئيس المحكمة الاتحادية وإن لم يوجد فإلى جهة الإدارة المحلية وهي رئيس بلديون تأخير إلى رئيس أقرب محكمة إليها

وفي كلتا الحالتين يحفظ التقرير في قلم كتاب المحكمة

المادة ٥٩

ويقدم القبطون تقريرهم في البلاد الأجنبية إلى قنصل الدولة العثمانية العليا وإن لم يوجد فإلى الحاكم المحلي الذي من خصائصه ذلك وباخذ منه شهادة مينا فيها وقت وصوله ووقت قيامه وأشخاص مشحوناته وحالتها

المادة ٦٠

إذا اضطر القبطون في أثناء سفره إلى أن يرسو في ميناء من مينات الدولة العثمانية العلية العثمانية أو من مينات الدول الأجنبية وجب عليه أن يخبرها كل من المحاكم المينائية في المادتين السابقتين على حسب الأحوال بإسباب الرسو

المادة ٦١

إذا حصل للقبطون غرق وتخلص وحده أو مع بعض الملاحين يجب عليه أن يتوجه بلا تأخير إلى المحاكم المذكورة أنفاً على حسب الجهات والأحوال ويقدم اليهم تقريره ويحصل على التصديق عليه من الملاحين الذين نجوا وكانوا معه بأخذ صورة ذلك التقرير مصدقاً عليها

المادة ٦٢

ويجب على الحاكم التحقيق صحة تقرير القبطون أن يستجوب الملاحين الحاضرين وكذلك بعض الركاب أن أسكن مع عدم الإخلال بأوجه الشبوت الأخرى والتفادير التي لم يصير تحقيقها لا تقبل لبرأ القبطون ولا تعتبر في الحاكم إلا إذا كان القبطون الذي حصل له الغرق تخلص وحده في الجهة التي قدم تقريره فيها

وللا خصام الحق في اثبات عدم صحة ما ادعاه القبطون

المادة ٦٣

لا يجوز للقبطون في غير حالة الخطر الحقيقي أن يخرج من السفينة بضاعة ما قبل أن يقدم تقريراً بذلك والقيام عليه دعوى جنائية

المادة ٦٤

إذا فرغت مؤونة السفينة في أثناء السفر يرسو القبطون بمداخذ رأي عدد ملاحها أن يصبر من عنده مؤونة مملوكة له خاصة على مشاركة الباقي فيها بشرط دفع الثمن إليه

الفصل الخامس

في استخدام ضباط السفينة وملاحها وأجرهم

المادة ٦٥

شروط استخدام قبطان السفينة وضباطها وملاحها يكون اثباتها بدفتر أسماء البحريين أو مشاركة التعاقدين فإن لم توجد مشاركة بالكتابة ولم تذكر شروط الاستخدام في دفتر المذكور يعتبران التعاقدان أرادوا اتباع عرف المحل الذي حصل فيه الاستخدام

ويحرر دفتر المذكور في بلاد الدولة العثمانية أمام ديوان الميناء فإن لم يوجد فإمام جهة الإدارة المحلية ويحرر في البلاد الأجنبية أمام قنصل الدولة العلية العثمانية أو وكلائهم فإن لم يكن لها قنصل ولا وكيل عنه فإمام محكم المحل الذي من خصائصه ذلك

المادة ٦٦

لا يجوز للقبودان ولا لملاح السفينة بأي عقد كان أن يشترطوا في الشبان البضائع على ذمتهم بلا أجر ولا رضا الملاك أو بدون رضا مستأجرها إذا كانت مستأجرة كملها أو اضطرت تلك البضائع بجانب أولى الشأن أعني ملاك السفينة أو مستأجرها ما لم يكن القبطان والملاحون مأذونين بذلك في الحالة الأولى في سندات استخدامهم وفي الحالة الثانية في مشاركة إيجار السفينة

المادة ٦٧

إذا أخطأ القبطان بفعل ملاك السفينة أو قبودانها أو مستأجرها قبل قيامها فضباطها وملاحوها الذين صاروا مستأجرين المشاعرة أو بالسفرة يأخذون أجره الأيام التي قضوها في تجهيز السفينة ولهم اختيار زيادة على ذلك بين أن يتركوا لهم بضعة تعويض ما صرف لهم مقدما من أجرهم وبين أن يأخذوا أجره ثم ربحا حصل عليه الاتفاق بعد استئصال ما صرف لهم مقدما من أجرهم انصرف شيء لهم أو ربح أجرهم إذا كانوا مستأجرين بالسفرة وإذا أخطأ القبطان بعد قيام السفينة يأخذون أجرهم المستحق في المدة التي خدموا فيها أو زيادة على ذلك يأخذون بضعة تعويض ضعف ما تقرر لهم فيما سبق في هذه المادة وما صرف القبطان وجوعهم إلى مكان قيام السفينة إلا إذا كان القبودان أو الملاك أو المستأجرون يتكفونهم

من

من النزول في سفينة أخرى راجعة إلى المكان المذكور ولا يجوز مع ذلك أن تزيد الأجر والتعويضات في أي حالة من الأحوال عن مقدار المبلغ الذي يستحقونه لو تم ذلك السفر وتحسب تعويضات الرجوع على حسب وظائف البحريين المرفوعين من الخدمة

المادة ٦٨

إذا حدث قبل ابتداء السفر منع القبطان مع البهيسة التي عينت لسفر السفينة أو كانت البضائع المستأجرة من أجلها السفينة لم يمنع انرجاعه إلى الخارج أو صار توقف سفر السفينة بأمر الحكومة فلا يكون مستحقا في هذه الأحوال لضباط والملاحين المرفوعين من الخدمة الأجرة الأيام التي قضوها في خدمة السفينة

المادة ٦٩

وإذا حدثت في أثناء السفر منع التجارة أو توقف السفينة عن السفر فإخذ ضباطها وملاحوها في حالة منع التجارة أجرهم بقدر الزمن الذي خدموا فيه ومصارف وجوعهم وفي حالة توقف السفينة من السفر يأخذون نصف أجرهم في مدة أيام التوقيف إذا كانوا مستأجرين متاعرة وأما إذا كانوا مستأجرين بالسفرة فلا يأخذون إلا الأجرة المشترطة بقدر زيادة شيء الزمن التوقيف

المادة ٧٠

إذا حصل تطويل السفر اختيارا فإجرة البحريين المستأجرين بالسفرة تزداد على قدر التطويل

المادة ٧١

إذا حصل تضرع السفينة اختيارا في محل أقرب من المحل المعين للتقريب في سندات الإيجار فلا يصير بنفس أجر البحريين المستأجرين بالسفرة

المادة ٧٢

إذا كان الملاحون مستخدمين بحصة في الأرباح أو في أجر السفينة فلا يكون لهم تعويض ولا يومية في مقابلة ما نال عن سبب شهري من إبطال السفر أو تأخيرها أو تطويله فإن حصل الإبطال أو التأخير أو التطويل بفعل الشاحنين فيكون للبحريين حصة في التعويضات التي يحكمهم بها السفينة وتقسم هذه التعويضات

بين ملائكة السفينة وملاحيهما على قدر الحصص في الارباح أو الأجر
وإذا حصل الإبطال أو التأخير أو التطويل بفعل القبطان أو ملائكة السفينة
فعلينهم أن يدفعوا إلى الملاحين تعويضات بنسبة حصصهم بمراعاة مشاركتهم

المادة ٧٣

وإذا أخذت السفينة وضبطت أو انكسرت أو غرقت مع انعدامها أو انعدام
البضائع بالكلية فلا يسوغ لضباطها ولا لملاحيهما أن يطلبوا أجرة سفرها كأنهم
ليسوا ملزمين بردها مسرفا لهم مقدما من أجرهم

المادة ٧٤

إذا سلم من الغرق بعض السفينة فحصر بها المستأجرون بالسفر أو بالمشاهدة تدفع
اليوم أجرهم المستحق لهم من الأجر الباقية التي خلصوها
فإن كانت الأجزاء المذكورة غير كافية أو تخلص بعض البضائع فقط تكمل
أجرتهم من أجرتها

المادة ٧٥

الضباط والملاحون المستأجرون بحصة من الأجرة يأخذون أجرهم من تلك
الأجرة فقط على حسب ما يأخذ القبطان أو المؤجر

المادة ٧٦

تدفع للضباط والملاحين أجر الأيام التي خلصوا فيها بقايا السفينة والأشياء التي
غرقت أيما كان الوجه الذي صار استجارهم عليه

المادة ٧٧

كل من مرض من الملاحين في أثناء السفر أو جرح أو قطع منه عضو سواء كان
ذلك في خدمة السفينة أو في محاربة العدو أو للصوم البحرين يأخذ أجرته
ويعالج وتضميد جرحه وفي حالة قطع عضو منه يعطى له تعويض
ويكون التعويض في حالة القطع ومصاريف المعالجة والتضميد على السفينة
وأجرته إذا نشأ القطع أو المرض والجرح عن خدمة السفينة وأما إذا حصل
المرض والجرح أو القطع من محاربة العدو لحفظ السفينة فتوزع المصاريف
والتعويضات على السفينة وأجرتها ومصرفاتها على وجه توزيع انشادة
البحرية العمومية

المادة ٧٨

المادة ٧٨

إذا كان البحري المريض أو الجرح أو المقطوع عضو لا يمكنه الاستمرار على
السفر بدون خطر يجب على القبطان قبل قيامه أن يفرجه إلى استئابة أو محل
آخر يمكن معالجته فيه على الوجه اللائق وإن يؤدي المصاريف التي يستلزمها
مرضه ومعالجته ورجوعه إذا شئ أو دفعه إذا مات

ويودع لأجل ذلك مبلغا كافيا يجهز له الأداة أو يدفعه لها كغلايل ذلك إذا كان
في بلاد الدولة العلية العثمانية فإن كان في البلاد الأجنبية يودعه عند متصل
الدولة العلية وإن لم يوجد فعند قاضي البلد

وفي هذه الحالة يكون المريض أو الجرح أو المقطوع عضو الحق في أخذ أجرته
إلى اليوم الذي تمكن فيه من الرجوع إلى محل قيام السفينة للسفر لا إلى شفاؤه
فقط وذلك فضلا عن مصاريف رجوعه

المادة ٧٩

إذا جرح أحد البحريين داخل السفينة أو بعد خروجه منها إذا كان الجرح
ناشئا عن مشاورة أو إذا مرض بسبب سلوكه على غير استقامة أو بسبب عدم
الحفاظ على الآداب فيعالج مع ذلك وتضميد جرحه بمصاريف السفينة كما تقدم
وتحيا بطالب يدفع هذه المصاريف وكذلك إذا جرح من خرج من البحرين من
السفينة بدون إذن أو قطع منه عضو أو مرض بسبب مشاورة أو سلوكه
تكون مصاريف معالجته عليه ويجوز للقبطان أن يرفع من الخدمة ولا تدفع
إليه أجرته في هذه الحالة إلا بقدر الأيام التي خدم فيها

المادة ٨٠

إذا مات أحد البحريين في أثناء السفر تكون أجرته مستحقة لورثته على حسب
الأنواع إلا تباغى أنه إذا كان مستأجرا بالمشاهدة تكون أجرته مستحقة إلى
يوم وفاته وإذا كان مستأجرا بالسفرة يكون المستحق نصف أجرته إذا مات في
الذهب أو في المينا المنصودة ويكون المستحق كامل أجرته إذا مات في الرجوع
وإذا كان مستأجرا بحصة من الأرباح أو الأجرة فتكون حصته كلها مستحقة
بعد انتهاء السفر
وإذا قتل أحد البحريين في أثناء دفع العدو أو للصوم البحرين عن السفينة

ووصلت الى بر السلامة فتسحق اجرته بقيلها عن جميع السفرا با كانت كيفية استجاره

المادة ٨١

اذا قبض على أحد البحريين في السفينة وأسرف فلا يكون له الحق في مطالبة القبودان ولا الملاك ولا المستاجر بدفع فدايته بل تعطى له أجرته الى اليوم الذي قبض عليه فيه وأخذ أسرا وأما اذا قبض عليه وأخذ أسرا في أثناء إرساله بحرا أو بر الاجل خدمة السفينة فيكون له الحق في أخذ أجرته بقيلها وياخذ زيادة على ذلك تعويضا لفدايته اذا وصلت السفينة الى بر السلامة

المادة ٨٢

ويكون التعويض مطلوب من ملاك السفينة اذا أرسل الملاح بر أو بحرا في خدمتها وأما اذا أرسل بر أو بحرا في خدمتها أو خدمة المنشورات فيكون التعويض المذكور مطلوب من ملاك السفينة وملاك المنشورات

المادة ٨٣

ويكون قدر التعويض المذكور خمسة وعشرين جنهما مبريا

المادة ٨٤

اذا بيعت السفينة في حال استخدام الملاحين فيها يكون لهم الحق في ارجاعهم بمصاريف السفينة وأخذ أجرتهم الا اذا رضوا بما يتخلف ذلك

المادة ٨٥

اذا رفع القبودان بعض الضباط أو الملاحين من الخدمة لاسباب مقبولة قانونا لا يجب عليه ان يدفع لهم الا الأجر المتفق عليها الى يوم رفعهم من الخدمة وتخصب على قدر مسافة السفر التي قطعوها واذا حصل الرفع قبل الابتداء في السفر فلا يأخذون الأجرة الايام التي خدموا فيها

المادة ٨٦

والاسباب المعبرة قانونا لرفع الملاحين هي أولا عدم الاهلية للخدمة

ثانيا

ثانيا عدم الطاعة

ثالثا الاعتياد على السكر

رابعا التعدي على أحد في السفينة بضرب ونحوه وغير ذلك من الاختلاف المعيبة المرجحة لاختلال النظام في السفينة

خامسا ترك السفينة بدون إذن

سادسا ابطال السفر قهرا أو اختيارا على حسب الاحوال الميمنة في القانون بشأن ذلك

المادة ٨٧

كل من انبت من البحريين انه رقع من خدمته بالامسب مقبول قانونا بعد قيد اسمه في دفتر البحرية فيكون له الحق في اخذ تعويض من القبودان بقدر ثلث الأجرة التي يحق له ان يكتبها في السفر اذا حصل الرفع قبل ابتداء السفر وأما اذا حصل الرفع في أثناء السفر فيكون ذلك التعويض بقدر الأجر الذي يأخذها من وقت رفعه الى انتهاء السفر مع مصاريف رجوعه

ولا يجوز للقبودان في أي حالة من الحالات المذكورة ان يطالب ملاك السفينة بمبلغ التعويض الا اذا كان ماذوناً منهم بالرفع

المادة ٨٨

لا يجوز للضباط والملاحين ان يتنعوا عن الخدمة ويتركوا السفينة الا في الاحوال الاتية وهي

أولا اذا أراد القبودان قبل الابتداء في السفر الذي استقدموا من أجله أن يغير المحل المقصود

ثانيا اذا انشأ قبل الذروع في السفر بحري بين الدولة العاقبة وغيرها او ظهر في أثناء توقف السفينة في ميناء بين الدولة العاقبة والملك المتحدة المقصود السفر اليها بحرب يوقع السفينة في خطر محقق

ثالثا اذا ورد قبل الابتداء في السفر او في أثناء توقف السفينة في ميناء خبر صحيح ان الطاعون أو الحما أو مرض آخر وبأية مسالمة في المحل المقصود سفر السفينة اليه

رابعا اذا انتقلت ملكية السفينة كلها لملاك آخرين قبل الذروع في السفر

نسباً إذا مات القبودان قبل الشروع في السفر أو بعد ملك السفينة من الخدمة

المادة ٨٩

السفينة وأجرها ضمانتان خاصة لأجر البحريين وتعمير سفنهم ومصاريف طرقهم

وهما ضمانتان أيضاً لحصول أصحاب المشغونات على تعويض الخسارة التي تحصل لهم بسبب خيانة الضباط والملاحين أو تقصيرهم أو غمط لملك السفينة مطالبة القبودان بذلك والقبودان مطالبه الملاحين

الفصل السادس

في سند الأبحار

المادة ٩٠

مشاركة أبحار السفينة وتسمى سند الأبحار يلزم أن تكون محررة بالكتابة وتبين فيها اسم السفينة ومقدار حوثلها بحساب الطول والخط العرض والوجه التابعة لها واسم القبودان واسم المؤجر واسم المستأجر والمحل والوقت المتفق على النقص فيها والمحل والوقت المتفق على التفرغ فيها وما وبلغ الأجر في ذلك من أرباح في تلك المشاركة إذا كان التاجر لجميع السفينة أو لبعضها والتعويض المتفق عليه في حالة تأخير الشحن أو التفرغ

المادة ٩١

إذا لم تعين الأيام اللازمة للشحن أو للتفرغ في مشاركة المتعاقدين يكون تعيينها على حسب عرف المحل فإن لم يكن له عرف فثلاثة عشر يوماً متوالية غير أيام الأعياد وتنتهي هذه المدد من وقت إخبار القبودان بأنه مستعد للشحن أو التفرغ

المادة ٩٢

إذا اقتضى الحال شحن بعض المشغونات أو تفرغ في محل وبعضها في محل آخر فزمن الشحن أو التفرغ لا تحسب منه مدة مرور السفينة من المحل الأول إلى المحل الثاني

المادة ٩٣

إذا كانت السفينة مستأجرة بالمشاهدة فيكون إبداء أبحرهما من يوم قيامها إلا إذا أوجد شرط يخالف ذلك

المادة ٩٤

إذا منعت قبل سفر السفينة التجارة مع البلد المقصود السفر إليه فمضى مشاركة الأبحار بدون تعويض لأحد الطرفين على الآخر وانما على الشاحن مصاريف شحن بضاعه وتقريرها

المادة ٩٥

إذا حصل سبب فوري لا يمنع السفينة من السفر الأزمان موقفاً في المشاركة كما كانت ولا وجه للتعويض بسبب التأخير وتبقى أيضاً دون وجه زيادة الأجرة إذا حصل السبب الفوري في أثناء السفر

المادة ٩٦

يجوز للشاحن في أثناء وقوف السفينة أن يخرج بضاعه منها بمصاريف من طرفه بشرط شحنها ثانية وأداء تعويض منه للقبودان

المادة ٩٧

في حالة محاصرة الميناء المعبية لسفر السفينة إليها يجب على القبودان أن يتوجهوا إلى ميناء من الميناء القريبة التي يمكنه أن يرصوها إذا لم يكن عندهم أمر بخلاف ذلك وإن يتغير فيها أو أمر الشاحن أو المرسل إليه مع إخباره بالواقع

المادة ٩٨

السفينة وأدواتها وألحائها وأبحرتها ومشغولاتها ضامنة لوفاء شروط المتعاقدين

الفصل السابع

في سند المشغونات

المادة ٩٩

سند المشغونات يجوز أن يكون باسم شخص معين أو تحت إذنه أو إلى حامله ويلزم أن يبين فيه جنس الأشياء المطلوب نقلها ومقدارها وأنواعها

ويذكر فيه أيضاً اسم الشاحن ولقبه واسم المرسل إليه ومحلها إذا اقتضى الحال ذلك

واسم القبولان ومسكنهما واسم السفينة وجولتها بحساب الطول لاطلة الدولة التابعة لها وكان قيامها بالقر والحل المعين لسفرها اليه ومبلغ الاجرة ويوضع في هامش السند يثبت الاشياء المطلوب نقلها وغيرها

المادة ١٠٠

يكتب من مستندات المشجونات أربع نسخ أصلية بالأقل نسخة منها للشاحن ونسخة لمن كانت البضائع مرسلة اليه ونسخة للقبودان ونسخة لمالك السفينة أو لمن طقمها أو يضع كل من الشاحن والقبودان امضاءه على النسخ الأربع المذكورة في ظرف أربع وعشرين ساعة بعد الشحن

وعلى الشاحن ان يسلم للقبودان في ظرف المدة المذكورة سنداً خلاص بكارك البضائع المشحونة

المادة ١٠١

سند المشجونات المحرر بالكتابة السالفة ذكرها يكون معتداً بين جميع المالكين للمشجونات ويكون حجةً أيضاً بينهم وبين أرباب السبكورناه وأما لأرباب السبكورناه ان يقيموا الأدلة على نفي السند المذكور

المادة ١٠٢

اذا وجد خلاف في مستندات المشجونات شخصاً واحداً يعتمد منها السند الذي بيد القودان اذا كان الياسم المتروك فيه مملوفاً بكتابة الشاحن أو وكيله بالعمولة ويعتبر السند الذي يبرزه الشاحن أو المرسل اليه اذا كان الياسم المتروك فيه أيضاً مملوفاً بكتابة القودان

المادة ١٠٣

يجب على الوكيل بالعمولة أو المرسل اليه الذي استلم البضائع المذكورة في مستندات الشحن أو في سند الإيجار ان يعطى للقبودان وصلاً باستلامها متى طلب منه والا كان ملزماً بجميع مصاريف المرافعة والتعويضات ومقابل العطل الناشئ عن التأخير وكذلك يجب على القودان ان يطلب من استلم البضائع وصلاً باستلامها واذا لم يكن موجراً دفعه ان يحصل على شهادة من ديوان الكمرل تثبت انراج البضائع المذكورة في سند المشجونات والا كان ملزماً بجميع التعويضات لملازم البضائع أو لمستلمها

الفصل الثامن

في أجرة السفينة

المادة ١٠٤

مبلغ أجرة أي سفينة أو مركب من المراكب البحرية يعين بمقداره بمشارطة المتعاقدين وبين في سند الإيجار أو سند المشجونات ويكون لجميع المركب أو يلزم منها أو لسفر كامل أو زمن محدد وبحساب الطول لاطلة أو الكيلو والقطار وبالمقابلة أو على البضاعة التي تشحن من أي شاحن مع بيان حولة المركب بحساب الطول لاطلة

المادة ١٠٥

اذا كانت السفينة مستأجرة كلها ولم يشحن مستأجرها بقدر جميع جوانها لايجوز للقبودان ان يأخذ بضائع أخرى بدون رضا المستأجر فان صار حجم حولة السفينة يضائع أخرى تكون أجرة هذه البضائع لمن استأجر السفينة كلها

المادة ١٠٦

اذا لم يشحن مستأجر السفينة شيئاً في ظرف الميعاد المعين في سند الإيجار أو في القانون فيكون للعلاج الخبار بين ان يطلب التعويض المقرر للتأخير في سند الإيجار أو تعويضاً قدره أهل الخبرة ان لم يحصل الاتفاق عليه في السند المذكور وبين ان يفتح سند الإيجار ويطلب من المستأجر نصف الأجرة ونصف غيرها من المنافع المتفق عليها

ويجوز أيضاً في الحالة المذكورة للمستأجر الذي لم يشحن شيئاً في ذلك الميعاد ان يتنازل عن سند الإيجار قبل ابتداء الايام المفعولة علاوة على المدة المقررة لتوقيف السفينة فيها الشحن بشرط ان يدفع لمؤجرها وقبودانها نصف الأجرة ونصف غيرها من المنافع المتفق عليها في سند الإيجار

المادة ١٠٧

اذا لم يشحن المستأجر في الميعاد المعين الا بعضاً من البضائع المتفق عليها في سند الإيجار يكون للعلاج الخبار بين طلب التعويض المدين في المادة السابقة وبين سفره عما تشحن من البضائع وفي هذه الحالة الأخيرة يكون لجميع الأجرة مستحقاً للمؤجر

المادة ١٠٨

إذا تضمن المستاجر بضائع أكثر من المتفق عليها فله أجره ما زاد باعتبار الأجرة المعينة في سند الإيجار

المادة ١٠٩

إذا تأخير المؤجر أو القبولان جمولة للسفينة زائدة عن حولتها الحقيقية يكون ملزمًا بماتت. يص مبلغ من الأجرة بقدر الزيادة تدعى تعويضًا للمستاجر إنما إذا كان اختياره لا يتجاوز حولتها الحقيقية بحساب الطويلة لا ثلاثة في المائة أو كان موافقًا للشهادة المختصة بقدر حولتها فلا يعتبر الفرق

المادة ١١٠

إذا أجزت السفينة للبضائع التي يشحنها أي شاحن وعين المؤجر أو القبولان ميعاد اتفق السفينة فيه الشاحن يجب عليه بعد هذا الميعاد أن يسافر في أول دبرج موافق للسفر إلا إذا اتفق مع الشاحن على ميعاد آخر

المادة ١١١

إذا أجزت السفينة للبضائع التي يشحنها أي شاحن ولم يعين للشحن ميعاد يجوز لكل واحد من الشاحنين أن يخرج منها بضائع بشرط أن يردها للقبولان مسند الشحن المضى منه أو يؤدي كفيلا بسند الشحن الذي سبق إرساله مع دفع نصف الأجرة المتفق عليها فضلا عن مصاريف الشحن والتفريغ ودفع مصاريف نقس البضائع الأخر التي يلزم نقلها لاجل إخراج البضائع المذكورة ومع ذلك إذا كانت السفينة أخذت ثلاثة أرباع حولتها وطلب أكثر الشاحنين السفر وجب على القبولان أن يسافر في أول دبرج موافق بعد التنبيه عليه بثمانية أيام من غير أن يجوز لأحدهم أن يخرج بضائعه

المادة ١١٢

إذا اشحت بضائع في السفينة بغير علم مؤجرها أو قبولانها يجوز للقبولان مادام في محمل الشحن أن يخرجها إلى البر في المحل المذكور بعد تسببه رسمي بإخراجها بعان للشاحنين بالطرق المقررة قانونًا أو يأخذ أجرتها على معرف دفع في ذلك المحل على البضائع التي من قبيلها وإذا لم يجرى وجود تلك البضائع إلا بعد سفر السفينة فليس له إخراجها إلا في المحل المعين لها وأعماله أن يأخذ أجرتها على السعر

المنصوصة

المذكور

وإذا أخرج الشاحن بضائعه في أثناء السفر يكون ملزمًا بمادفع أجرتها بالتكامل ويدفع جميع مصاريف النقل الناشئة عن إخراجها وإذا أخرجت البضائع بسبب أفعال القبولان أو غلطه فالقبولان فضلا عن عدم الحق له في أخذ أجرة أحملا لا يكون ملزمًا بجميع المصاريف والتعويض إذا كان له وجه لعدم وقائه بشرط الإيجار

المادة ١١٣

إذا وقفت السفينة في وقت قيامها للسفر أو في أثناءه أو في محمل تفريغ البضائع بفعل مستأجرها أو بسبب أهله أو أعمال أحد الشاحن فيكون المستاجر أو الشاحن المذكور ملزمًا بالمصاريف والخسارة الناشئة عن التأخير لمؤجر السفينة أو قبولانها أو لغيرهم من الشاحنين وإذا كانت السفينة مؤجرة لها أو أياها ورجعت بلا شحن أو بشحن غير كامل فيسحق القبولان الأجرة كاملة ونحو بضائع التأخير أيضا إذا حصل تأخيرها

المادة ١١٤

وكذلك يكون مؤجر السفينة أو قبولانها ملزمًا بالتعويض لمستأجرها إذا أصار بوقف السفينة أو تأخيرها في وقت قيامها للسفر أو في أثناءه أو في محمل تفريغها بسبب تقصير أعمال المؤجر أو القبولان المذكور ويكون تقدير التعويض المذكور في هذه المادة وفي المادة السابقة بغير أهله خيرة

المادة ١١٥

إذا اضطرت القبولان إلى قلقلطة السفينة في أثناء السفر يجب على مستأجرها أو شاحناتها أن يتطرح حق يحصل زرعها أو يخرج منها بضائع مع دفع الأجرة كاملة ودفع ما يخصه في الخسارة البحرية العمومية إذا كانت وإذا كانت السفينة مؤجرة للمشاهرة فليس عليه أجرة مدة القلقلطة وإن كانت مؤجرة بالسفرة فليس عليه زيادة أجرة وإذا لم يمكن قلقلطة السفينة يجب على القبولان استئجار سفينة أو أكثر بمصاريف من طرفه لنقل البضائع إلى المحل المعين لها بدون أن يطلب زيادة أجرة

وإذا لم يكن القبطون ان يستاجر سفينة أو أكثر فلا تسحق الأجرة إلا بقدر السفر الذي حصل
وفي هذه الحالة الأخيرة يكون ثقل بضائع كل واحد من الشاحنين متوطنا به وانما
يجب على القبطون ان يحضروا بها إلى الميناء التي هو عليها وان يتخذ في أثناء ذلك جميع
الطرق اللازمة لحفظ المتصونات وهذا كله اذا لم توجد شروط بخلاف ذلك بين
الطرفين

المادة ١١٦

إذا ثبت المستاجر أن السفينة كانت غير صالحة للسيرة وقت قيامها للسفر فضيع
على القبطون أجرته ويكون مسئولاً عن الخسارة التي تحصل للمستاجر
وقبل التمسك على ذلك مع وجود شهادة الكشف على السفينة وقت قيامها
للسفر

المادة ١١٧

تسحق الأجرة على البضائع التي اضطر القبطون الى بيعها للحصول على المؤونة
وقطعة السفينة ولو أزمها الآخر الضرورية مع احتساب أثمانها بالبحر الذي يساع
به باقي البضائع أو أثمانها في محل التقريب اذا وصلت السفينة الى البر السلامة وإذا
هلكت السفينة تحسب على القبطون قيمة البضائع بالاثمان التي باعها بها مع
استمرارها الأجرة على قدر السفر الذي حصل

وانما يبقى في هاتين الحالتين الحق المقر للملاك السفينة على مقتضى العبارة
الثانية من المادة ٣٠ وإذا نشأت عن الأجراء مقتضى الحق المذكور خسارة
لمن يبع بضائعهم أو رهنه توزع تلك الخسارة على اثمان البضائع المذكورة
التي وصلت الى المحل المعين لها أو تجت من الفرق الذي حصل بعد الحوادث
البحرية التي أوجب البيع أو الرهن ويكون التوزيع نسبة قيمة كل من اثمان
تلك البضائع

المادة ١١٨

إذا منعت التجارة مع البلدة التي مارست السفينة إليها وجبرت بسبب ذلك على
الرجوع عن مكنوناتها فلا يكون القبطون مستحقاً للأجرة الذهب ولو كانت
مستاجر تذهاباً وإياباً

المادة ١١٩

إذا وقفت السفينة مؤقتاً أثناء سفرها وكان ذلك بامر دولة من الدول لا تسحق
أجرة مسدة توقيفها إذا كانت مستاجر بالمسافرة ولا زيادة أجرة إذا كانت
مستاجر بالسفرة
وما كولات الملاحين وأجرهم في زمن توقيف السفينة تعد من الخسارات
البحرية

ويجوز للشاحن في مسدة التوقيف ان يخرج منها بضائع بحسارته من طرفه
بشرط ضمانها بأيا بحساريف من طرفه أيضاً أو اداء تعويض للمؤجرها أو
للقبطون

المادة ١٢٠

ياخذ القبطون أجرة البضائع التي ألقيت في البحر لاجل السلامة العمومية بشرط
دفعه ما يخصه منها

المادة ١٢١

لا تسحق أجرة على البضائع التي تم للسبب غرق السفينة أو ارتكازها على
شعب ولا على البضائع التي ينهبها اللصوص البحر يون أو يأخذها العدو
وعلى القبطون ان يرد الأجرة التي صرفت له مقبلاً اذا لم يوجد بشرط يخالف ذلك

المادة ١٢٢

إذا اختدبت البضائع والسفينة أو تخلصت البضائع من الغرق بمساعدة القبطون
ومشاركته ما أخذ أجرة كاملة الى المحل الذي أخذ فيه العدو البضائع أو محمل
الغرق اذا كان القبطون لا يمكنه توصيله الى المحل المقصود
وإذا وصل البضائع الى المحل المقصود يأخذ الأجرة تمامها مع دفع ما يخصه في بدل
الفسدية وأما اذا لم يشارك القبطون في الخلاص فلا تسحق أجرة أصلاً على
البضائع التي صار تخليصها الى البحر أو الساحل ومات بعد التخليص الى أيديها

المادة ١٢٣

يوزع بدل القذا على البضائع والسفينة وأجرتهما أو أجرة الملاحين فلا تدخل
في التوزيع
ويكون التوزيع المذكور على غن البضائع الجارية في محمل إخراجها بعد

استزال المصاريف وعلى نصف قيمة السفينة في الحبل المذكور وعلى نصف أجزائها

المادة ١٢٤

إذا امتنع المرسل اليه عن استلام البضائع جاز للقبودان بعد التسليم عليه بالاستلام تبنيها جميعا لاجراء بيع البضائع كلها أو بعضها امام المحكمة لأخذ أجرته والخسارة البحرية والمصاريف وإذا زاد شيء بعد ذلك يحصل على أمر من المحكمة بإيداعه

أما إذا لم تكف البضائع لوفاء جميع ما ذكر في قبودان الحق في مطالبة الشاحن بالباقي

المادة ١٢٥

لا يجوز للقبودان ان يحجز البضائع في السفينة بسبب عدم دفع أجزائها أو الخسارة العمومية والمصاريف بل يجوز له ان يطلب ايداعها عند غير أصحابها لئلا يدفع المدين له وإذا كانت البضائع قابلة للتلف يجوز ان يطلب بيعها الا اذا أدى المرسل اليه كفا لا بالدفع وإذا وجدت خسارة بحرية عمومية ولم يكن يتوزعها على الا يجوز له ان يطلب ايداع مبلغ يقدره القاضي أو أداءه كقبول معقود

المادة ١٢٦

للقبودان التقدم والاولوية على جميع المدينين في استيفاء أجرته والخسارات البحرية والمصاريف التي على البضائع المنصوبة في سفينته انما لا يكون له التقدم والاولوية المذكوران الا في مدة خمسة عشر يوما بعد تسليم البضائع ما لم تتمثل ليدفعها أصحابها

المادة ١٢٧

إذا تقلس الشاحنون أو المدينون بحق في البضائع قبل انقضاء الخمسة عشر يوما المذكورة لا يزال امتياز القبودان اقباعا على تلك البضائع ويقدم على جميع مداني المقلين لأخذ ما هو مستحق له من الأجرة والمصاريف والخسارات

المادة ١٢٨

إذا حصل اتفاق على دفع الأجرة بحسب عدد بضائع أو كيلها أو قياسها أو وزنها فيكون للقبودان الحق في طلب عدد البضائع أو كيلها أو قياسها أو وزنها في وقت

اجرائها

اخر اجهاوا إذا عمل في اجرائها ذلك يكون للمرسل اليه حق في ان ثبت العيب والعدد والكيل أو القياس أو الوزن ولو شهدا بتوهمهما من استخدام في اجرائها بعد حذف البضائع

وإذا وجدت شبهة تدل على ان البضائع تلفت أو فسدت أو مرق منها شيء أو نقصت فبالقبودان أو المرسل اليه أو من كان له حق فيها ان يطلب الكشف عليها بعرفة المحكمة وتقدير الخسارة في نفس السفينة قبل اخراج البضائع المذكورة منها

المادة ١٢٩

إذا كان التلف في البضائع أو النقصان غير ظاهر في الخارج يجوز اجراء الكشف عليها بعرفة المحكمة ولو بعد انتقالها للمرسل اليه بشرط ان يكون ذلك في ظرف ثمان وأربعين ساعة بعد ائراجها وبشرط اثبات انها هي عينها على حسب ما هو منصوص بالمادة السابقة أو بطريق آخر من الطرق المقررة في القانون

ويبقى الحق للمرسل اليه في الحصول على الكشف على البضائع بعرفة المحكمة في ظرف ثمان وأربعين ساعة بعد تسليمها اليه ولو أعطوا وصلا على سند الشحن أو أعطوا سند امتنعة أو استلامها بشرط ان يذكر في الوصل المعطى على سند الشحن أو السند المتفرده مظهر حصول التلف في البضائع أو فسادا أو مرقاة أو نقصان

المادة ١٣٠

إذا وفي كل من مؤجر السفينة والقبودان بمقتضيات سند الايجار فيما يخص بهما فليس للمستاجر أو الشاحن ان يطلب تنقيص الأجرة المنفق عليها

المادة ١٣١

لا يجوز للشاحن ان يترك في مقاييله الأجرة البضائع التي نقصت أثمانها أو تلفت بسبب عيوب الناشئة عنها أو بسبب قهري ولكن إذا سالت أو عينة التبيد أو الزيت أو العسل أو نحوها من المنافع بحيث صارت غارقة أو فريسة من الفراغ يجوز تركها في مقاييله الأجرة

التصل التاسع

في المسافرين

المادة ١٣٢

إذا لم تكن السفينة معدة لنقل المسافرين مثل سفن البوسة وغيرها من السفن المعدة لنقلهم فلا يجوز الزام القبولان بأخذ مسافرين ليس لهم شأن في المنصوات

المادة ١٣٣

يجب على المسافر الذي قبل في السفينة مراعاة جميع أحكام القبولان المتعلقة بحسن الاستطام في السفينة

المادة ١٣٤

تعين أجرة سفر المسافر بمشارطة أو تذكرة مرور يجوز أن يكتب لحاملها أو باسم المسافر

وإذا حصل السفر ولم يوجد شرط بالكتابة بمقدار الأجرة تعين بالقياس على أجرة المثل وفي حالة عدم اتفاق الشرطين يحصل التعيين بمعرفة المحكمة

المادة ١٣٥

إذا صرح في المشارطة أو في تذكرة المرور باسم المسافر فلا يجوز له أن يتنازل عن حقه لغيره بدون رضا القبولان

المادة ١٣٦

إذا لم يحضر المسافر في السفينة قبل البدء في السفر ولا بعده أو خرج من السفينة ولم يرجع إليها في الوقت المعين لقيامها يجوز للقبولان أن يسافروا بإيجاب عليه انتظاراً وعلى المسافر دفع أجرة السفر كاملة

المادة ١٣٧

إذا تخبر المسافر قبل البدء في السفر بأنه يريد فسخ مشارطته سفره أو مات بدون أن يتغير بذلك أو منعه مرض أو سادته أخرى تختص به عن الذهاب إلى السفينة فلا يجب عليه إلا دفع نصف أجرة السفر

وإذا لم يتغير بإرادته فسخ مشارطته السفر ولم يحصل حادثه من الحوادث السالفة ذكرها إلا بعد الانتهاء في السفر فيجب عليه أن يدفع الأجرة كاملة

المادة ١٣٨

تجل مشارطة السفر بالكلية إذا تلفت السفينة بحادثة بحرية

المادة ١٣٩

يسوغ للمسافر أن يفسخ مشارطته سفره إذا حصلت حرب وصارت السفينة معرضة لخطف قبض العدو عليها ولا يمكن اعتبارها أنها أطلقت في سيرها أو حصل منع السفر أو توقفه قبل ابتداءه أو بعده بسبب قوة هربية أو بسبب آخر غير حاصل من القبولان ولا القومبانية التابع لها

وكذلك يسوغ للمؤجر أو القبولان أو القومبانية التابع لها أن تفسخ المشارطة إذا انقطع السفر في حال من الأحوال المذكورة واقتضى الحال تركه لتكون السفينة مخصصة في الأصل لنقل البضائع وليكن نقلها بسبب غير ناشئ عن تقصير المؤجر أو القبولان أو القومبانية

المادة ١٤٠

إذا فسخت المشارطة في الأحوال المبينة في المادتين السابقتين فليس على أحد الطرفين تعويض الآخر

ومع ذلك إذا حصل الفسخ بعد البدء في السفر فعلى المسافر أن يدفع أجرة السفر على قدر المسانعة المقطوعة

المادة ١٤١

إذا اقتضى الحال ترميم السفينة في أثناء السفر يجب على المسافر أن يدفع أجرة سفره كاملة ولو لم يرض بالتدعيم ترميمها ولكن إذا انطوت نهاية الترميم فعلى المؤجر أن يسكنه مجاناً في مسكن إلى وقت انقضاء السفر ثانياً وإن يوفي بجميع ما التزم به بمقتضى ما في المشارطة أو تذكرة المرور بشأن الماكولات

ومع ذلك إذا عرض المؤجر على المسافر أن ينزله في سفينة أخرى مثل السفينة المؤجرة ليسافر فيها من غير إخلال بحقوقه الأخر المتفق عليها إلى أن يصل إلى الميناء المقصود واستمع المسافر عن قبول ذلك فليس له أن يطالب بالسكن والمؤونة إلى وقت الشروع في السفر ثانياً

المادة ١٤٢

وإذا لم يوجد شرط بشأن مأكولات المسافر فعليه أن يتحصل عليها بمعرفة نفسه ولكن إذا فرغت المؤونة منه بسبب حادثه غير مشروعة الحصول أو بسبب امتداد مدة السفر فعلى القبولان أن يعطيه القوت الضرورى وعن لائق كما أن المسافر

يجب عليه اذا كان عنده ما كولات دائمة عن التزوم أن يعطى منها لاهل السفينة
بمقتضى المادة ٦٤

المادة ١٤٣

لا يجب على المسافر أن يدفع أجر على أشياء السفر التي يسوغ له ادخالها في
السفينة بمقتضى المشاورة ما لم يوجد شرطاً يخالف ذلك

المادة ١٤٤

يعتبر المسافر كالسائح بالنسبة الى أشياءه التي في السفينة

المادة ١٤٥

ولذلك يكون للمسافر الذي سلم أشياءه للقبودان لحفظها عنده المستأجر
السفينة من الحقوق وعليه ما عليهم من الواجبات فيما يخص تلك الأشياء
فإن لم يسلها للقبودان أو لما مورباً سلامها بالتبليغ عنه وإضاها تحت نظره
لا يكون له حق في طلب تعويض من القبودان إذا فسدت أو اعتراها ضرر إلا إذا
كان قد فدها أو ألحق أضرارها حصل بفعل القبودان أو تقصيره أو بفعل الملاحين
أو تقصيرهم

المادة ١٤٦

إذا توفي أحد المسافرين في أثناء السفر يجب على القبودان إجراء الطرق اللازمة
على حسب الأحوال لحفظ أمتعته وتسليمها الى ورثته

المادة ١٤٧

للقبودان حق حبس الامتعة التي أحضرها المسافر في السفينة وحق الامتياز
عليها لاخذ المستحق له من أجرة السفر وعن الماء كولات ولكن لا يكون له هذا
الحق إلا إذا كانت الأشياء مخصصة له أو مودعة عنده عند شخص آخر

المادة ١٤٨

لا يجب على القبودان ولا يسوغ له أن يرسو في ميناء أو يوقف السفينة في أثناء
السفر بناء على طلب مسافر أو لأجل مصلحة الخصوصية
ولكن إذا أصاب مسافر أمر مرض معد يلزم أخراجه من السفينة ولو كان في أول
برسكون يمكن القبودان الرموقه

الفصل العاشر

في مشاورة الاقتراض البحرية

المادة ١٤٩

مشارطة الاقتراض البحرية هي عقد يقرض مبلغ على السفينة أو على
مشتقواتها أو على سائر ما يشرط أنه إذا هلك أو تلفت تلك الأشياء الضامنة
لوفاء المبلغ المقرض بمعدته بحرية بضائع على المقرض المبلغ المذكور مع أرباحه
الموافق عليها إلا إذا أمكنه أن يستوفي حقوقه مما تخلص منها وأما إذا وصلت الى
بالسلامة فيدفع له المبلغ مع أرباحه البحرية أعني مع فوائده المتفق عليها
ولو سمر أو زيد من السعر المقرض في القانون

المادة ١٥٠

تكون مشاورة الاقتراض البحرية بسند رسمي أو غير رسمي وبذكريه ماهوآت
أولاً اصل المبلغ المقرض ودفتر فوائده البحرية المتفق عليها
ثانياً الأشياء التي حصل الاقتراض عليها
ثالثاً اسم السفينة واسم ولقب وكيل من مالكيها وقبودانها والمقرض
والمقرض

رابعاً بيان السفر الذي حصل لأجله الاقتراض والمدة المعينة للاقتراض
المذكور إذا حصل لشدة أو لمدة معينة
خامساً وقت الوفاء بالمبلغ المقرض
سادساً اليوم والشغل اللذان حصل فيهما الاقتراض

المادة ١٥١

يجوز السند الرسمي في عمالة الدولة العلية العثمانية أمام الموظف العمومي الذي
يختص بذلك في البلاد الأجنبية بحراً أمام قنصل أو الدولة العلية وإن لم توجد
فأمام الحاكم المحلي الذي من خصائصه ذلك على حسب الرسوم المعتادة

المادة ١٥٢

إذا عرفت مشاورة الاقتراض بسند غير رسمي يجب على المقرض قرضاً بحراً بأن
يقض على التصديق عليه وتحميله في ظرف عشرة أيام من تاريخه بشكلم كتاب
الحكمة الابتدائية أو أمام أحد الحكام المينيين في المادة السابقة على حسب

الاحوال

المادة ١٥٣

إذا لم تراعى أحكام المادتين السابقتين تزول عن المناقطة صفة الاقتراض البحري وتقلب إلى قرض عادي وينزل حينئذ امتياز المقرض في الأشياء الضامنة للوفاء به منه ويكون المقرض ملزوما دون غيره بدفع أصل المبلغ مع فوائد القانونية

المادة ١٥٤

يجوز تغير سند الاقتراض البحري تحت إذن شخص معين وفي هذه الحالة تنتقل الملكية فيه بطريق التصويل بالكيفية المقررة فيما يخص الكمبيالات فإذا صار تحويلها يقوم المحال مقام التحويل سواء كان في الربح أو الخسارة بدون أن يكون التحويل المذكور لازما وما يشي سوى ضمان وجود القرض البحري والضمان أن كل له وجه لا يشمل الفوائد البحرية إلا إذا وجد شرط صريح بذلك

المادة ١٥٥

ويجوز أن يكون الاقتراض البحري على جسم السفينة أو على سهم قاعدتها أو ألاتها أو أدواتها أو طقمها أو مؤناتها أو مصنوعاتهما أو على جميع هذه الأشياء معا وعلى جزء معين من كل واحد منها

المادة ١٥٦

كل قرض بحري يحصل بمبلغ أزيد من قيمة الأشياء التي وقع عليها القرض يجوز الحكم بطلانه بناء على طلب المقرض ويجب دفع أصل المبلغ مع فوائد القانونية إذا ثبت حصول غش وتدليس من المقرض

المادة ١٥٧

وإذا لم يحصل غش ولا تدليس تكون مشاركة المقرض معتبرة بقدر قيمة الأشياء المخصصة للمبلغ المقرض على حسب التقييم الذي عمل عليها أو اتفق عليه وما زاد من المبلغ المقرض عن ذلك يدفع مع فوائد القانونية

المادة ١٥٨

كل اقتراض على أجرة السفينة المأمول الحصول عليها أو على ربح مأمول نوله من البضائع منوع فإذا اقترض شخص مبلغا على ذلك لا يكون له الحق إلا في اخذ رأس ماله بلا فوائد

المادة ١٥٩

وكذلك كل قرض بحري للملاحة السفينة أو لأشخاص بحريين على أجرهم سواء كانت بالمشاهرة أو بالسفرة ممنوع والمقرض يعامل بالوجه المذكور في المادة السابقة

المادة ١٦٠

تخصص بوجه الامتياز السفينة وأدواتها ومهماتهم أو طقمها أو مؤناتها وأجزائها المكتسبة لوفاء أصل وفوائد المبلغ المقرض قرضا بحريا على السفينة وتخصص التصحونات أيضا لوفاء أصل وفوائد المبلغ المقرض قرضا بحريا عليها وإذا حصل الاقتراض على شيء مخصوص من السفينة أو مصنوعاتهما فلا يكون الامتياز إلا في ذلك الشيء بقدر الجزء المخصص للاقتراض

المادة ١٦١

إذا اقترض القبطون قرضا بحريا في جهة أقامة ملاك السفينة أو وكلائهم بدون إذن رسمي ولا توسط منهم فيه فلا يكون الامتياز ولا الدعوى الأعلى حصنة القبطون في السفينة والأجرة

المادة ١٦٢

حصة من لم يؤد من ملاك السفينة ما يخصه في اللازم لأعداده للسفر في الحالة المينة في المادة ٤٨ في طرف أربع وعشرين ساعة من وقت التنبيه الرسمي عليه بذلك تخصص لوفاء المبالغ التي تقتضى لفاتطة السفينة ومؤونتها ولو في محل أقامت

المادة ١٦٣

المبالغ المقرضة ولو أزم سفر السفينة الأخير بصيرتها بوجه الأولوية والتقدم على المبالغ المقرضة لسفر سابق عليه ولو قبل في المناقطة أن هذه المبالغ كانت من قبل في ذمة المقرض أو أقيمت لتجديده أو أعيد لها أو المبالغ المقرضة في أثناء السفر فتكون مقدمة في الوفاء على المبالغ التي اقترضت قبل قيام السفينة وإذا اقترضت عدة مبالغ في أثناء سفر فالمبلغ المقرض أخيرا يكون في كل الأحوال مقدما على السابق عليه وأما المبالغ التي اقترضت في أثناء سفر واحد في حين واحد ربي عليها اضطارا

وكان اقتراضها في مدة الاقامة فيها تكون في درجة واحدة

المادة ١٦٤

إذا اقترض شخص قرضا بحرا على بضائع المشحونة في سفينة معينة في مشاركة الاقتراض وصار شخص تلك البضائع فيها بعد في سفينة أخرى ثم هلك ولو بجاذبه بحرية فلا يترتب على هلاكها ضياع حقوقه الا اذا ثبت قانونا أن شحنتها في سفينة أخرى حصل بسبب قهري

المادة ١٦٥

لا يجوز المطالبة بالمبلغ المقرض اذا هلكت الاشياء التي حصل عليها القرض بالكلية أو قبض عليها العدو وحكم بحجزه أو قبضه عليها أو كان الهلاك أو القبض بائنة معلومة أو بسبب قهري في زمان ومكان الاخطار للدين لاجلها ما حصل الاقتراض

وإذا صار تخليص بعض الاشياء المخصصة للقرض فيبقى للمقرض الحق فيما صار تخليصه

المادة ١٦٦

لا يكون على المقرض التفصيص الذي يحصل في ذات الاشياء أو قيمتها ولا هلاكها بسبب العيب الناشئ عنها وكذلك الخسارة الناشئة عن فعل المقرض أو عن تقصير الملاحين

المادة ١٦٧

إذا غرقت السفينة يكون دفع المبالغ المقرضة قرضا بحرا بقدر قيمة الاشياء التي صار تخليصها وكانت مخصصة للقرض في المشاركة بعد استئصال حصار بق التخليص

المادة ١٦٨

إذا لم يحصل تعيين زمن الاخطار البحرية في مشاركة القرض البحري تعتبر مدته بالنسبة الى السفينة والاشياء وأدواتها وطاقمها ومؤناتها من الوقت الذي قامت السفينة فيه للسفر الى الوقت الذي فيه ألقيت مراسيلها أو صار ربطها في الميناء أو المحل المقصود

وبالنسبة الى البضائع تعتبر مدة الزمن المذكور من الوقت الذي فيه شحنت تلك

البضائع في السفينة أو في الصنادل المعينة لنقلها اليها أو من يوم المشاركة إذا كان الاقتراض على بضائع مشحونة حصل في أثناء السفر الى الوقت الذي فيه صار اشراجها الى البر أو كان يلزم اشراجها اليه في المحل المقصود

المادة ١٦٩

إذا لم يحصل بالتفعل السفر الذي من أجله حصل القرض البحري يكون للمقرض حق في أن يطلب بالامتنياز رأس ماله وفوائده القانونية دون الارباح البحرية ولكن اذا ابتدأ زمن الاخطار على حسب المادة السابقة يكون له الحق في الارباح البحرية

المادة ١٧٠

إذا اقترض شخص قرضا بحرا على بضائع وعدت السفينة والمشحونات فيها اغلا ثرا فتمنع من الدين بسبب ذلك ما لم يثبت انه كان موجودا فيها بضائع بقدر المبلغ المقرض

المادة ١٧١

يشترك المقرض قرضا بحرا في الخسارات البحرية العمومية ويستل ذلك محاله على المقرض ولو وجد شرط بخلاف ذلك ويشترك أيضا في الخسارات البحرية الخصوصية إذا لم يوجد شرط يقضي بغير ذلك ويكون هذا الاشتراك بنسبة رأس المال المقرض والارباح البحرية المستترطة

المادة ١٧٢

إذا حصل قرض بحري وسيكورتاه على سفينة واحدة أو على مشحونات واحدة وغرقت السفينة أو المشحونات فتقسم أثمان الاشياء المخصصة من الفرق بين المقرض قرضا بحرا في مقابلة رأس ماله فقط وبين صاحب السيكورتاه في مقابلة المبالغ المعمولة عليها السيكورتاه بنسبة كل واحد منهما بدون اخلال بالامتنيازات المبينة في المادة الخامسة

الفصل الحادي عشر

في السيكورتاه

الفرع الاول

في صورة مشاركة السيكورتاه في مقابلة العمل عليه

المادة ١٧٣

السيكورتاه البحرية هي عقد به يتكفل المؤمن الذي هو صاحب السيكورتاه للمؤمن له الذي هو صاحب البضائع أو السفينة أو نحوها في مقابلة عوائد متفق عليها تسمى معلوم السيكورتاه بما يدفع بقدر المبلغ المعين في شريطة السيكورتاه الاخطارات التي تحصل للمؤمن له بمجادة بحرية في الاشياء المعرضة لخطر السير في البحر

المادة ١٧٤

تكون شريطة السيكورتاه بعقد رسمي أو غير رسمي وتكتب بدون تخطئ يابض وبين فيها ما هوأت

أولا تاريخ السنة والشهر واليوم والساعة اللاتي تحررت فيها
ثانيا اسم المؤمن له ومحلته ومكان كونه صاحب الاشياء المعمول عليها السيكورتاه أو وكيله بالعمولة واسم المؤمن ومحلته
ثالثا جنس البضائع أو الاشياء المعمول عليها السيكورتاه وقيمتها الحقيقية أو المقدرة والمبالغ التي تنصع الكفالة به من أجل تلك البضائع أو الاشياء

رابعا الاخطارات التي يقبلها المؤمن على ذمته
خامسا الاوقات التي تنسحق وينتهي فيها الاخطارات التي على ذمة المؤمن
سادسا معلوم السيكورتاه
سابعا اسم القبولان واسم السفينة ومكان صفتها
ثامنا المحل الذي تحت أو تحت البضائع فيه
تاسعا المساء التي سافرت أو تسافر منها السفينة
عاشرا المين أو الموارد التي يلزم فيها الشحن أو التفريغ وكذلك المين والموارد التي يلزم دخول السفينة فيها

الحادي عشر قبول المتعاقدين بتكليفهم بمكين مختارين في حال حصول منازعة إذا كان هذا التكليف متفقاً عليه

الثاني عشر جميع الشروط الاخر التي يتفق عليها المتعاقدان

المادة ١٧٥

يجوز ان تشمل المناوطة الواحدة على عدة سيكورتاه سواء كانت بسبب البضائع أو بسبب معلوم السيكورتاه أو بسبب تعدد المؤمنين

المادة ١٧٦

يجوز ان تكون السيكورتاه على ما يأتي
أولاً جسم السفينة وسهمها عديم الغارفة كانت أو مشحونة بمجزة أو غير مجزة وتوحدتها أو مجزئتها
ثانياً أدوات السفينة وألاتها
ثالثاً تجهيزاتها
رابعا المؤونة
خامساً المبالغ المقرضة قرضاً بحرياً
سادساً البضائع المشحونة
سابعاً جميع ما يتقوم بالتقود من الاوراق التجارية أو غيرها من الاشياء ويكون معرضاً لخطر السفر في البحر

المادة ١٧٧

ويجوز عمل السيكورتاه على الاشياء السالفة ذكرها كلها أو بعضها منضمها بعضها الى بعض أو منفرداً ويجوز عملها في زمن السلم أو زمن الحرب وقبل سفر السفينة أو في أثناءه ويجوز عملها للذهب والاياب أو لاحدهما فقط والسفرة كاملة أو نذمة معينة لجميع الاسفار والنقل في البحر أو النهر أو الخليج الصالح لسير السفن فيه ولجميع اخطار السفر في البحر أو النهر

المادة ١٧٨

إذا حصل غش في تقويم الاشياء المعمولة عليها السيكورتاه أو صار تغيير اسمها أو امتيازها يجوز للمؤمن ان يطلب الكشف على تلك الاشياء وتقويمها بدون اخلال بحقه في اقامة دعوى أخرى مدنية كانت أو جنائية

المادة ١٧٩

إذا لم يعلم المؤمن له في أي سفينة تحت البضائع الواردة له من بلاد أجنبية يعاقب من تعيين اسم القبولان واسم السفينة بشرط ان يذكر عدم علمه بذلك في سند

المسكورتاه مع بيان التاريخ والامضاء الموضوعين على المكتوب الاخير الوارد اليه اعلاما بنص البضائع او ترخيصا بعمل المسكورتاه ولا يجوز في هذه الحالة عمل المسكورتاه الا لمدة معينة

المادة ١٨٠

اذا لم يكن المؤمن له عالما بحسب وثيقة البضائع المرسله او المقتضى تسليمها اليه جاز له ان يعمل المسكورتاه عليها بدون تعيينها بغير الاسم العام كلفظ البضائع ولكن يلزم ان يذكر في سند المسكورتاه اسم من ارسل اليه البضائع ومن يجب تسليمها اليه مالم يوجدها بخلاف ذلك ولا يدخل في هذه المسكورتاه مسكوكات الذهب والفضة ولا سبائكهما ولا الماس ولا اللؤلؤ ولا الحلى ولا الاختار الخيرية

المادة ١٨١

اذا حصل الاتفاق في سند المسكورتاه على غن ثمن يتقود اجنبية يتدبره الذي يساويه بالتقود المتفق عليها بحسب تقود البلد على حسب سعرها الجاري في محل ورقه وضع الامضاء على السند

المادة ١٨٢

اذا لم تعين قيمة البضائع في سند المسكورتاه يجوز اثبات مقدارها بموجب قاعنها المستقلة على اثمانها الاصليه الواردة من بلادها او بموجب الدفاتر وان لم توجد القاعنه والدفاتر المذكورة تقوم تلك البضائع على حسب السعر الجاري في وقت شحنها ومحله على ذلك جميع العوائد المدفوعة والمصاريف المنصرفة الى وقت تزييلها في السفينة

المادة ١٨٣

اذا عملت المسكورتاه على بضائع راجعة من بلد لا يعرفها الا بالمقايسة ولم تقدر اثمانها في سند المسكورتاه يصح برتد تلك الاثمان على حسب قيمة البضائع التي اعطيت في مقابلتها وتضم اليها مصاريف النقل

المادة ١٨٤

اذا لم يعين في سند المسكورتاه زمن الاخطار يتدنى وينتهي في الزمن المبين لمشاركة القرض البحري في المادة ١٦٨

المادة ١٨٥

لا يجوز للمؤمن له قبل ان يختص بالاشياء التي سبق عمل المسكورتاه على قيمتها بشاؤها ان يعمل مسكورتاه مرة ثانية للزمن بعينه والاختار نفسها والا كانت لاجترة ولكن يجوز للمؤمن في كل وقت ان يعمل مسكورتاه اخرى مع احتجاب مسكورتاه اخرى من على البضائع التي عملت المسكورتاه عليها معه ولا يكافئه يجوز ايضا للمؤمن له ان يعمل مسكورتاه على نفس معلوم المسكورتاه ويجوز ان يكون معلوم المسكورتاه الثانية اقل او اكثر من معلوم المسكورتاه الاولى

المادة ١٨٦

معلوم المسكورتاه المتفق عليه في زمن الصلح لا يجوز زيادته اذا طرأت حرب كانه لا يجوز تنقيصه بسبب انعقاد الصلح الا اذا وجد شرط بخلاف ذلك بين المتعاقدين واذا لم يعين في سند المسكورتاه مقدار الزيادة او النقصان عن المعلوم المتفق عليه فيكون تعيينه بمعرفة المحاكم او المحكمين المختارين مع مراعاة الاخطار والاحوال والشروط المتفق عليها في السند المذكور

المادة ١٨٧

اذا عدت البضائع التي عملت عليها المسكورتاه وشحنها القبولان على قيمته في السفينة التي تحت ادارته وجب عليه ان يثبت المؤمن انه اشترها و يبرز سند شحنها بحسب عليه من اثنين من عمدة الملاحين

المادة ١٨٨

كل بحري او مسافر محضر من البلاد الاجنبية بضائع معمولة عليها مسكورتاه في ممالك الدولة العلية العثمانية يجب عليه ان يسلم في محل الشحن نسخة من سند الشحن الى قنصل الدولة المذكورة وان لم يوجد في تاجر معتبر من رعاياها او الى قاضي ذلك المحل

المادة ١٨٩

اذا افلس المؤمن قبل انتهاء زمن الاخطار يجوز للمؤمن له ان يطلب فسخ مشاركة المسكورتاه اذا لم يقدم المؤمن كتابا لوفاء ما التزم به وكذلك يجوز للمؤمن في حالة افلاس المؤمن له قبل دفع معلوم المسكورتاه ان يطلب فسخ مشاركتها اذا لم يدفع المعلوم المذكور في ظرف ثلاثة ايام من وقت التنبيه الرسمي

على وكلاء السفينة بذلك

المادة ١٩٠

تكون مشاركة السكورتاء لاغية إذا كانت معمولة على أجرة البضائع الموجودة في السفينة أو على الربح المأمول حصوله منها أو على أجر الجريين أو على المبالغ المقرضة اقترضا بحريا أو على الأرباح البحرية التي تنتج من المبالغ المقرضة قرضا بحريا

ويصير سند السكورتاء لاغيا بالنسبة للمؤمن إذا حصل سكوت من المؤمن له عما يلزم بالهافية أو أخبار منه بخلاف الواقع أو إذا وجد اختلاف بين سند السكورتاء وسند الشحن بحيث تقسم الخطر المظنون أو يفسر حقيقة ما يعرض منه بكون من شأنه ان ينفع السكورتاء أو يغير شرطها لو علم المؤمن حقيقة الحال

وتكون أيضا السكورتاء لاغية ولو لم يكن للسكوت أو الأخبار بخلاف الواقع أو الاختلاف بين السندين دخل في المسألة التي لحقت بالشئ المعمول عليه السكورتاء وفي هلاكه

الفرع الثاني

فيما يجب على المؤمن وعلى المؤمن له

المادة ١٩١

إذا بطل السفر ولو بفعل المؤمن له وكان زمن الاخطار التي عملت من أجلها السكورتاء لم يحل ابتداءه بمقتضى المادة ١٨٤ تلغى السكورتاء ويسترد معلومها من المؤمن إذا كان مدفوعا له وانما المؤمن المذكور أن يأخذ بنصفه تعويض نصف واحد عن كل مائة من المبلغ المعمول عليه السكورتاء وانصاف معلومها إذا لم يبلغ جميعه واحد في المائة

المادة ١٩٢

يكون المؤمنون ملزومين بكل هلاك أو ضرر يحصل للأشياء المعمولة عليها السكورتاء بسبب فورقوة أو غرق أو ارتكاز السفينة على شعب أو تضيق على رمل أو صخرة بسبب قهري أو تغيير الطريق أو السفر أو السفينة اضطرابا أو بسبب زحمة بعض الأشياء في البحر لتخفيف السفينة أو بسبب الحريق أو

الأسر

الأسر أو النهب أو التوقيف عن السفر بأمر دولة أو إعلان حرب أو مشابهة الاسم بمثلها أو بسبب أي حادثة من الحوادث البحرية الأخرى ما لم يوجد بين المتعاقدين شرط بخلاف ذلك

المادة ١٩٣

لا يكون المؤمنون ملزومين بأي هلاك أو ضرر ينشأ عن تغيير الطريق أو السفر أو السفينة اختيارا أو عن فعل المؤمن له ويكون معلوم السكورتاء مستحقا لهم ولو صارت الأشياء معرضة للاخطار

المادة ١٩٤

لا يكون المؤمنون ملزومين أيضا بما يحصل للبضائع من النقصان أو الهلاك أو الضرر بفعل ملاك السفينة أو مستأجرها أو صاحبها أو بسبب تقصيرهم

المادة ١٩٥

إذا حصلت خيانة من القبطان أو الصريين بأن باعوا السفينة أو البضائع وأدعوا غرقها أو خيانة أخرى أو تقصير لا يكون المؤمن ملزوما بذلك ما لم يوجد شرط بالزامة وإذا كان الشئ المعمول عليه السكورتاء سفينة وكان القبطان مالكا لها كلها أو بعضها باعتبار الشرط المذكور لاغيا بالنسبة لحصته فيها

المادة ١٩٦

لا يكون المؤمن ملزوما بآجرة رئيس البوغاز ولا بآجرة السفينة ولا بآجرة المرشد للسير بجانب السواحل ولا بأي نوع من أنواع العوائد المقررة على السفينة أو البضائع

المادة ١٩٧

حين في سند السكورتاء البضائع القابلة للتلف أو التلفان بطبيعتها مثل القمح والخبز والبضائع القابلة للسرقة والافلا يكون المؤمنون مسئولين عما يحصل لهم من الضرر أو الهلاك ما لم يكن المؤمن له غير عالم بحسب الشهورات وقت وضع امضاءه على السند المذكور

المادة ١٩٨

إذا عملت السكورتاء على بضائع ذهبا أو اياها أو وصلت السفينة إلى المثل الأول المتصور ولم تنحس بضائع في حال أياها أو تضمنت بضائعها فلا يأخذ المؤمن

الاثنتين تبيين من المعلوم المتفق عليه لم يوجد شرط بخلاف ذلك

المادة ١٩٩

كل سبكور تاء أولى أو ثانية معسولة على مبلغ أزيد من قيمة الأشياء المشحونة تكون لاغية بالنسبة للمؤمن له فقط اذ ثبت حصول غش أو تدليس منه

المادة ٢٠٠

إذا لم يحصل من المؤمن له غش ولا تدليس في السبكور تاء تعتبر مشارطتها صحيحة بشروط قيمة الأشياء المشحونة على حسب تقويتها بجمعة أهل خبرة أو باتفاق المتعاقدين وإذا ادعت تلك الأشياء وجب على كل مؤمن ان يدفع ما يخصه بالنسبة للمبلغ الذي تكفل به ولا يأخذ معلوم السبكور تاء على ما زاد عن القيمة وانما يأخذ فقط التعويض المقرر في المادة ١٩١

المادة ٢٠١

إذا علمت عدة سبكور تاء على مشحون واحد بدون غش وكانت السبكور تاء الاولى معسولة على جميع قيمة ذلك المشحون فهي التي يجري حكمها دون غيرها وبغير أمن الكفالة أصحاب السبكور تاء المعسولة بعدها ولا يأخذون التعويض بمقتضى المادة ١٩١ وأما إذا كانت السبكور تاء الاولى تشمل جميع قيمة المشحون فأصحاب السبكور تاء المعسولة بعدها يتكفلون الباقي على حسب ترتيب قرار مشارطات السبكور تاء

المادة ٢٠٢

إذا كانت الأشياء المشحونة بشروط المبالغ المؤمنة فقد جرت مؤتماتها فقط فقيمة القائد يدفعها جميع أصحاب السبكور تاء كل واحد منهم على حسب المبلغ الذي آمنه

المادة ٢٠٣

إذا علمت السبكور تاء على بضائع متعددة كل منها على حدة ومقتضى الحال ضمن جميعها في عدة سفن معينة مع بيان المبلغ المؤمن للمشحون كل واحد منها ثم ضمن جميع تلك البضائع في سفينة واحدة أو في سفن أقل عددا مع ما ضمن في تلك السفن فلا يكون المؤمن ملزوما إلا بالمبلغ الذي تكفل به تأميناً للمشحون السفينة أو السفن التي صار ضمنها ولو ذلك جميع السفن المعنية عند عمل السبكور تاء ومع ذلك يأخذ المؤمن المذكور على المبالغ التي تطل تأمينها التعويض المقرر في المادة ١٩١

المادة ٢٠٤

المادة ٢٠٤

إذا كان القبولان مأذونا بالدخول في ميناء متعددة لانعام ضمن سفينته أو لمقتضى بضائع أخرى فلا يكون المؤمن ملزوما باخطار الأشياء المؤمنة الآتي صارت في السفينة أو في الصنادل المعسولة لنقلها إليها أو اخرجها منها إلى البر ما لم يوجد شرط بخلاف ذلك

المادة ٢٠٥

إذا علمت السبكور تاء من معين يبرأ المؤمن من كفالته بعد انقضاء الزمن المذكور ويجوز للمؤمن له ان يتصل على تأمين من الاخطار التي تحدث بعد ذلك

المادة ٢٠٦

إذا أرسل المؤمن له السفينة إلى جهة أبعد من الجهة المعنية في المشاركة يبرأ المؤمن من كفالته الاخطار ويكون معلوم السبكور تاء مستحقا له ولو كان طريق الجهتين المذكورتين واحداً أو اما اذا صار تقصير السفر فيجوز مفعول السبكور تاء

المادة ٢٠٧

كل سبكور تاء علمت بعد ذلك الأشياء المؤمنة أو بعد وصولها تكون لاغية إذا ثبت ان المؤمن له كان عالماً بها لا كما لو ثبت ان المؤمن كان عالماً بوصولها أو اذا دلت قرائن الاحوال على انها علمان ذلك قبل وضع الامضاء على مشارطة السبكور تاء

المادة ٢٠٨

وتعتبر قرائن الاحوال دالة على ذلك اذا ثبت بالظن ان اذات الجهات وطرق الخبايا ان كان يمكن نقل خبر وصول السفينة من محل وصولها وخبر هلاكها من محل هلاكها ومن الفعل الذي ورد اليه اول خبر باحدهما إلى محل عمل السبكور تاء قبل وضع الامضاء على مشارطتها

المادة ٢٠٩

ومع ذلك اذا علمت السبكور تاء بناء على خبر معلن بالخبر والشرف فلا تعتبر قرائن الاحوال المذكورة في المادتين السابقتين

٢٢

ولا تعطى مشاركة السيكوناء في هذه الحالة الا اذا ثبت ان المؤمن له كان عالما
بملاك السفينة او المؤمن كان عالما بوصولها قبل الامضاء على المشاركة

المادة ٢١٠

في حالة الاثبات على المؤمن له يدفع للمؤمن ضعف معلوم السيكوناء وفي حالة
الاثبات على المؤمن يدفع المؤمن له مبلغا بقدر ضعف معلوم السيكوناء المتفق
عليه ويجوز ان تامة دعوى تاديبية على من يت عليه منها ذلك

الفصل الثالث

في ترك الاشياء المؤمنة

المادة ٢١١

يجوز ترك الاشياء المؤمنة اذا غرقت السفينة او تخطت مع كسرها او صارت غير
صالحة للفرار بسبب حادثة بحرية او اخذها العدو او اللصوص البحر يوزن او حصل
توقيفها عن السفين من دولة اجنبية او توقفيها من الدولة العلية العثمانية بعد
ابتداء السفر او هلكت الاشياء المؤمنة او فسدت اذا بلغت قيمة ما هلك او فسد
ثلاثة ارباع القيمة المؤمنة بالاقول

ومع ذلك لا يجوز ترك السفينة ولا البضائع قبل ابتداء زمن الاخطار يقتضي
المادة ١٦٨

واما ما يحصل غير ذلك من الضرر فيعتبر خسارة بحرية وتكون تسوية بين
المؤمن والمؤمن له على حسب ما يخص كل واحد منهما

المادة ٢١٢

لا يجوز ان يكون الترك قاصرا على بعض الاشياء المؤمنة ولا معلقا على شرط
ولا يشمل الا الاشياء كلها التي علمت عليها السيكوناء وكانت معرضة للخطر

المادة ٢١٣

يلزم ان يكون الترك للمؤمنين في ميعاد ستة اشهر او ستة اوسنتين على حسب
الجهات الاتي بيانها اعني في ميعاد ستة اشهر من يوم ورود خبر الهلاك الذي
حصل في ميناء اوروبا او سواحلها او سواحل آسيا واقريقيا على البحر الامود
او البحر المتوسط وفي حالة قبض العدو على السفينة يكون ابتداء الميعاد من يوم
ورود الخبر توصيلها الى احدى الميناء او الجهات الكائنة في الدواحل

المذكورة

المذكورة

وفي ميعاد ستة اشهر او ستة اشهر الهلاك او توصيل السفينة اذا حصل ذلك في جزائر
اصور او جزائر قناريا او جزائر ماديرة والجزائر والسواحل الاخرى الغربية
من اقريقيا والشرقية من امريكا

وفي ميعاد ستة اشهر او ستة اشهر الهلاك او توصيل المقبوض عليه اذا حصل ذلك
في جميع اقسام الدنيا الاخرى متى مضت هذه المواعيد لا يقبل قانونا الترك من
المؤمن له

المادة ٢١٤

يجب على المؤمن له في احوال الجواز ترك الاشياء المؤمنة وفي حالة الحوادث الاخرى
التي يعود منها الضرر على المؤمن ان يعلن المؤمن المذكور بالاخبار التي وردت
اليه ويلزم ان يكون اعلانه في ظرف ثلاثة ايام من وقت ورود الاخبار

المادة ٢١٥

ويجوز ايضا للمؤمن له ان يترك للمؤمن الاشياء المؤمنة و يطلب منه ان يدفع له
مبلغ التعويض المتفق عليه في مشاركة السيكوناء من غير ان يكون ملزوما
بإثبات هلاك السفينة او توقيفها اذا مضت المواعيد الاتية من يوم قيامها
للسفر ومن اليوم المستند اليه الاخبار الاخيرة الواردة لم يرد اليه خبر آخر عنها
وتلك المواعيد هي

ميعاد ستة اشهر للاسفار الحاصلة من بلاد الدولة العلية العثمانية الى ميناء
اوسواحل اوروبا او ميناء آسيا واقريقيا بالعكس اذا كان السفر في البحر
الاسود والبحر المتوسط

وميعاد ستة اشهر للاسفار الحاصلة من بلاد الدولة العلية الى جزائر اصور وقناريا
او ماديرة وغيرها من الجزائر والسواحل الغربية من اقريقيا والشرقية من
امريكا بالعكس

وميعاد ثمانية عشر شهرا للاسفار الحاصلة من بلاد الدولة العلية الى اقسام الدنيا
الاخرى البعيدة وبالعكس

وفي حالة السفر بين ميتين خارجتين عن بلاد الدولة العلية بقدر الميعاد على
حسب مسافة الميتين المذكورتين التي تكون اقرب الى احدى مسافات

المواعيد المتقدمة

وفي جميع هذه الأحوال يكفي في جواز ترك المؤمن له الأشياء المؤمنة ان يعترف مع حلفه اذ لم يرده اليه خبراً أصلاً بواسطة ولا بغيرها عن السفينة المؤمنة او عن السفينة التي شحنت فيها البضائع المؤمنة الا اذا ظهر دليل على خلاف ذلك ولكن بعد انقضاء المواعيد السابقة ذكرها لا يفي لميعاد لمطالبة المؤمن الا المواعيد المقررة في المادة ٢١٣ وفي حالة عمل السيكور تايمدة معينة يعتبر بعد انقضاء المواعيد المبينة في المادة السابقة هلاك السفينة حالاً في مدة السيكور تايم

ومع ذلك اذا ثبت فيما بعد ان هلاكها حصل في غير مدة السيكور تايم يزول حكم التركة ويلزم رد التعويض المدفوع مع فوائد القانونية

المادة ٢١٦

يجوز للمؤمن له ان يترك الاشياء المؤمنة مع التمسك الرسمي على المؤمن بدفع المبلغ المؤمن في الميعاد المبين في مشاركة السيكور تايم او يحفظ حقه في التركة في المواعيد المقررة في القانون بشرط حصول الاعلان المذكور في المادة ٢١٤

المادة ٢١٧

يجب على المؤمن له ان يخبر وقت التركة بجميع السيكور تايمات التي تحصل عليها بنفسه او على يد غيره او يطلب عملها وبالمبلغ الذي اقترضه قرضاً بغير واسطه كان على السفينة او على البضائع والا فالميعة المقرر لدفع مبلغ التعويض له الذي يلزم ابتداءً من يوم التركة يصير يوفيه الى اليوم الذي يخبر به عداً كراخباراً رسمياً ولا يترتب على ذلك تطور الالميعاد المقرر دفع الدعوى بالترك

المادة ٢١٨

اذا اخبر المؤمن له بالسيكور تايمات على غير الحقيقة غشاً منه وتدلها يحرم من منافع السيكور تايم ويلزم بدفع المبالغ المقرضة ولو هلكت السفينة او قبض عليها العدو

المادة ٢١٩

واذا غرقت السفينة او شجبت وانكسرت يجب على المؤمن له ان يجهدي في تخليص الاشياء التي غرقت مع عدم الاخلال بالترك اللازم اجراءه في الوقت

والاخل

والاخل للذين يتبقى ذلك فيهما وتدفع لمصاريف تخليص الغاية قيمة الاشياء المخلصة بغير ادخاؤه بقدر تلك المصاريف اخباراً مؤبداً باليمين

المادة ٢٢٠

اذا لم يمين في مشاركة السيكور تايم بعد دفع المبلغ المؤمن وجب على المؤمن ان يدفع مع المصاريف بعد اعلان التركة لثلاثة اشهر وبعد هذه المدة تستحق عليه أيضاً القوائد القانونية وتكون الاشياء المتروكة مخصصة لدفع المبلغ المؤمن

المادة ٢٢١

لا يجوز مطالبة المؤمن بدفع المبالغ المؤمنة الا بعد اعلانه بالاوراق المبينة للشحن والهلاك

المادة ٢٢٢

ويجوز للمؤمن اقامة الدلائل على نفي ما هو عليه الاوراق وهذا الجواز لا يوقف الحكم عليه بدفع المبلغ المؤمن موقتاً بشرط ان يؤدي اليه المؤمن له كفيلاً

وزول تعهد الكفيل اذا مضت اربع سنين كاملة ولم تحصل مطالبة بمطالبة رسمية

المادة ٢٢٣

اذا اعلن التركة وقبل او حكم بعينه فانونا تكون الاشياء المعصولة عليها السيكور تايم ملكاً للمؤمن من وقت تركها ولا يجوز للمؤمن ان يمنع عن دفع المبلغ المؤمن محتجاً برجوع السفينة او البضائع بعد التركة

المادة ٢٢٤

أجرة البضائع المخلصة ولو كانت مدفوعة مقدماً تدخل في ترك السفينة وتكون ملكاً للمؤمن مع عدم الاخلال بحقوق المقرضين قرضاً بغير او بحقوق الملاحين من أجل اجرهم وبالمصاريف المنصرفة في أثناء السفر

المادة ٢٢٥

اذا اخذت احدى النول السفينة المؤمنة وحجزها وجب على المؤمن له ان يعلن

ذلك للمؤمن في ظرف ثلاثة أيام من وقت ورود الخبر إليه
والأشياء المحبوزة لا يجوز تركها للمؤمن إلا بعد مصادقة ستة أشهر من وقت
الاعلان المذكور إذا حصل الخبز في البحر أو روبا أو في البحر المتوسط أو في بحر
الطريق أو بعد مصادقة إذا حصل الأخذ والخبز في البلاد بعد مصادقة ذلك ولا يتبدل
كل من هذين الميعادين إلا من يوم الاعلان بالأخذ أو الخبز وإذا كانت البضائع
المحبوزة قابلة للتلف بصيرت زيل الميعاد في الحالة الأولى إلى شهر ونصف وفي الحالة
الثانية إلى ثلاثة أشهر

المادة ٢٢٦

يجب على المؤمن له في أثناء الموانع المبينة في المادة السابقة أن يدل ما في قدرته
من السعي والاجتهاد للحصول على رفع الخبز عن الأشياء المحبوزة
و يجوز للمؤمن أيضاً أن يجتهد في الحصول على ذلك سواء كان بائناً مفرداً أو بالتقائه
مع المؤمن له

المادة ٢٢٧

إذا سقطت السفينة أو انصدمت وكان من الممكن بعد ذلك نعوذها وترميمها
وجعلها في حالة تيسر بها الاستقرار على السفر إلى الجهة المقصودة فلا يجوز تركها
بسبب عدم صلاحيتها للسفر إلا إذا كانت مصاريف الترميم تتجاوز ثلاثة أضعاف
القيمة التي عملت من أجلها السكورتاه عليها
فإذا صار ترميمها يفي الحق للمؤمن له في أن يأخذ من المؤمن المصاريف والخسارات
التي نشأت عن التخليط

المادة ٢٢٨

إذا حكم أهل الخبرة أن السفينة غير صالحة للسفر يجب على الذي آمن له
المشحون فيها أن يخبر بذلك المؤمن اختياراً رهياً في ظرف ثلاثة أيام من ورود
الخبر إليه

المادة ٢٢٩

يجب على القسودان في هذه الحالة أن يدل كل جهده في استصلاحه على سفينة
أخرى لنقل تلك البضائع إلى الجهة المأمينة لها

المادة ٢٣٠

وفي الحالة المبينة في المادة السابقة يكون خطر البضائع المشحونة في السفينة
الأخرى على المؤمن إلى وصولها واسترجاعها إلى الب

المادة ٢٣١

ويؤتم أيضاً المؤمن في الحالة المذكورة بالتسوية البحرية ومصاريف إخراج
البضائع ووضعها في المخازن وشحنها ثانية وزيادة أجرها وتجميع المصاريف
الأخرى المنصرفة لتخليصها الحد المبلغ المكفول

المادة ٢٣٢

إذا لم يمكن القسودان في الموانع المبينة في المادة ٢٢٥ الحصول على سفينة
أخرى لشحن البضائع ثانية وتوصلها إلى جهة المقصودة يجوز للمؤمن له أن
يتركها للمؤمن في الموانع المبينة في المادة ٢١٣ مبتدئة من اليوم الذي
ينقضي فيه الميعاد لشحن البضائع

المادة ٢٣٣

إذا قبض على السفينة ولم يمكن المؤمن له اخبار المؤمن بذلك جاز له أن يفسد
البضائع بدون انتظار أمره ويجب عليه أن يعلن المؤمن بالتراضي الذي حصل
من أمكنه الاعلان

المادة ٢٣٤

وللمؤمن في هذه الحالة الخيار بين أن يقبل التراضي على فتمته أو يتنازل عنه
ويجب عليه أن يخبر المؤمن له بما اختاره اختياراً رسمياً في ظرف أربع وعشرين
ساعة من وقت اعلانه بالتراضي

فإذا أخبر به فابل للتراضي المذكور يجب عليه بلا مهلة أن يدخل في دفع القيمة
على حسب تصور من المشاركة بنسبة الحصة التي تخص الأشياء التي هو مؤتمنها
ويسفر على ضمان أخطار السفر بالتطبيق على مشاركة السكورتاه

وأما إذا أخبر به غير فابل للتراضي فيجب عليه دفع المبلغ المؤمن من غير أن يجوز
له دعوى تلك الأشياء المقداة

وإذا لم يخبر المؤمن المؤمن له بما اختاره في الميعاد المذكور يعتبر أنه يتنازل عن
مناقص التراضي

الفصل الثاني عشر

في الخسارات البحرية

المزج الاول

في تعريف الخسارات البحرية وفي تقسيمها وفي تسويتها

المادة ٢٣٥

تعتبر خسارات بحرية جميع الاضرار التي تحصل للسفينة والبضائع وجميع المصاريف الغير المعتادة المنصرفة على السفينة والبضائع معا أو بالانفراد في الزمن الذي يتبدى فيه الاخطار وتنتهي بمقتضى المادة ١٦٨

المادة ٢٣٦

والخسارات البحرية نوعان أحدهما يسمى خسارات كبيرة وعمومية والثاني يسمى خسارات صغيرة أو خصوصية

المادة ٢٣٧

إذا لم يكن بين المتعاقدين شرط مخصوصة تكون نسبة الخسارات البحرية منهم بمقتضى القواعد الآتية فإنها وهي أن الخسارات العمومية تخصب على البضائع حتى الملقاة في البحر وعلى نصف السفينة ونصف أجرها نسبة قيمة كل واحد منها والخسارات الخصوصية تخصب بها مالك الشيء الذي حصلت له الخسارة أو استوجب المصاريف وتُدفع من طرفه

المادة ٢٣٨

الخسارات العمومية هي

أولاً ما يعطى على وجه التراضي اقتداءً للسفينة والبضائع

ثانياً الأشياء الملقاة في البحر لأجل السلامة العمومية ولنفع السفينة ومنصوناتاً معها

ثالثاً الحبال والصواري والشرائع والادوات الاخر اللا في حصول قطعها أو كسرهما لذلك الغرض

رابعاً الاهلاب وروابطها والبضائع والأشياء الاخر المتروكة للعرض السابق ذكره

خامساً الاضرار التي حصلت للبضائع الباقية في السفينة بسبب رمي غيرها

سادساً

سادساً

الاضرار التي حصلت عمداً في ذات السفينة لتسهيل الرمي أو لتخفيف البضائع أو لتخليصها أو اسالة المياه وكذلك الاضرار التي حصلت للمنحورات بسبب ذلك

سابعاً

المعالجات والتفجيدات والمأكولات والتعويضات اللازمة للاشخاص الذين في السفينة وبحرها وقطعت أعضاؤهم في حال المدافعة عنها

ثامناً

تعويض أو قندية من بعث برا أو بحرا في مصلحة السفينة والمنحورات وقبض عليه وأخذ أسيراً

ثامناً

أجرة الملاحين وموظفيهم مدفوعة في السفينة إذا أوقفت عن سفرها بعد انتهاء قيمه وكان وقوفها بأمر دولة أجنبية أو بسبب حرب حادثة ما دامت السفينة ومنحوراتها لم يتخلصا من الواجبات التي عليهما بهما لم يحاولا لتسحق أجرة أصلاً إذا كانت السفينة مستأجرة بالشايرة

عاشراً

أجرة رئيس البوغاز والمصاريف الاخر التي تدفع للدخول في ميناء حصل الاضطراب للدخول فيها سواء كان لاصلاح التلف الذي حصل اختياراً للتجاة العمومية وللقرار من الخطر المحقق حصوله بسبب فوروقه أو تعقب العدو وكذلك مصاريف الخروج من ميناء لهذه الأسباب ومصاريف اخراج البضائع لتخفيف السفينة ودخولها في ميناء أو ما من أو من في الحالة المذكورة

الحادى عشر المصاريف التي تدفع لاجل البضائع الى السير وتخزينها رهنها ويستأجرها اصلاح الضرر الذي يحصل اختياراً للتجاة العمومية

الثاني عشر المصاريف المنصرفة في طلب رد السفينة والبضائع إذا كان العدو بجوزعاً وأخذها ثم أرجعها القبولان معا

الثالث عشر المصاريف المنصرفة لتعويض السفينة المشروطة عند المنع ائتمامها بالكافية أو لمنع أخذ العدو لها وكذلك الخسارات التي تحصل للسفينة ومنحوراتها وأخذها في هذه الحالة

الرابع عشر جميع المضار الاخر التي تحصل اختياراً في حالة الخطر وكذلك

المصاريف المنصرفة في مثل هذه الأحوال لمنفعة السفينة
ومحولاتها وسلامتها العمومية بعد المدة الأولية من أهل السفينة
وأصدار قرار مثقل على الأسباب المبنى عليها

المادة ٢٣٩

والخسارات الخصوصية هي

أولا الأضرار التي تحصل للبضائع والسفينة بسبب عيوبها الطبيعية
أو بسبب قورتها أو أخذ العدو لها أو غرقها أو تشييطها بحادثة قهرية
ثانيا المصاريف المنصرفة لتخليص السفينة والبضائع
ثالثا الهلاك أو الضرر الذي يحصل للبحال والأهلاب أو الشراعات
والصواري والقطار بسبب قورتها أو حادثة أخرى من الحوادث
البحرية

رابعاً المصاريف الناشئة عن الاضطراب إلى رسو السفينة في ميناء سواء كان
لاخذ المؤونة أو زرع الماء النافعة أو غير ذلك من الأضرار التي تحصل
بسبب قهرية يقتضي الحال اصلاحها

خامساً مؤونة بحرية السفينة وأجرهم مدة وقوفها إذا أوقفت في أثناء السفر
بأمر دولة من الدول وكانت مستأجرة بالسفرة

سادساً مؤونة بحرية السفينة وأجرهم مدة الترميم أو الاصلاح ومدة
الكورتينة سواء كانت مستأجرة بالسفرة أو بالمشاهرة

سابعاً جميع ما يحصل من المضار أو الهلاك أو المصاريف للسفينة وحدها
أو للبضائع وحدها من وقت شحنها واستدائها مسفرها إلى رجوعها
وأخراجها إلى البر

المادة ٢٤٠

تعتبر أيضاً من الخسارات الخصوصية الأضرار التي تحصل للبضائع بسبب عدم
غلق أبواب العنابر معرفة القبولان غلقاً صحيحاً أو عدم ربط السفينة بالبر أو عدم
احضار الآلات المناسبة لرفع البضائع وجميع العوارض الاخر الناشئة عن إهمال
القبولان أو إهمال ملاحبه وتكون هذه الخسارات على صاحب البضائع إنعاله
حق المطالبة بها على القبولان والسفينة والاجرة

المادة ٢٤١

تعد من الخسارات البحرية الاجرة التي تدفع لادخال السفينة في المأمن أو في
الأنهار أو لاجراجها منها سواء كانت لرئيس البوعاز أو للمرشد للسير بجانب
السواحل أو في مقابلة البحر وكذلك عوايد رخصة قيام السفينة للسفر وعوايد
الكشف عليها وعوايد الشهادات وعوايد حولها المقررة بحساب الطور سلاطة
وعوايد الاشارات الموضوعة علامة على الخطر وعوايد رمي المرمى وغير ذلك من
العوايد المتعاقبة بسير السفينة بل يعتبر جميع ما ذكر من المصاريف العادية التي
تكون على السفينة

المادة ٢٤٢

إذا تصادم قهريان وكان التصادم بسبب قهرية فالضرر الذي ينشأ عنه يكون
على السفينة المصابة منهما بدون مطالبة الأخرى
وإذا حصل التصادم بتقصير أحد القبولان فتكون الخسائر على من تسبب في
ذلك

وأما إذا حصل بتقصير القبولانين أو نشبه في الأسباب الموجبة له فيصير الضرر
بمصاريف مشتركة فيما بين السفينتين وتقسيم على ما بنسبة قبحه كل واحدة منهما
و يكون تقويم الضرر في الحالتين الأخيرتين بعرفة أهل الخبرة

المادة ٢٤٣

لا تقبل الدعوى بخسارة بحرية إذا كانت تلك الخسائر بخسارة عمومية لا تزيد عن
واحد في المائة من مجموع قيمتي السفينة والبضائع أو كانت خسارة خصوصية
لا تزيد بأضعاف واحد في المائة من قيمة الشيء الحاصل له الضرر

المادة ٢٤٤

إذا اشترط المؤمنون عدم التزامهم بالخسارة البحرية بعبارة في عاقدون منها سواء كانت
عمومية أو خصوصية الأفي الأحوال التي ترخص فيها للمؤمن له بترك الأشياء
المعمولة على السكورتاه
ففي هذه الأحوال يكون للدؤمن له اختيار بين ترك الأشياء المذكورة وبين
التداعي بالخسارات البحرية

الفرع الثاني

في الرمي في البحر وفي الاشتراك في الخسارات البحرية العمومية

المادة ٢٤٥

إذا رأى القبطون ان بسبب قوّة أو ضعف عدو القمطران رى جر من المشهورات في البحر أو قطع اصواري والخيال أو ترك الاغلاب أو تنصيط السفينة أو اجراء أي أمر من الامور الغير المعتادة بقصد الحياة العمومية وجب عليه ان يستشير ارباب البضائع المشحونة اذا كانوا موجودين في السفينة وعند الملاحين وان اختلفت الآراء تسع رأى القبطون او عند الملاحين

المادة ٢٤٦

وفي حالة الرمي يجب على القبطون ان يستدعي بالاولوية على قدر الامكان برمي الاشياء التي هي اقل اضراراً وماواً أكثر تضرراً وأقل تخافاً ثم يرمي البضائع التي في العنبر الاول على حسب اختيارهم من بعد استشارة عند ملاحي السفينة

المادة ٢٤٧

يجب على القبطون ان يعرضوا لقرار القبطان الذي يصدر بشأن الرمي متى أمكنه فذلك ويكون المحضر المذكور مستقلاً على ما هو آت

أولاً الأسباب التي أوجب الرمي

ثانياً بيان الاشياء التي ألقيت في البحر وحصل لها ضرر

ثالثاً امضاء من استشارهم أو بيان أسباب امضاءهم عن وضع الامضاء

ويجوز المحضر المذكور في يومية السفينة

المادة ٢٤٨

ويجب على القبطون عند رسو السفينة في أول ميناء يوقد في ظرف أربع وعشرين ساعة من وصوله اليها محضر ما هو محرق في المحضر المسجل في اليوميات على ان يمام أحد الحكام المينيين في المادة الآتية

المادة ٢٤٩

تحرر قائمة الاشياء التي هلكت أو حصل لها ضرر في محل تفرغ السفينة بمعرفة أهل الخبرة بناء على طلب القبطون ويكون تعيين أهل الخبرة بمعرفة رئيس المحكمة الابتدائية وان لم توجد في معرفة جهة الادارة المحلية اذا كان ذلك في إحدى

مينات

مينات الدولة العثمانية وأما اذا حصل التفرغ في إحدى المينات الأجنبية فيجب عليهم قنصل الدولة العلية وان لم يكن فالحاكم المحلي وعلى أهل الخبرة ان يحلفوا بمناقيل شروطهم في العمل المذكور

المادة ٢٥٠

تقوم الاشياء والبضائع التي تلفت أو ألقيت في البحر على حسب قيمتها في محل التفرغ ويثبت جنس البضائع المتلف في البحر وصفتها باستندات الشحن أو القوائم المختصة بها أو غير ذلك من الدلائل التي بالكفاية

المادة ٢٥١

وعلى أهل الخبرة المعيّنين على حسب المادة ٢٤٩ ان يوزعوا قيمة ما هلك أو تلف ويكون التوزيع للنفع تلك القيمة على الاشياء التي ألقيت في البحر أو تركت أو هجرت وعلى نصف السفينة ونصف أجرها بنسبة قيمة كل واحد منهما في محل التفرغ

المادة ٢٥٢

ويصير التوزيع واجب التنفيذ تصديق المحكمة الابتدائية عليه وان لم يوجد فتصديق جهة الادارة اذا حصل ذلك في إحدى مينات الدولة العلية العثمانية

وأما اذا حصل في إحدى المينات الأجنبية فتصير التوزيع واجب التنفيذ بالتصديق عليه من قنصل الدولة العلية العثمانية وان لم يوجد فتكون التصديق عليه من محكمة تلك الجهة التي من خصائصها ذلك

المادة ٢٥٣

اذا ذكر جنس البضائع ونوعها في سند الشحن على غير الواقع ووجدت قيمتها أكثر مما ذكر في السند المذكور فتدخل في التوزيع على حسب تقويمها اذا هجرت وتدفع أثمانها على حسب النوع المين في ذلك السند اذا هلك

وأما اذا وجدت قيمتها أقل مما في السند فتدخل في التوزيع على حسب النوع المين فيه اذا هجرت وتدفع أثمانها على حسب قيمتها الحقيقية اذا ألقيت في البحر أو أصابها ضرر

المادة ٢٥٤

لا تسترل في توزيع قيمة المرمى التي هاجت الحرية المعدة للمدافعة عن السفينة
والأماكولات المعدة لبحرها ولا لملبوساتهم ولا لملبوسات الركاب وقيمة ما يلحق
منها في البحر تدفع بالتوزيع على جميع الأشياء الأخرى

المادة ٢٥٥

إذا أقيمت في البحر أشياء لم يحرر بها مستدصن ولم يعرف بها القبولان ولم تذكري
فأتمت المشهورات فلا تدفع قيمتها ولكن تدخل فيها توزيع عليه الخسارة البحرية
إذا لم يمت

المادة ٢٥٦

إذا أقيمت البضائع الموضوعة على سطح السفينة تدخل فيها توزيع عليه الخسارة
البحرية وأما إذا أقيمت في البحر وأصابها ضرر من الالتقاء فلا تقبل المطالبة من
مالكها بتوزيع خسارتها إلا في حالة السفر القصير بجوار الساحل ولكن يجوز
له أن يطالب القبولان على حسب ما هو مقرر بالمادة ٤٤

المادة ٢٥٧

ولا وجه لتوزيع الخسارة الناشئة عن الضرر الذي وقع للسفينة بسبب الرمي
إذا حصل الضرر المذكور لتسهيل الرمي

المادة ٢٥٨

إذا رمت البضائع ولم تنج مع ذلك السفينة فلا وجه لتوزيع شيء ولا تلزم البضائع
أو الأشياء الأخرى المخصصة بدفع شيء من خسارة البضائع الملقاة أو الحاصل لها التلف
ولا بالتوزيع عليها

المادة ٢٥٩

وأما إذا أقيمت السفينة بواسطة رمي البضائع ثم هلك بعض ذلك في أثناء استمرارها
على السفر فيكون توزيع الخسارة الناشئة عن الرمي على البضائع المخصصة دون
غيرها على حسب قيمتها بالحالة التي هي عليه بعد استئصال مصادرها بغير تحريضها

المادة ٢٦٠

إذا صار تخلص السفينة والمشهورات بقطع أدوات أو بواسطة أضرار أخرى
للسفينة ثم هلك بعض ذلك البضائع أو نسيب فليس للقبولان مطالبة بذلك

البضائع

البضائع أو شاحناتها أو المرسلة اليهم بأن يشتركون في هذه الخسارة

المادة ٢٦١

إذا هلك البضائع بفعل أو تقصير مالكها أو المرسلة اليه فغير كالمهم تلك
وتدخل حينئذ في توزيع الخسارة العمومية

المادة ٢٦٢

لا تدخل مطلقاً الأشياء التي صار رميها في البحر في دفع قيمة الضرر الذي يحصل بعد
رميها للبضائع التي نجت ولا تدخل البضائع في دفع ثمن السفينة التي هلك
أو صارت غير صالحة للسفر

المادة ٢٦٣

إذا أقيمت فريضة في السفينة بناء على قرار من الأشخاص المذكورين في
المادة ٢٤٥ لأخراج البضائع منها فقد دخل البضائع المذكورة في إصلاح
الضرر الذي حصل للسفينة

المادة ٢٦٤

إذا قدمت البضائع التي وضعت في الصنادل لتخفيف السفينة في حال دخولها في
ميناء أو خرجت من ميناء أو في ميناء آخر فبذلك البضائع على السفينة وعلى جميع مشهوراتها وإذا
عدت السفينة مع باقي المشهورات فلا يوزع شيء على البضائع الموضوعة في
الصنادل ولو وصلت إلى بر السلامة

المادة ٢٦٥

ويكون للقبولان والملاحين في جميع الأحوال السالف ذكرها امتياز على
البضائع أو الثمن المتحصل منها للاستئصال على قيمة ما خصم في التوزيع

المادة ٢٦٦

إذا وجد أصحاب البضائع بعد التوزيع ما ألقى من بضائعهم وجب عليهم أن يردوا
للقبولان والملاحين الأخرى ما أخسروه في التوزيع بعد استئصال قيمة الضرر
الناتج عن الرمي ومصاريف أخرى بها من البحر

الفصل الثالث عشر

في زوال الحقوق عن المدة

المادة ٢٦٧

لا يجوز لقبودان فى أى حال من الأحوال ان غلث السفينة بعضى المدة

المادة ٢٦٨

ويستقط حق الدعوى بترك الاشياء المؤمنة متى انقضت المواعيد المقررة فى

المادة ٢٦٩

وكل دعوى ناشئة عن مشاركة القرض البحرى أو مشاركة السبكورناه يسقط

الحق فيها بعد مضى خمس سنين من تاريخ المشاركة

المادة ٢٧٠

والدعاوى المتعلقة بأراد أخصاب وشراعات وأهلاب وغيرها من الاشياء اللازمة

لانشاء السفينة وقلعها وتجهيزها ومؤونة بحريتها والدعاوى المتعلقة بأجرة

الشغالة وبالأعمال التى عملت فى السفينة يسقط الحق فيها بعد الأيراد واستلام

الأعمال ثلاث سنين

المادة ٢٧١

وجميع الدعاوى المتعلقة بدفع أجرة السفينة وأجرة القبودان والضباط

والملاحين وغيرهم من البحرى وما هيأتهم والدعاوى المتعلقة بدفع ما هو مطلوب

من المسافرين والدعاوى المتعلقة بتسليم البضائع يسقط الحق فيها بعد وصول

السفينة بسنة وكذلك الدعاوى المتعلقة بفتح المأكولات وغيرها المعطاة

للملاحين والأشخاص الأخرى البحرى بامر القبودان يسقط الحق فيها بعد

الاعطاء بسنة

المادة ٢٧٢

ومع سقوط الحق فى الدعاوى المذكورة بعضى المواعيد الميئة فى المواد الأربعة

السابقة يجوز لمن احتج به عليه ان يطلب تخليف من احتج به

المادة ٢٧٣

لا يسقط الحق بعضى المدة اذا كان موجودا سند أو تعهد أو حساب مقطوع

ومضى من المدين أو بروتيتوا ودعوى مقدمة على الوجه المرمى وكان ذلك

معلنا من المدين فى الوقت اللازم انما اذا سكنت رب الدين بعد البروتيتو ومدة

سنة

سنة بدون مطالبة فيعتبر البروتيتو فى هذه الحالة باطلا ولا يمكن له ان يكون

الفصل الرابع عشر

فى عدم سماع الدعوى

المادة ٢٧٤

لا تسمع جميع الدعاوى على القبودان أو المؤمن بشأن الخسارة الحاصلة للبضاعة

المضمونة اذا صار استلامها بدون عمل بروتيتو وجميع الدعاوى على مستاجر

السفينة بشأن الخسارة البحرى اذا سلم القبودان البضائع وأخذ الأجرة بدون

عمل بروتيتو وأيضا وكذلك الدعاوى المتعلقة بتعويض الخسائر الناشئة عن

استخدام فى جهة يمكن القبودان فيها أن يقدم دعوى اذا لم تحصل مع ذلك

مطالبة

المادة ٢٧٥

تكون البروتيتات والمطالبات المذكورة لاغية اذا لم يحصل وتعلن فى ظرف

ثمان وأربعين ساعة ولم يعقبها رفع الدعوى المعكمة فى ظرف واحد وثلاثين يوما

من تاريخها

تم قانون التجارة البحرى وبإليه قانون المرافعات وما يتعلق بها

فى المواد المدنية والتجارية



Ч. А. С.



Handwritten text, possibly a date or signature, in the top left corner of the left page.

Handwritten text, possibly a date or signature, in the top right corner of the left page.

